الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الع[redacted]ى

أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية

قسم العلوم السياسية

أبو يوسف اللويشي

تأثير العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية

قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات نيل الإجازة العليا " الماجستير "

إعداد الطالب :

عبد الوهاب محمد علي الجار

إشـــــراف :

الدكتور : منصور فرج الشكري

حسن يوسف اللويشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الم تر ان الله انزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا الوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف الوانها وغرابيب سود () ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه كذلك إنما تخشى الله من عباده العلمؤا ان الله عزيز غفور

صدق الله العظيم

سورة فاطر الايتين 27 ، 28

(اني رأيت انه لا يكتب إنسان كتابا في يومه الا قال في غده لو غير هذا لكان احسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان اجمل وهذا من اعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر)

العماد الاصفهاني

الإهداء

إلى روح والدي العزيز

إلى امي .. رمز المحبة والحنان

إلى اخوتي وأخواتي

اليهم جميعا اهدي جهدي المتواضع هذا ..

كلمة شكر وتقدير

اتقـــدم باسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور منصور الشكري الذي اشرف على هذه الرسالة وكان له الاثر الكبير في إنجاز هذا العمل واظهاره إلى حيز الوجود .

ويقتضـــي واجب الوفاء ان اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من اجل إتمام هذه الرسالة واخص بالذكر الاستاذين الفاضلين الدكتور كاظم هاشم نعمة والدكتور زايد عبيد الله مصباح الذي كان لمساعدتهما فضل لاينسى.

كذلك الشكر واجب للاستاذ خميس المدني الذي تفضل مشكورا بالمراجعة اللغوية لهذه الرســـالة ولجميـــع أعضـــاء هيـــئة التدريس والعاملين بأكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية .

الباحــث

المحتويات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
المقدمـــة	أ - ح
الفصل الأول	
مقومات البيئة الجغرافية لليبيا	
المبحث الأول : المقومات الطبيعية	38 - 2
المبحث الثاني : المقومات البشرية	54 – 39
هوامش الفصل الأول	60 - 55
الفصل الثاني	
العامل الجغرافي في إدراك صانع القرار الليبي	64 - 61
المبحث الأول : العامل الجغرافي إدراك القيادة السياسية	76 - 65
المبحث الثاني : العامل الجغرافي في إدراك المؤسسات السياسية	82 - 77
هوامش الفصل الثاني	85 – 83
الفصل الثالث	
العامل الجغرافي في دوائر تحركات السياسة الخارجية الليبية	
المبحث الأول : السياسة الخارجية الليبية في الدائرة العربية	107 – 88
1– دائرة الجوار العربي المباشر	97 – 90
2– دائرة الوطن العربي	102 – 97
3– دائرة الشرق الأوسط	107-102

المقدمة

تعتبر الجغرافيا من ضمن العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية ، لأي دولـــة وذلـــك بمـــا تفرضـــه من واقع على صانع القرار ، يتوجب عليه أخذها بالحسبان . وترجع دراسة تأثير العامل الجغرافي على السياسة إلى ماضي موغل فـــي القدم ، فقد كان فلاسفة الإغريق ومؤرخيهم أول من ادرك أهمية التفاعل بين الجغرافيا والسياسة . حيث تحدث ارسطو عن الدول المثالية في كتابه السياسة ، وبيـــن أن أهم عنصرين ، فيها هما عدد السكان وموارد الثروة، وأن العلاقة بين هذيـــن العنصـــرين تحدد مدى قوة أو وهن الدولة كمركب سياسي . كذلك اهتم المفكـــر العـــربي عبد الرحمن بن خلدون ، من خلال مقدمته الشهيرة ، بالعوامل الـــتي تؤثـــر على حياة الإنسان :- وهما العوامل الطبيعية ، ومجموعة العوامل الحضارية والتاريخية . من خلال التماسك في النسيج السكاني من توحد في اللغة والدين والعرق .

وبالرغم من هذه الاهتمامات المبكرة بالجغرافيا السياسية ، إلا أن التنظير فـــي الجغـــرافيا السياسية بدأ عن طريق (فردريك راتزل) ((RATZEL)) . الذي سيطرت عليه جملة من الأفكار أدخلت الجغرافيا السياسية في جدلية المفهوم مـــع الجيوبوليـــتيكا ، وبالرغم من ذلك فإن هذا الجدل أدي في النهاية إلى تطور الجغـــرافيا السياســـية كعلم له مجالاته ومحتواه العلمي . فكان التأكيد على أهمية الـــدور الذي تلعبه الجغرافيا في قوة الدول هو المجال الأساسي لتطور دراسات لأن يطـــوروا تصوراتهم حول الأهمية والأولوية لمواقع الدول وعلاقتها بالنتائج الـــنهائية لمحصـــلة القوة في الجسد السياسي للدول ، ومن ثم تمايز قوة دولة عن أخـــري . أمـــا الكاتب الأمريكي (الفريد ماهان) ((MAHAN)) ، فقد أعطى لـــلموقع الـــبحري للدولة أهمية بالغة في ما تتمتع به الدولة من قوة قياساً بالدول

التي لا تملك شواطئ بحرية ، واستشهد بقوة الإمبراطورية البريطانية ، حيث وفر لها الحاجز المائي حماية ضد غزو نابليون ، وهلتر ، أيضاً كان الموقع البحري للولايات المتحدة ، عاملاً لأن تسعى لامتلاك قوة بحرية حتى تسنى لها فرض حضورها في مختلف البقع البحرية في العالم ، لهذا قامت بإنشاء اسطول بحري قوي ، كذلك قامت بشق قناة بنما ، لربط المحيطين الهادي والأطلسي.[1]

خلاف ذلك نري (ماكيندر) ((MACKINDOR)) يعطى للمواقع البرية أهمية في تقرير قوة الدولية ، لذلك حصر اهتمامه بالاتحاد السوفيتي بوصفة دولة قارية يصعب غزوها واخضاعها ، الأمر الذي يؤهلها ، لأن تكون قوة عالمية بفضل موقعها الجغرافي اضافة إلى مواردها الطبيعية الهائلة .

أما (سبيكان) ((SPYKMAN)) الباحث الأمريكي فإن لآرائه الأثر الواضع ، فيما قامت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا ،لاحاطه دول الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي ، بسياج من الأحلاف كحلف الأطلنطي والحلف المركزي ، والذي انفرط عقده بخروج إيران وباكستان منه ، وحلف جنوب شرق آسيا . وذلك لمنع الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى البحار الدافئة ، حيث رأى سبيكمان في النطاق الملاصق للاتحاد السوفيتي أهمية بالغة للولايات المتحدة في إطار صراعها مع الاتحاد السوفيتي .[2]

كذلك أهتم الألمان بالتنظير للجغرافيا السياسية على يد مجموعة من البحاث الذين سيطر على آرائهم الخلط بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا وكان من بين أهم هؤلاء الباحثين (كارل هوسهوفر) ((KARL HAUSHOFFER)) . الذي نظر لنظرية المجال الحيوي ، والتي لعبت دوراً مهماً في رسم سياسة ألمانيا الهتلرية ، ورأى هذا المفكر أن العالم يمكنه أن تسيطر عليه ثلاث دول ، وهي الولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي ، واليابان في شرق أسيا ثم ألمانيا في أوروبا وأفريقيا ، أيضاً رأى ضرورة أن تتبع الدولة سياسة الاكتفاء الذاتي إذ أن التحكم في المواد الحيوية والإمكانات من الزم الأمور لمساندة القوة الألمانية .[3]

مما سبق نرى أنه مهما تعددت وتلونت أفكار المنظرين فإنهم اتفقوا في شئ واحد وهو أهمية الجغرافيا كعامل من العوامل التي تؤثر في قوة الدولة .

وحيث أن الجغرافيا السياسية تعد من العوامل التي تتصف بالاستمرار النسبي في السياسية الخارجية لأية دولة لهذا كان من الطبيعي أن نهتم بما توفره الجغرافيا السياسية الليبية كعامل من العوامل التي لا تستطيع اغفالها عند الحديث عن السياسة الخارجية الليبية . من قوة ووهن تؤثران في تكوين الجسد السياسي للدولة .

فموقع ليبيا يعد من الموقع الإستراتيجية والمحورية على الخارطه الدولية حيث تمتد ليبيا من المتوسط في الشمال إلى داخل القارة الأفريقية ، ناهيك عن وقوعها في قلب الوطن العربي ، مشكلة معبرا للتواصل بين الشرق والغرب العربيين ، الأمر الذي دعم ضخامة تفاعلات ليبيا مع مختلف دوائر سياستها الخارجية .

وإذا رجعنا إلى التاريخ نلاحظ أن موقع ليبيا له الأثر الواضح فيما تعرضت له البلاد من أحداث وتفاعلات . فقد تأثرت البلاد بالحضارات القديمة ، كالحضارة اليونانية والحضارة الفينيقية والحضارة الرومانية ، فاستقرار شعوب هذه الحضارات له انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أيضاً لعب الموقع الجغرافي لليبيا دوراً مهما في تسيير تجارة القوافل من الشمال إلى الجنوب وبالعكس .

كذلك كان للفتح العربي الإسلامي ، اثاره الواضحة في التشكيل السياسي والاجتماعي والثقافي ، حيث أعطي أرض ليبيا صبغتها العربية الإسلامية ومن ثم أصبحت ليبيات منطقة العبور التي تربط بين بلاد العرب والبلاد التي فتحها العرب المسلمون في شمال افريقيا .

ونتيجة لموقع البلاد المركزي تعرضت ليبيا لمراحل من الغزو ابتدأ بغزو الرومان والوندال وفرسان القديس يوحنا مرورا بالغزو العثماني فالغزو الإيطالي وانتهاء بالسيطرة الأجنبية على مقدرات البلاد في عهد الحكومة الملكية . ولعل

مـــن اخطر نتائج أهمية موقع ليبيا الجغرافي . هو سياسة تأجير الأراضي الليبية لقـــوي أجنـــبية بغيـــة الاستفادة من موقعها الهام على الخارطة الدولية ، من قبل الـــدول الكبري والتي رضخت لها الحكومة الملكية بسبب تعويض الفقر الحاصل في الموارد الطبيعية والتي تجعل من ليبيا ، أفقر دول العالم ، إضافة إلى ضعف الإرادة السياسية لدي الحكومة الملكية .

غير أن اكتشاف النفط بكميات تجارية وبنوعية جيدة إضافة إلى قربه من أســـواق الاســـتهلاك أعطى لأراضي ليبيا أهمية وبعداً آخر جعل الدول الكبرى تسعي جاهدة لأن تكون لها الاستمرارية والبقاء على هذه الأرض .

لهذا لم يكن للنفط اثاره الواضحة الملموسة ، على حياة الليبيين ، ذلك لأن القوى الكبرى كان لها من وسائل التأثير الشيء الذي يجعل من الإرادة السياسية الحاكمة ، اراده مشلولة القوة غائرة العزيمة .

ولكن من قيام الثورة في ليبيا في سبتمبر 1969ف تغير الأمر ، وذلك من خـــلال سعى الثورة إلى استثمار إمكانيات الجغرافيا السياسية من موقع جغرافي مهـــم عـــلى الخارطـــه الدوليـــة إلى ثروة نفطية كبيرة ساعدت في تعدد أدوار وسلوكيات ليبيا تجاه مختلف التزاماتها الدولية .

ناهيك عن مجتمع داخلي متماسك يمتاز بالتوحد في جميع مقوماته ، الأمر الذي نتج عنه التطلع بواقعية كبيرة نحو الخارج .

من هذا الرصيد العلمي والعملي جاءت فكرة الدراسة لتوضح تأثير العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية باعتباره أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجيـــة ، والذي يعمل كقاعدة وأرضية تنطلق منها الدولة في جميع تفاعلاتها الخارجية .

الإطار المنهجي العام

تبحث هذا الدراسة أحد المحددات التي تتصف بالاستمرار النسبي ، والتي يكون لها تأثير على السياسة الخارجية للدولة . هذا المحدد هو العامل الجغرافي الذي يعتبر بمثابة الأرضية أو القاعدة ، التي تتحرك منها الدولة في علاقاتها الخارجية بالرغم من أن البعض يرى أن أهمية العامل الجغرافي ، أصبحت تقل عن ذي قبل نتيجة للتقدم التكنولوجي ، غير أنه حتى مع التقدم تبقى للجغرافيا أهمية كبرى في التأثير على الساسة الخارجية للدولة ، وخاصة الدول الصغيرة لذلك قد يكون لهذا المحدد الأثر الواضح في سياسة ليبيا الخارجية .

1 . مبررات اختيار الموضوع

تم الإحساس بالمشكلة التي تثيرها هذه الدراسة واختيارها موضوعاً انطلاقاً من الاعتبارات التالية :

1- تكمن أهمية هذه الدراسة في حيوية موضوعها ، وعدم وجود دراسات تنازلت هذا الجانب بشكل مباشر في ليبيا .

2- تم اختيار هذا الموضوع لما يوفره الموقع الجغرافي لليبيا من خيارات وبدائل على الصعيد اقتصادي والسياسي لدي صانع القرار السياسي الليبي .

3- بالنسبة للفترة الزمنية فقد حددت من سنة 1973 إلى سنة 1998 إفرنجي ، لسبب وهو أنه في عام 1973 تنامت أهمية الجغرافيا الليبية متمثلاً ذلك في قرارا مجلس قيادة الثورة بخصوص خليج سرت واعتباره خليجاً وطنياً ، حيث يعتبر قرار مجلس قيادة الثورة بمثابة استجابة لما فرضته الجغرافيا على صانع القرار فقد جعلته يدرك خطورة موقع خليج سرت بالنسبة للدولة الليبية .

أما سنة 1998 ف فقد شهدت تطورات جديدة أملاها موقع ليبيا الجغرافي حيث تم تأسيس تجمع الساحل الصحراء .

4- الفترة التي تشملها الدراسة طويلة نسبياً لأسباب منها :

أ . يمكننا طول المدة من دراسة الانعطافات في السياسة الخارجية الليبية وما هي العوامل المؤثرة فيها .

ب . كذلك يمكننا من دراسة مدى التعاون والصراع مع دول الجوار

ج . يفيدنا طول المدة كذلك في تتبع تغيير اتجاه السياسة الخارجية الليبية تجاه دوائر الجوار الجغرافي ودراسة مجالها .

2 . هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعارف على مدى تأثير العامل الجغرافي ، وهو عامل ثابت في السياسة الخارجية الليبية والتي تكتسب صفة التغيير في الفترة من 1973-1998 إفرنجي .

3 . تحديد المشكلة

عند الحديث عن السياسة الخارجية تظهر لنا مجموعة عوامل ، وقد يكون لأحد هذه العوامل التأثير دون آخر . من هنا تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل التالي :

هل للعامل الجغرافي تأثير على السياسة الخارجية الليبية ؟

4 . الفرضية

تقوم هذه الدراسة فرضية مفادها الآتي :-

إن الجغرافيا هي أحدى المحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية لليبيا وهي بذلك تحدد سلوكيات صانع القرار السياسي الليبي تجاه البيئة الخارجية .

5 . منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الموضوع حيث أنه يحمل في طياته جانبين مهمين في التحليل هما ، الجغرافيا السياسية من جهة ، والسياسة الخارجية من جهة أخري ، لهذا كان من الطبيعي أن تفرض عدة مناهج حضورها في تحليلنا لهذه الدراسة فالمنهج الجغرافي الذي ينظر إلى الدولة في ضوء عناصرها الجغرافية المتنوعة.

ة وتفاعل ذلك في التكوين السياسي للدولة . يعتبر منهجاً رئيسياً في الدراسة ، إلى جانب استخدامنا للمدخل الواقعي ، والذي نعتبره من المناهج الرئيسية عند الحديث عن السياسة الخارجية للدول ، وذلك لتعرضه إلى جانبين مهمين في مسيرة السياسة الخارجية للدولة . حيث يتعرض للمصلحة الوطنية ، إضافة إلى دراسته مواضع القوة والضعف في الدول . ونتيجة لاعتمادنا على بعض الجداول والإحصائيات ، كان حضور المنهج الإحصائي ضرورة لازمة لاعطاء تحليلنا ابعاده الكاملة . أيضاً طبيعة الموضوع تفرض علينا الاستعانة بالمدخل النظامي ، ومدخل اتخاذ القرارات لما يوفر أنه من إمكانية ، تتبع الآليات والتفاعلات التي تحدد مسار السياسة الخارجية .

6 . التعريفات الإجرائية

أن موضوع هذه الدراسة يتطلب منى بالضرورة تحديد التعريف الإجرائي لكل من العامل الجغرافي والسياسة الخارجية .

أولاً : العامل الجغرافي :

أقصد بالعمل الجغرافي في هذه الدراسة دراسة تأثير العوامل المختلفة من موقع ، ومساحة ، وتضاريس ، وموارد ، وسكان وتأثير كل هذه العوامل على السياسة الخارجية واعتمدت ذلك، لأن معظم البحاث يتوجهون هذا التوجه .

ثانياً : السياسة الخارجية :

((تنظيم نشاط الدولة ورعاياتها والمؤسسات التابعة لسيادتها غيرها من الدول والتجمعات الدولية وتهدف السياسة الخارجية إلى صيانة استقلالية الدولة وأمنها وحماية مصالحها الاقتصادية .

وهناك عوامل رئيسية تؤثر في تحديد خطوط السياسية الخارجية كطبيعة نظام الدولة والوضع الداخلي عموماً وموقعها الجغرافي والقوة العسكرية والموارد الطبيعية وعدد السكان والتكوين الثقافي والتاريخي والحضاري)) . (4)

هوامش المقدمة

1 . فتحى محمد أبو عيانه ، الجغرافيا السياسية ، (دار النهضة العربية : بيروت ، 1982) ، ص 37 .

2 . نفس المرجع السابق ، ص 41 .

3 . محمــود محمــد الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1989) ، ص 234 .

4 . عـبد الوهـاب الكيالى ، وآخرون ، موسوعة السياسة ، ط1 ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1983ف) ، ص 286 . 387 .

الفصل الأول

مقومات البيئة الجغرافية لليبيا

المبحث الأول : المقومات الطبيعية

المبحث الثاني :المقومات البشرية

المبحث الأول

المقومات الطبيعية

إن فهـم سـلوك الدولـة لسياسي وأدراك علاقاتها الداخلية والخارجية ، يسـتلزم الوقـوف عـلى مدى ما تتمتع به من قوة وضعف في خصائصها أو مقوماتهـا الطـبيعية والبشـرية .وأن تفاعل هذه المقومات هو العامل الرئيسي المساهم في خلق ملامح شخصية لدولة ، إلى جانب مجموعه أخرى من العوامل، غيـر أنه يمكننا أن نضع وسط هذه العوامل العامل الجغرافي نظرا لما يتمتع به من استمرار نسبى مقارنه بالعوامل الأكثر عرضه للتغيير وعدم الثبات.

ومع هذا يبقى الإنسان يتدخل في هذه العوامل حتى الثابت منها والطبيعي بشكل خاص ليغير علاقاتها . ويتناول هذا الفصل مقومات البيئة الجغرافية لليبيا ، متضـمنا المقومات الطبيعية والبشرية ومحاولة معرفة العملية التداخلية من حيث أن المقومـات الطـبيعية مـنفردة كـانت أو مجتمعه تفرض حدوداً على النشاط البشرى داخل الدولة ، كما تتيح للإنسان مجموعه من البدائل فيختار منها ما يلائم حياته، وتوفر للدولة عنصر قوة على المستويين المحلى والعالمي . (1)

وسيكون الحديث هنا مبنياً على تسلسل منطقي يبدأ من الثابت النسبي وهى المقومـات الطبيعية وتشمل الموقع ، والمساحة ، والمناخ ، والموارد الاقتصادية الطـبيعية إلى المـتغير وهو دراسة السكان من حيث تكوينهم الأثني [الجنس ، واللغة ، والدين] وعددهم وتوزيعهم وتركيبتهم .

أ ـ الموقع الجغرافي

يعتـبر الموقـع الجغـرافي أحـد العوامل الهامة التي تؤثر في الجغرافيا السياسـية للدولة ، لتأثيره على اتجاهات السكان وعلى السلوك السياسي للدوله ، وكذلـك علاقتها بغيرها من لدول ، كذلك مدى الاتصالات بالخارج ، وقد أحدث تطـور التكـنولوجيا تغييـراً نسبياً في قيمة الموقع الجغرافي إلا أنه لم يقلل من أهميته . (2)

وعلى الرغم من ذلك فإن أهمية الموقع الجغرافي تتوقف على مدى ما تقوم به الدولة من وسائل تؤهلها لاستثمار جيد للموقع الجغرافي ، من حيث إنشاء المطارات والموانئ والاهتمام بالسواحل لغرض التنمية السياحية إلى غير ذلك من الوسائل التي تتيح للدوله فرص الاستثمار الأمثل للموقع .

وفي هذا الإطار سوف نتعرف على مدى أهمية الموقع الجغرافي الذي أعطى لليبيا أهمية كبيره عبر التاريخ القديم والحديث موضحاً أهميته وضعفه من خلال تحليلنا للنقاط التالية :

1 ـ الموقع الجغرافي من الناحية الفلكية :

تشير جميع أدبيات الجغرافيا السياسية إلى أن التحديد الحسابي للموقع بالنسبة لخطوط العرض أهم منه بالنسبة لخطوط الطول، وذلك لاعتبار أن درجات العرض يتشكل منها المناخ بوجه عام وكذلك النشاط البشرى إلى حد ما ، أما خطوط الطول فهي تحدد الزمن . (3)

على هذا فان ليبيا تقع فلكياً بين خطى عرض 18.45° وش 32.57° ش تقريباً وما بين خطى طول Þ25°æÞ9.58° وهى بهذا التحديد الفلكي يتأثر مناخها بوجه عام ويتغلب عليه الطابع الصحراوي .في أغلب المناطق باستثناء الساحل الضيق في الشمال، وهذا الاستثناء يمثل 2 % من المساحة الكلية للدوله ، بالاضافه إلى ضعف سقوط الأمطار وذلك لوقوع ليبيا في العروض المدارية وخلو معظم أجزائها من نطاقات جبليه كبيرة من نوع جبال أطلس . (4) ووقوعها في منطقة الظل الأمر الذي أثر بشكل كبير في توجه السكان للزراعة .

لهذا نجد أن الزراعة في ليبيا تعتمد بدرجه كبيره على المياه الجوفية والتي تعانى تناقصاً شديداً وخطيراً في منسوبها، بالاضافه إلى ارتفاع نسبة الملوحة فيها ، وقد ادارك صانع القرار في ليبيا أهمية المشكلة وخطورتها فقام بوضع

الحل ، متمثلاً ذلك في النهر الصناعي العظيم ، حيث تضمن هذا المشروع نقل مياه الجنوب الوفيرة إلى الساحل لاستخدامها للشرب والصناعة والزراعة .

وسوف نأتى على أدراك القيادة لاهميه المقوم الجغرافي في الفصل الثاني من هذه الدراسة. وبالرغم من ذلك فإن وقوع ليبيا في العروض المدارية المشار إليها آنفاً بالنسبة لخطوط العرض والطول يعطيها مزايا يمكن استغلالها .كاعتدال مناخها الذي بدوره يعطيها فرص الاستثمار ، في السياحة سواء كانت صحراويه ، أو ساحليه بحريه أسوةً بالجارتين مصر وتونس ، والتي تساهم السياحة في دخلهما بنسبةً كبيرةً، بالإضافة إلى أن اعتدال المناخ يساعد الدولة في تسيير الملاحة الجوية وحركة الطيران من والى ليبيا .

2 ـ الموقع من الناحية لاستراتيجية

تقع ليبيا في وسط الشمال الأفريقي يحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الشرق جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ،ومن الجنوب جمهوريتي تشاد والنيجر ومن الغرب تونس والجزائر . انظر [خريطة رقم (1)]

وهى بذلك تتوسط الوطن العربي وقارة أفريقيا وتبدو كقلب الميزان على حد تعبير الدكتور جمال حمدان ، ولقد لعب الموقع الجغرافي لليبيا دوراً كبيراً مهماً عبر التاريخ ، ولعله كان بدرجه أكبر في العصر الحديث حيث بلغ قمته في الحرب العالمية الثانية . (5)

حيث شهد الموقع الجغرافي لليبيا سياسة تأجير القواعد العسكرية على الأرض الليبية والتي تعتبر بمثابة التعويض المادي المباشر ، للفقر الحاصل في الموارد الطبيعية لليبيا أثناء الحكم الملكي دون النظر إلى المصالح الاستراتيجية الأخرى من وقوع البلاد في يد المستعمر وكذلك قدراتها سواء أكانت طبيعية أم بشرية .

إلا أنـــه وبقيـــام الثورة في ليبيا في الفاتح 1969 إفرنجي ، أصبح للموقع الجغـــرافي لليـــبيا ميـــزة تمثـــلت في ملء فراغ في منطقة خطيرة ومهمة على الخارطـــه العربية والأفريقية والعالمية ، هذا الفراغ ظل أسير إشكاليه السيطرة عليه من قوى خارجية وهذا ما يفسر لماذا كانت ليبيا على مر العصور تتعرض للاستعمار والاحتلال والاستيطان . ؟

بالاضـــافه إلى ذلك أعطى الموقع الجغرافي للثوره الليبية زخماً ودفعاً لأن تقـــوم بدورهـــا فـــي جميـــع الجـــبهات شـــمالا وشـــرقا وغربا وجنوبا . انظر خريطة (2) .

وسوف نأتي على ذكر ذلك في الفصل الثالث ضمن هذه الدراسة ، إلا أننا ســـنعرج ولو بصوره بسيطة لحدود ليبيا مع جيرانها في الجهات الأربع ، وذلك للتعرف على الحدود من حيث الطول وطريقة التحديد .

فأمـــا الواجهة البحرية لليبيا فهي طويلة على البحر الأبيض المتوسط بدءا مـــن بئر الرمله شرقاً وحتى رأس اجدير غرباً بطول يزيد عنه 1900 كيلو متر ممـــثلاً مـــا نسبته 36 % من أطوال السواحل العربية المطلة على هذا الحوض المـــائي الهام البالغ حوالي 5270 كيلو متر [6] وبعمق 12 ميل بحري بدءا من فـــتحة خليج سرت في خط 30 . 32 في المنطقة الواقعة بين مصراته وبنغازي وقـــد يكـــون هـــذا الســـاحل فقيراً نسبياً بمميزاته وخاصة في المرافئ الطبيعية الممتازة بالاضافه إلى تعرض المراسي والمرافئ للرياح الشمالية الغربيـــة .[7] وذلـــك نظرا لقلة التعاريج ، في الساحل الليبي والتي توفر الحماية الطبيعية ، إلا أن الســـاحل الليبي يمتاز بعناصر جذب سياحي وذلك لعدة عوامل منها ما يتعلق بالموقع الجغرافي والتباين في طبيعة الشواطئ والمناخ بالاضافه للآثار الموجودة والتي تعبر عن حضارة موغلة في القدم .

وإجمالاً يمكن القول أن الو جهة البحرية لليبيا لها عيوب ولها مميزات أما العيوب فتنحصر في الآتي :

1- ضعف المعمور (أي الخلل السكاني) في بعض المناطق وخاصة في منطقة خليج سرت ، غير أن الحاصل الآن هو معالجة الخلل السكاني في هذه المنطقة المهمة والتي تتوغل داخل الأراضي الليبية وحيث تقع ثروة ليبيا الاستراتيجية (النفط) في هذا الحوض .

2- لم يكن البحر المتوسط فاصلاً بين ليبيا وجيرانها في الشمال ، ونقصد هنا مراحل الغزو والاحتلال والاستيطان في التاريخ القديم والحديث والمعاصر في المقابل سهل التقارب أو التجاوز البحري إلى تدفق التيارات الحضارية التجارية البيئية وزيادة الاعتمادية التبادلية بين ليبيا وأوروبا في الشمال عبر التاريخ .

3- خلو الساحل الليبي من المحميات الطبيعية للموانئ والمرافئ الأمر الذي يعرض هذه الموانئ للرياح .

أما المميزات التي تتميز بها الواجهة البحرية لليبيا فتتمثل في الآتي :

1- أعطى موقع ليبيا البحري أهمية خاصة للنفط الليبي من حيث قربه من مناطق استهلاكه في أوروبا وهي ميزة تضاف إلى مزايا البترول الليبي الأخرى والمتعلقة بالمزايا التكوينية للنفط من جودة ونقاء .

2- طول الساحل الليبي الذي يمتد لمسافة 1900 كيلومتر يعطي فرصة للدولة لاستغلاله في إنشاء ودعم مصانع تقدم على الموارد البحرية .

أما الحدود الشرقية لليبيا فهي مع جمهورية مصر العربية وتبلغ 1094 كيلو متر .

ومن هذه الواجهة جاءت لليبيا صبغتها الحضارية الاسلاميه العربية وقد تم تحديد الحدود مع مصر بموجب اتفاقيه بين مصر وإيطاليا في 6 ديسمبر من عام 1925 إفرنجي (8) .

وفى هذا الإطار سوف نلاحظ أن الليبيين لم يشتركوا في تحديد الحدود مع جيـرانهم ومع ذلك لم يثر هذا الوضع أية مشاكل مع الجيران ، على اعتبار أن ليبيا الثورة تأمل بإزالة الحدود واعتبارها وهميه تفصل الاخوة الأشقاء .

أما، الحدود مع السودان فيبلغ طولها 400 كيلو متر تم تحديد هذه الحدود بين الحكومة الايطاليه بالتفاوض مع مصر وبريطانيا عام 1934 . وهذا التجاور أفاد كلاً من القطرين الشقيقين من حيث التبادل التجاري والتواصل والذي بدوره يوحد الروىء والمصالح الإستراتيجية والقومية .

أمـــا حدود ليبيا من الجهة الجنوبية فهي تتقسم مع تشاد بطول 1090 كيلو مـــتر والنيجر بطول 150 كيلو متر . وقد تم تحديد الحدود مع تشاد وفق اتفاقيه بيـــن حكومـــة الممـــلكة الليـــبية مـــع حكومة فرنسا عام 1955 إفرنجي . (9) وحســـب اعـــتقادي أن الحدود مع الجارة تشاد هي الاستثناء الذي أثار العديد من المشاكل في السابق وأقصد هنا تشاعبات المشكل التشادي من حيث أزمة الشرعية للحكومات التشادية المتوالية وأثر ذلك في إثارت مشكل الحدود في شريط أوزو .

ومـــع هـــذا فإن تعامل ليبيا أتى بوعي وفهم كبيرين في الشأن التشادي ، الأمـــر الـــذي جعل جميع المشاكل تتلاشى بقبول ليبيا بحكم محكمه العدل الدولية بخصـــوص شـــريط ((أوزو)) وسوف نأتي على ذكر أبعاد الأزمه الحدودية مع تشاد في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

أمـــا الحـــدود الغربية فهي مقسمة بين تونس والجزائر حيث تبلغ الحدود الليبية التونسية 500 كيلو متر وقد تم تحديدها عام 1910 وفق اتفاقيه موقعة بين

تـركيا وفرنسا، أما بالنسبة للجزائر فتبلغ الحدود معها حوالي 1200 كيلو متراً وقد تم تحديد هذه الحدود في اتفاقيه عام 1919 بين إيطاليا وفرنسا . (10)

ولهـذا سنرى أن الموقع الجغرافي أعطى لليبيا أهمية كبيرة عبر التاريخ نحاول أن نقف بالخصوص على بعض النقاط منها ما يلي :

1 - تأثـر ليـبيا مـنذ أقـدم العصور تأثراً مباشراً بالعديد من الأحداث الـتاريخية الهامـة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط والتي جاءت نتيجة لموقع البلاد وبالتالي تأثيره في جانبين هامين وهما :

أ - التاريخ السياسي للدوله

ب - التشكيل العرقي لسكان البلاد

2 - تعتـبر ليـبيا حلقة الوصل بين أوروبا وأفريقيا وخير دليل على ذلك تجارة القوافل التي كانت تسير بين أوروبا وأفريقيا وبالعكس . (11)

3 -تعتبر ليبيا حلقة الوصل بين المشرق العربي والمغرب العربي ، وهى بهـذا الموقـع حـاولت دمج المغرب العربي في خضم الأحداث التي جرت في المشـرق العـربي ، وقد أصبحت بمثابة جسر العبور الذي يسمح بالتواصل بين الأشـقاء وذلـك لتقريب الوحدة العربية الشاملة وهو التجسيد الفعلي لاحد مبادئ الثورة في ليبيا .

4 - أعـطى موقـع ليبيا على شاطئ البحر المتوسط أهمية كبيرة ، سواء كان على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ، فعلى الصعيد السياسي العسكري رأينا كيـف تعرضـت ليـبيا فـي العديد من المرات عبر تاريخها الحافل لمحاولات المسـتعمرين لاحـتلال البلاد ، وذلك نظرا لأهمية الموقع الجغرافي لليبيا ،واما على الصعيد الاقتصادي فلقد أعطى الموقع البحري أهميه للتجارة من والى ليبيا .

وفي هـــذا الإطـــار استطاعت الدولة في ليبيا أن تنشئ العديد من الموانئ بالاضافه إلى ذلك المزايا الأخرى التي تجنى من البحر متمثلة في الثروة السمكية والـــثروه السياحية ، والاثنين ربما تساهمان في زيادة الناتج القومي والتقليل من الاعتماد على المورد الواحد . إضافة إلى أن موقع ليبيا شكل للقوى الكبرى أهمية بالغة الخطورة لانه يتصف بالمحورية والمركزية على الخارطة الدولية .

5 – تتمتع منطقة حوض خليج سرت بأهمية كبيرة وذلك لعدة عوامل منها وجـــود ثـــروة ليـــبيا الإســـتراتيجية في هذا الحوض بالأضافه إلى تركز معظم الصـــناعات الـــنفطية فـــي هـــذه المـــنطقة متجسداً ذلك في مجمع رأس لأنوف للبتروكيماويات ، ويعتبر الخليج بمثابة التوغل الطبيعي للماء في الأراضي الليبية وهـــو بهذا الوقوع كأنه قلب البلاد يفصل بين أكثر المناطق كثافة للسكان ويمكننا تحديد مساحته بأن فتحته الشمالية تبلغ 244 ميلاً و أقصى امتداد له داخل اليابسة عند بلدة العقيلة بمسافة 3 . 113 ميلا بحريـــا. (12)

أنظر خريطة [شكل (3)]

مـــن هـــنا نلاحظ الأهمية الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية لهذا الخليج الآمـــر الذي جعل ليبيا تصر على السيادة الكاملة على الخليج واعتباره جزءاً من إقليمها ضد الادعاءات الأمريكية ، وذلك في نص قرار مجلس قيادة الثورة في أكتوبر التمور 1973 إفرنجي. (13)

6 – أن الحدود الليبية لم تثر إشكاليات باستثناء الحدود الجنوبية مع الجارة تشـــاد ، كمـــا قلـــنا سابقا ومشكلة الجرف القاري مع الجارة تونس وجميع هذه المشاكل قد تم تسويتها بالطرق القانونية ، والتي حبذتها ليبيا في تسوية صراعاتها مـــع جيـــرانها وخاصة مع تشاد التي شكلت ذلك التحدي الأمني ، في ظل وجود القوى الكبرى في هذا البلاد المجاور .

7 – الملاحظ على الحدود الليبية مع الجيران أنها ليست حدوداً طبيعية ،ولا تتضمن جبال أو أنهار أو غير ذلك من الموانع الطبيعية ، وإنما هي خطوط رسمت على الخرائط في روما الفاشية . إضافة إلى ذلك فإن حدود ليبيا مع جيرانيها تمتاز بأطوالها ، وربما كان ذلك بمثابة الوهن الذي قد يصيب الجسد السياسي للدولة . وخاصة ان معظم جيران ليبيا يفوقوا ليبيا في عدد السكان ، وبالرغم من ذلك فإن هذه الدول لا تشكل ذلك التهديد الأمني لليبيا .

8 – الموقع الجغرافي لليبيا جعل القيادة في ليبيا تتوجس من تحركات جيرانيها في الشمال [أوروبا] وذلك ليقينها أن البحر لم يكن يوما فاصلاً يفصل ليبيا عن أوروبا ومشاكلها ، ولهذا نلاحظ دائما إصرار القيادة في ليبيا على إيجاد وضعيه تمكنها من التعامل مع هذه التحركات ، سواء كانت متمثلة في السوق الأوروبيه المشتركة وما يترتب عليها من اختراق لاقتصاديات الدول الأخرى ، أو في الرد على ما يسمى [قوات التدخل ألا وروبيه] . لهذا سعت ليبيا إلى التشديد بضرورة وضع لعمل العربي الموحد المدرك لجوهر الأمن القومي العربي على أولويات تحركاتها وسلوكياتها .

9 – اتجهت ليبيا ثلاثة اتجاهات أملاها عليها موقعها الجغرافي وهي :

أ– اتجاه وحدوي مع كل جاراتها .

ب– اتجاه وحدوي حائر بين المشرق والمغرب .

ج – اتجاه أفريقي صحراوي .

ب ـ المساحة

تعتـــبر المســـاحة أحـــد العناصـــر الأساســـية فـــي الجغـــرافيا السياسية للدولة ، فالدولة ذات المساحة الصغيرة تشعر دائما بأنها مقيدة في مساحتها .(14) حيث يعنى كبر المساحة ضمنيا كثرة السكان وغنى الموارد الاقتصادية وتنوعها ، إلى جـــانب ذلـــك يعـــطى كبر المساحة للدوله ميزه استراتيجية من حيث إمكانية الصـــمود والـــتراجع وتـــنظيم الصفوف في حالة الغزو . وخير دليل على ذلك صمود الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية في مواجهة ألمانيا الهتلريه ، كذلـــك الأمـــر بالنســـبة للصين عندما حاربت العسكرية اليابانية خلال الثلاثينات ونجحت بفعل عوامل متعددة أهمها مساحتها الكبيرة . [15]

ولكـــن بالرغم من أهمية كبر المساحة ألا أن المساحة الكبيرة للدولة أحيانا تكون مصدراً للخطر فقد تعمل بعض العوامل الجغرافية كالمناخ ، والتضاريس ، وقله السكان على فقدان المساحة الكبيرة لقيمتها الاقتصادية والسياسية .

بالإضافة إلى ذلك فإن كبر المساحة في الدول المتخلفة يمثل عبئا عليها في محاولة ربط الدولة بشبكة من المواصلات الضخمة حتى يتم ربط أجزاء الدولة .

وعـــلى هذا الأساس نحاول التعرف على مساحة ليبيا ومميزاتها وعيوبها ومـــدى مـــا توفـــره للدوله من إمكانيات وعلى أي أساس تم تقسيم مساحة الدولة [أي التقسيم الإداري للدوله] .

تترامى ليبيا على مساحة عظيمة من الأرض تبلغ 000 . 759 . 1 كيلو مـــتر مـــربع وهى بهذا الحجم تضاهي كل رقعه فرنسا 000 . 547 كم² وكل الجـــزر الـــبريطانية 000 . 314 كم² وكل مساحة أسبانيا 000 . 504 كم² والبرتـــغـــال 000 . 92 كم² مجتمعة . (16)

وتعـــد ليـــبيا رابـــع دوله عربيه من حيث المساحة بعد السودان والجزائر والسعودية ، وهى أيضا اكبر من جاراتها في المساحة باستثناء الجزائر والسودان

والمقاربة المهمة هنا أن ليبيا بالرغم من مساحتها الكبيرة بالنسبة لجاراتها إلا أنها اقلهن سكاناً .

كان ينظر إلى المساحة التي تشغلها ليبيا على أنها [صندوق من الرمال] علــى حد تعبير الفاشي موسولينى وهذه النظرة لها ما يبررها في الماضي إلا أن هــذا الواقع تغير بظهور النفط في ليبيا عام 1959 إفرنجي بكميات كبيره تجعل مــن ليــبيا إحدى الدول المصدرة لهذه المادة والتي تمثل عصب الحياة في دول أوروبا الصناعية ودول العالم الأخرى .

فليــبيا من الدول التي تغطى الصحراء نسبة كبيرة من أراضيها حيث أن حوالي 95 % من مساحتها صحراء ، وان الأرضي الصالحة للزراعة تقع تقريباً جميعهــا فــي الساحل الضيق في الشمال . ولعل هذه الحقيقة هي التي تفسر لنا إصــرار العدو الإيطالي على الاستيطان في المنطقة الساحلية ذلك لوجود معظم الأراضي الزراعية في طرابلس و لجبل الأخضر . (17)

وحسب اعتقادي فإن النفط هو الذي أعطى قيمة سياسية واقتصادية لمساحة ليــبيا، ذلك لان ليبيا كما قلنا سابقاً تغطى الصحراء معظم مساحتها ، إضافة إلى نــدرة الميــاه ســواء ذلــك بسبب ضعف سقوط الأمطار أو شح الموارد المائية الأخــرى فــي الدولة.الأمر الذي قلل من إعطاء ميزه زراعية لأراضى ليبيا مما جعل مساهمة الزراعة في الناتج القومي للدوله ، ضعيفة نسبياً. في المقابل تساهم الثروة النفطية بنصيب الأسد في الناتج القومي ، وهذه النتيجة نرى خلافها في كل الدول المجاورة لليبيا باستثناء الجزائر المصدرة للنفط هي الأخرى .

وبالــنظر إلى مساحة ليبيا نلاحظ أن لهذه الأرض الشاسعة والمترامية من المزايا والأهمية الاقتصادية من خلال هذه النقاط :

1 - يعطى كبر المساحة لليبيا مزايا اقتصادية وذلك لأن ليبيا لم يتم مسحها جيولوجيا ويمكن أن تحوى هذه الأرض على معادن تضاف إلى المعادن الموجودة في ليبيا حاليا .

2 - إمكانية التوسع في استصلاح الأراضي ، وخاصة بعد وصول مياه النهر الصناعي للساحل وذلك في استغلالها في الزراعة والصناعة .

3 - ليبيا بهذا العظم في المساحة يمكن ان تكون محط أنظار السواح القادمين إليها من مختلف بلدان العالم .

4 - يمكن للدولة في ليبيا أن تستغل كبر المساحة في إيجاد توزيع سكاني ملائم وخاصة أن ليبيا إحدى دول العالم التي تمتاز بمعدل نمو سكاني كبيره .

5 - إمكانية استغلال الطاقة الشمسية مستقبلاً وذلك لتعرض مساحات كبيرة من الدولة لأشعة الشمس معظم شهور السنة.

أما مزايا مساحة ليبيا من الناحية الاستراتيجية والأمنية فيمكن أن نضعها في النقاط الآتية:

1 - عظم مساحة الدولة يجعلها أو يؤهلها لأن تصمد في وجه الأعداء والغزاة، وخير دليل على ذلك الغزو الإيطالي الذي لم يستطع احتلال ألا بعض المناطق على الساحل في السنوات الأولى من الغزو وذلك خلافاً للدول التي تتمتع بمساحة ضيقة نسبياً والتي يكون وقع الهجوم عليها كارثه لا يمكن النهوض منها .

2 - كبر المساحة يتيح أمام الدولة خيارات لتوزيع منشأتها ومصانعها الحيوية والإستراتيجية حتى تضمن أن تكون بمنئا عن الغارات الهجومية من العدو.

وفي المقـــابل يـــأتي عظم المساحة بمشاكل عديدة يضع الدولة في المحك بضرورة إيجاد الحلول والبدائل ومن هذه المشاكل والعيوب ما يلي :

1 - صـــعوبة ربـــط كل أجزاء الدولة بطرق ومواصلات ، وذلك لعظم تكلفتها وتباعد المناطق عن بعضها البعض .

2 - صـــعوبة الدفاع على سلامة الأراضي الليبية في حالة العدوان نتيجة لكـــبر اطـــوال الحدود، ولقلة السكان وسنأتي على مدى مساهمة السكان في قوة الدولـــة في المبحث الثاني من هذا الفصل ، أيضاً عدم توفير وسائل المواصلات من سكك الحديد يجعل إمكانية الاستفادة من الموارد البعيدة داخل الدولة ضئيلة .

3 - كون أن معظم مساحة ليبيا صحراء ، هذه النتيجة تضع مهمة ليست بالبســيطة على كاهل الدولة في أستصلاح الأراضي وتهيئتها للزراعة والإنتاج ، هــذا مـــن ناحية أما من ناحية أخرى فقد يكون فقر التربة حجر عثر أمام جهود الدولة في هذا المجال .

وخلاصــــة القول أنه لكل شبر من مساحة ليبيا قيمته السياسية والاقتصادية المـــنظورة أو غير المنظورة الكائنة أو الكامنة ، حيث أن إمكانيات الأرض دائما هي كم مجهول .

أمـــا فيما يتعلق بالتقسيم الإداري لليبيا ، فالدولة تحاول أن تجعل من هذه الـــرقعة الجغـــرافية المـــترامية نسيباً متماسكاً حتى يتم أجراء التنمية السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية ، في كل جزاء الدولة الصغيرة منها والكبيرة وهو ما يفســـر الانـــتقال المبكر من المركزية إلى اللامركزية بعد ثلاثة سنوات من عمر الثورة وذلك في خطاب زواره التاريخي في 15 الطير إبريل 1973 . (18)

وصدور أول تقنين للجان الشعبية المتمثل في القانون رقم 78 لسنة 1975 بشأن ممارسة اللجان الشعبية لمهامها الإدارية . ليتم بذلك اعتماد اللامركزية في البلديات والمحلات والكومونات في ليبيا . (19)

وبالـــرغم مـــن الـــتغيير الهيكلي الإداري المستمر في ليبيا ، ألا أن هذا الـــتغيير يصب في النهاية لا مركزية إدارية . حيث أن ميزة اللامركزية موجودة في جوهر النظرية العالمية الثالثة ، وهى ببساطه تمكين كل الشعب من ممارسة صـــلاحياته في مختلف التخصصات والمجالات ، وهذا التنظيم يسفر عن نتائج إيجابيـــة مـــنها تحقـــق التوازن والاستقرار المستمر في الدولة ، بما ينشئه نظام اللامركـــزية مـــن تعـــدد سلطات تختص فيه كل بلدية أو محله أو شعبية بالبث والتصـــرف في شؤونها ، فلا يستحوذ عليها سواها بالاضافه إلى توزيع العبء على الجميع بما يحقق الكفاية والاستقرار في مـــــرافق الدولة . [20]

أن الأخذ بنظام اللامركزية في ليبيا جاء لعدة أسباب منها:

1 - جوهـــر الـــنظرية العالميـــة الثالثة يستلزم تفويض السلطات وإعطاء الصلاحيات للجموع .

2 - التجانس بين مناطق البلاد وتوفر درجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصـــادي والاجتماعي وابتعاد شبح الأزمات ، يعطى الثقة في إدارة البلديات والمحلات والشعبيات لشؤونها .

3 - اتســـاع ليبيا من الناحية الجغرافية قلل من اعتماد مبدأ المركزية في إدارة النظام داخل الدولة .

حيـاة الاسـتقرار والنشـاط الاقتصادي والعمراني ، أما الإقليم الصحراوي فهو بطبيعته يعتبر إقليم للطرد السكاني لعدم توافر فرص النشاط والحياة فيه .

والشـيء الملاحظ على مناخ ليبيا ، هو ضعف سقوط المطر حيث يكون مـتذبذباً وشـحيحاً ويختـلف من سنه إلى أخرى ، وهى تكون غزيرة نسبيا في المـناطق الشمالية سواء الغربية في طرابلس والجبل الغربي أو في سهل بنغازي والجـبل الأخضـر ، مما يساعد على النشاط الزراعي ويجعل هذا النشاط رهيناً بتساقط الأمطار وخاصة في زراعة الحبوب القمح والشعير .

ولهذا فإن مناخ ليبيا يفرض قيود على الدولة يتوجب ويستحسن أن تأخذها بعين الاعتبار وهذه القيود :

1 - سـيادة المناخ الصحراوي على مجمل مساحة الدولة قلل من إمكانية الاستفادة من سقوط الأمطار في الزراعة والتي يعول عليها كثيرا في خلق تعددية قطاعية تهم في الناتج القومي .

2 - قـد يكون للمناخ تأثير على وسائل المواصلات والنقل ، من حيث أن ليبيا لم يتم ربط أجزائها بالسكة الحديدة ، ذلك ربما بسبب أن معظم مساحة ليبيا يسـودها المـناخ الصـحراوي بالاضـافه إلى ذلك الرياح الرملية والتي تشكل الصعوبة بمكان في وضع سكك الحديد .

3 - يفـرض المـناخ الصحراوي نفسه في توزيع السكان داخل الدولة ، الأمر الذي أدى إلى اكتظاظ السكان في بعض المناطق على الساحل وخاصة في طرابلس والجبل الأخضر وسهل بنغازي .

4 - كذلـك يؤثر المناخ السائد في ليبيا على إنتاجية بعض السلع الزراعية وخاصة الحبوب

ويقسم الدكتور عبد العزيز شرف ليبيا إلى عدة أقاليم تضاريسية رئيسيه متباينة :

1 – الساحل .

2 – السهول الساحلية .

3 – المرتفعات الشمالية .

4 – إقليم الصحراء . (25)

ولكنني سوف أعتمد تقسيم آخر أراه أقرب للواقع الملاحظ وهو تقسيم الدكتور جمال حمدان .

1 – فالساحل الليبي كما أشرنا سابقا يمتد بمحاذاة البحر بمسافة 1900 كيلو متر و يمكننا تقسيمه إلى قسمين :

أ – قسم تشرف عليه حافة جبليه عند منطقة الجبل الأخضر والجبل الغربي، وحتى هاتين الحافتين الجبليتين لا يمكن اعتبارهما جبال ذلك بسبب قلة ارتفاعهما إذا ما قورنا بسلاسل جبال أطلس ، حيث نجد أن ارتفاع المرتفعات الشمالية الشرقية في الجبل الأخضر والمرتفعات الغربية تتراوح أطوالها ما بين 600 إلى 800 متر . ففي الشمال الغربي يفصل سهل جفارة المرتفعات على البحر ويعتبر سهل جفارة أهم المناطق الزراعية في ليبيا لما يمتاز به من تربه جيده تصلح للزراعة أضافه إلى وجود كميات لا بأس بها من المياه .

كذلك نجد السهل يفصل الجبل الأخضر على البحر وهذا السهل يسمى سهل بنغازي وهو على شكل مثلث يبلغ اتساعه 40 كيلو متر .

ب – من ناحية أخرى يفصل بين شرق ليبيا وغربها إقليم يغلب عليه الطابع الصحراوي، وهو في الوسط في خليج سرت في المنطقة الواقعة من

بنغازي في الشرق إلى مصراته في الغرب ، وهذا الإقليم يتصل بالصحراء بصوره مباشرة وهو إقليم فقير زراعيا غنى بموارده المعدنية .

2 - أما الإقليم الآخر والذي تتصف به تضاريس ليبيا هو الإقليم الصحراوي، فمساحة ليبيا تغطيها الصحراء بنسبة 90 % إلى 95 % من المساحة الكلية ،بل أن ما نسبة 2 % من مساحة ليبيا تخلو حقيقة من الصحراء . (26)

وحتى الشريط الساحلي قليل العمق ، ويتراوح في أقصى اتساعه ما بين 50 - 100 كيلو متر من الساحل أضافه إلى انه فقيراً نسبياً وهو غير متصل .

لذلك فإن تضاريس ليبيا تضع عبئاً ثقيلاً على كاهل الدولة في النهوض بالتنمية والتخطيط لها في البلاد ، فليبيا كما لاحظنا تغطيها الصحراء في معظم مساحتها ، أضافه إلى قلة المرتفعات، والتي من شأنها أن تزيد من قوة تساقط الأمطار ، كذلك ندرة الغطاء النباتي والذي من شأنه حماية الأراضي الزراعية من خطر التصحر وإنجراف التربة ، بالأضافه إلى إمكانية استغلال الغابات اقتصاديا في صناعة الأخشاب .

- ومن ناحية أخرى تشكل التضاريس الدولة عقبه كئود أمام مد الطرق للمواصلات وربط أجزاء الدولة ،وذلك لطغيان الصحراء على اغلب مساحة الدولة ، حيث تعاني الطرق الصحراوية من الزوابع الرملية ، وقد تتعرض طرق أخرى لمشاكل الفيضانات الموسمية . (27)

- كذلك يمكن القول أن ليبيا منكشفة طبيعيا مما يولد عن ذلك وهن إستراتيجي في كيفية إيجد استراتيجيات للدفاع في حالة الغزو والعدوان ، حيث أن الغابات والجبال بمثابة الادرع الواقية ، ولنا أن ندرك كيف استطاعت آلة الحرب الأمريكية أن تقوم بمهامها في حرب الخليج الثانية وذلك لسيادة الصحراء وانكشاف الأهداف العسكرية في العراق .

هـ ـ الموارد الاقتصادية

يمكـــن تعـــريف الموارد الاقتصادية للدوله بأنها أي شئ تملكه الدولة أو يمكنها الحصول عليه أو الوصل إليه ليدعم سياستها واستراتيجيتها . (28)

وتعتـــبر دراسة بوند سنه 1972 هي أولى الدراسات التي تعطى للموارد الاقتصادية للدولة أهمية وامكانية في التأثير على سلوك الدولة السياسي سواء كان في شكل أقوال وافعال وقرارات ، وحيث أن الكثير من سلوكيات الدول تكون في العادة نابعة من خلفيتها الاقتصادية فانه قد يكون من المجدي والمفيد الحديث عن إبـــراز الوجـــه السياســـي للظروف الاقتصادية في أي دولة وكيف يتغير التوجه السياسي جغرافياً وتاريخياً - ومثال ذلك يكون قرار الدخول في الحرب مبنيا في معظـــم الأحوال على الحالة الاقتصادية للدولة - وهذا التغيير يأتي عادة مصاحبا للـــتغيرات الـــتي تطرأ على موارد الدولة الاقتصادية، وخير مثال على ذلك ليبيا وكيـــف استطاعت بالنفط، ولوج مرحلة جديدة في تاريخها السياسي والاقتصادي والاجـــتماعي ، حيث ادخل النفط ليبيا في مصاف الدول الساعية للنمو والتقدم ، بعد أن كانت تعد من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفا ، أضافه إلى ذلك جعل النفط ليـــبيا تعيـــد تـــرتيب علاقاتهـــا فـــي المجتمع الدولي ، على أسس مبنية لرؤى اســـتراتيجية وقوميـــه أصـــبحت تلقى بظلالها سواء كانت على الصعيد العربي والخـــروج مـــن مرحلة شبه عزلة كانت مفروضة إلى المناداة بالوحدة أو على الصعيد الأفريقي ، ومحاولة لعب دورا محوريا رئيسيا في قضايا القارة الأفريقية أو عـــلى الصـــعيد العالمي، حيث زادت أهمية ليبيا، وذلك لزيادة ثقلها السياسي وزيادة وتنامي مصالح الدول في ليبيا .

وتأسســـاً على ذلك فإنني في هذا المقام إبراز الموارد الاقتصادية في ليبيا متـــبعاً فـــي ســـردي لهذا الموضوع ، إيجاد نسق ترتيبي يوضح أهمية الموارد حســـب أولويـــتها وســـيطرتها على الاقتصاد الليبي ،وكيف أثرت وستؤثر على الاقتصـــاد الليـــبي ، بالإضـــافة إلى ذلـــك معـــرفة القدرات الاقتصادية الكامنة

وقابلية ترجمة هذه الكوامن إلى قوه فعليه . على اعتبار أن ما تخبئه الأراضي الليبية، يظل في معظم الأحوال في ذمة المجهول .

وعلى هذا الأساس نضع هذه النقاط لمحاولة التحليل والتفسير وهى على النحو التالي :

1 – موارد النفط

2 – الموارد الزراعية

1- النفط

يعد اكتشاف النفط ثاني أهم الأحداث التي غيرت مجرى الحياة في ليبيا وذلك بعد الفتح العربي الإسلامي . حيث يرجع أولى اكتشافات لهذه المادة في الثلاثينات من القرن العشرين ،ولكن البحث، عن النفط توقف بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ، وأستؤنف التنقيب بعد الحرب بواسطة الشركات العالمية التابعة لبريطانيا وأمريكا . غير أن التنقيب لم يأخذ الجدية والحماس في العمل الأمر الذي أخر إمكانية استفادة ليبيا من هذه الثروة ، في فترة كانت تعد أقسى الظروف التي مرت بتطور الدولة الليبية. في هذه الأثناء كانت ليبيا تعد أفقر دول العالم .

وكانت ليبيا إحدى الدول التي تعيش على المساعدات الخارجية ، فلقد تعهدت بريطانيا ولمدة خمس سنوات مالية [1953 – 1958] بمنح مبلغ مليون جنيه ليبي لمؤسسات التنمية ومبلغ 75 . 2 مليون جنية ليبي لدعم الميزانية نظير الحق الاحتفاظ بقواعد عسكرية في ليبيا، وذلك لما يتمتع به موقعها الجغرافي من أهمية تجعل بريطانيا تؤمن اتصالاتها بجميع مستعمراتها، سواء كانت في آسيا أو أفريقيا . وكذلك اتبعت الولايات المتحدة نفس سياسة بريطانيا في الحصول على

موطـــأ قدم لها في ليبيا حيث دفعت مبلغ 4 ملايين دولار خلال السنوات المالية الست ابتدأ من يوليو 1954 لحكومة المملكة الليبية . (29)

بهــذه الوضـــعية اصبح القرار السياسي مرهونا بهذه المساعدات ، الأمر الــذي أثـــر عـــلى ســلوك الدولة السياسي وجعله ينحو نحو السلبية من القضايا الاستراتيجية والقومية.

في هذه الظروف الصعبة جاء النفط بالآمال والطموحات ، في دوله تعيش الكفاف دوله فقيرة في مواردها الزراعية والطبيعية وكذلك مواردها البشرية .

ويعتبر عام 1955 إفرنجي بمثابة البداية في تنظيم بعض الأمور المتعلقة بإعطـــاء تراخيص استطلاعيه استكشافيه للشركات الأجنبية في التنقيب عن النفط حيـــث تـــم مـــنح تســـع شـــركات ** تـــراخيص فـــي 47 مـــنطقة بلغت 000 . 460 كم^2 .(30)

وبعد ذلك توالت الخطوات التنظيمية التي حاولت تنظيم العلاقات التعاقدية بين الحكومة الملكية والشركات الأجنبية . (31)

وبالـــرغم مـــن كل هذا فإن النفط لم يؤثر بصوره ملحوظة على مسيرة وحياة ليبيا، في فترة الحكومة الملكية وذلك لانعدام الإرادة السياسية في السيطرة الكامـــلة عـــلى مـــوارد النفط ،ولسبب آخر ربما تمثل في قوة الموقف التعاقدي للشركات الأجنبية وضعفه في جانب الحكومة الملكية.

غيـــر أنــــه وبقيام الثورة بدأت المفاوضات مع شركات النفط بشكل جدي وموضوعي، بهدف تحقيق أسعار عادله للنفط المستخرج من الأراضي الليبية فقد صـــدر القانون رقم 24 لسنة 1970 ف والذي بموجبه أنشئت المؤسسة الوطنية للـــنفط والـــتي أعطيت لها صلاحيات واسعه في الأشراف والتنظيم والتسويق ، كذلك إعطاء صلاحيات الاستيراد والبيع والتوزيع للمنتجات النفطية .

وفى اتجـاه دعـم السـيطرة الوطـنية عـلى المقـدرات النفطية قامت الثـــــــورة في 7 – 12 – 1971 إفرنجي بتأميم العديد من الشركات النفطية الأجنـبية ،وتم إنشاء شركة الخليج العربي للنفط، واعطائها امتيازات التي كانت معطاة للشركات الأجنبية كالامتياز الذي كان ممنوحا لشركة [نلسون بنكرهنت].

أيضـا صـدر قـانون رقـم 44 لسنة 1973 بتأميم 51 % من شركة [اوكسـيدنتال] وشـركة [اسوستاندرد] وشركة [شل] وشركة [موبيل أويل ليـبيا] وشـركة الزيت [تكساسو عبر البحار]، كما صدر القانون رقم 15 لسنة 1974 بـتأميم الشـركة الليـبية الأمريكية للنفط بالكامل،والقانون رقم 35 لسنة 1974 ف بـتأميم شـركة [شل] للتقيب ، وفى سنة 1981 ف أنشئت شركة سـرت للـنفط لـتحل محـل شـركة [اكسـون العالميـة] بعد انسحابها من الجماهيرية . (32)

وبهـذه الاتفاقيات تمت السيطرة الفعلية على النفط بفعل هذه الجهود التي بذلتها الثورة والمتمثلة في الآتي :

1 – تحقيـق المزيد من الحماية للثروه النفطية وذلك عن طريق أستحداث أتفاقيـات مقاسـمه تقتصر مساهمة الشركات الأجنبية على نسبه بسيطة تراوحت بـــــين 9 % و 15 %.

2 – الدخول في مفاوضات هامة لتصحيح أسعار النفط ،مما ولد التوجهات نفسها في داخل منظمة الأقطار المصدرة للنفط [أوبك] حيث تم رفع الأسعار من 2 .5 دولار للـبرميل في سنة 1970 ف إلى نحو 16 . 06 دولار للبرميل من عام 1975 ف ،ثم بعد ذلك إلى 47 دولار للبرميل في سـنة 1980 ف (33) .

3 – تنفيذ سياسة عدم تبديد ثروة البلاد النفطية ،وبالتالي تحديد إنتاج النفط الخـام وقصره إلى الحد الذي يفي بمتطلبات التنمية في ليبيا ، وتسيير احتياجاتها الجاريـة ، ذلك لان النفط في ليبيا يعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي في ليبيا

وهــو المحرك الأساسي لخطط التنمية ، في الدولة حيث يفوق إسهامه في الناتج القومي على باقي في القطاعات الأخرى ، كالزراعة والصناعة وغيرها .

أمــا سياســة المحافظة على هذه الثروة ، فتأتى ضمن استراتيجية طويلة المدى ترى من الضروري المحافظة على هذه الثروة وحمايتها من التبديد ضماناً لمستقبل الأجيال القادمة.

والجدول التالي يوضح مدى تطور احتياطي النفط والغاز الطبيعي 1973 - 1991 ف

(1 - 1)

السنة	احتياطى النفط بليون برميل	احتياطى الغاز الطبيعى بليون متر مكعب
1973	25 . 5	768 . 2
1975	26 .1	744 . 8
1977	25 . 0	728 . 0
1978	24 . 3	685 . 0
1980	23 . 5	680 . 0
1981	23 . 0	674 . 0
1982	22 . 6	657 . 0
1983	21 . 5	609 . 0
1984	21 . 3	–
1985	21 . 2	601 . 0
1986	31 . 3	606 . 0
1987	21 . 0	788 . 0
1988	22 . 0	728 . 0
1989	22 . 80	722 . 0
1990	45 . 0	1218
1991	45 . 0	1218

المصدر إحصائيات التجارة الخارجية لعام 1997 الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

4 - الدخـــول في مرحلة الصناعات النفطية هذه الصناعة المبنية أساساً على مشتقات النفط .

لذلــك يمكــن القول أن النفط قلب الكيان الاقتصادي لليبيا ،وجعلها تتطلع بدورهــا وتخــرج من عزلتها وسلبيتها الذي كانت مفروضة عليها في السابق . كذلك يمكن القول أن النفط بالثورة زاد من القوه السياسية لليبيا ، ذلك لان الثورة وظفــت الــنفط فــي خدمة القضايا الاستراتيجية من تقدم في التنمية الاقتصادية والسياســية والاجــتماعية وصولا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ، في كافة دوائر علاقاتهـــا الخارجية وخير دليل على توظيف البترول في القضايا الاستراتيجية ما حصــل ســنة 1973 ف ، حيــث تعتــبر ليبيا أولى الدول التي طبقت الحظر النفطي ضد العدو الصهيوني .

ومــن الــناحية الجيوبوليــتكيه فقد حول النفط ليبيا مـــن منطقـــــة فضـلــــــة [RELIET AREA] إلى مــنطقة منبثقة [EMERGENT AREA] ، ذات كيــان نــامي متبلور له وجوده الذاتي،على حد تعبير الدكتور جمال حمدان وبذلك يكون النفط قد منح لليبيا ديناميه وطاقه جعلها تقوم بأدوار ، ربما ما كانت تستطيع أن تقوم بها لولا وجود هذه الثروة في أراضيها . (34)

وفى هـــذا المقـــام ربما أكون على صواب بقولي أن حل أزمة لو كربى ، ربمــا جــاء نتيجة لعدة عوامل قد يكون عامل المصالح النفطية للدول الغربية له الـــدور الحاسم، بسبب بسيط وهو أن الثابت في السياسة هو المصالح وهذه الدول بحاجـــة ماســـة للنفط الليبي ،بالاضافه إلى أنها تعطى لشركاتها فرص الاستثمار والعمـــل داخل ليبيا وهذه الشركات بمثابة الجماعات الضاغطة التي تضغط على الحكومات لتنفيذ مصالحها بحيث لا يبقى أمام هذه الحكومات إلا الرضوخ لها في بعض الأحيان . وليس أدل على ذلك من تباين مواقف الدول الأوروبية من فكرة فــرض حظـــر على النفط الليبي، في قمة تصعيد ما يسمى أزمـــة [لو كربى] فنجد أن موقف إيطاليا دائما كان يتسم بالمرونة النسبية مقارنه بموقف بريطانيا .

2 ـ الموارد الزراعية

تعدُ ليبيا إحدى دول العالم التي يغلب على مناخها وتضاريسها الطابع الصحراوي والشبه صحراوي إضافه إلى شح الموارد المائية ، والتي تعد أهم مشكله تعرقل ممارسة النشاط الزراعي مع محدودية الأراضي الصالحة للزراعة واقتصارها على الشريط الساحلي .

بهذه المعطيات الطبيعية البسيطة نصل إلى نتيجة مهمة وخطيرة لوضع الزراعة في ليبيا، والتي عانت وتعانى التدهور السريع والمستمر .

كانت ليبيا قبل اكتشاف النفط تعتمد بشكل رئيسي على الزراعة والرعى، والتي بدورها توفر الحد المعيشي الضروري ، ويمكن التصدير في بعض المواسم المطيره ذلك لأن الزراعة تعتمد على تساقط الأمطار والتي تتذبذب من سنة إلى أخرى، مما جعلها رهينة سقوط المطر ، وبذلك تكون البلاد عرضه لأخطار الجفاف والمجاعة كما حدث سنة 1949ف.

ولكن بعد اكتشاف النفط عانت الزراعة من الإهمال وذلك لارتفاع عائدات البترول وزيادة جدواها أكثر من الزراعة التي تستنزف موارد مالية ضخمة دون أن يكون لها عوائد اقتصادية كبيرة .

وبالرغم من محدودية الأراضي الساحلية والتي تمثل 2 % من أجمالي مساحة ليبيا ، إلا أن استراتيجية الثورة منذ قيامها كانت النهوض بهذا القطاع حتى يصبح مؤهلاً للمساهمة الفعالة في الناتج القومي .وبالتالي خلق تعدديه قطاعيه تسهم في زيادة الناتج القومي ، ومحاولة الإقلال من الاعتماد على النفط إلى جانب تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الزراعي الغذائي، وصولا لتحقيق الأمن الغذائي للدولة .

وليس أدل على ذلك من مجهودات ليبيا الثورة في هذا المجال، فمن التوسع لإنشاء العديد من المشاريع الزراعية الضخمة على كافة ربوع الوطن ،

وزيـــادة المســـاحات المزروعة وكميات الانتاج الزراعي ، فعلى سبيل المثال لا الحصـــر ، مشـــاريع الجـــبل الأخضر، ومشاريع سهل جفاره ، مشاريع السهول الخضـــر، مشـــاريع منطقة الكفرة مشاريع فزان بالاضافه إلى المشاريع الجاري الأعـــداد والتجهيز لها وذلك لاستغلال مياه النهر الصناعي العظيم ، ويعتبر هذا المشـــروع بمثابة الاستغلال الأمثل للموارد المائية الكامنة في الجنوب ،وترجمه هـــذه الثروة إلى واقع ملموس . هذا الاهتمام بالزراعة أخذ منحى أخر تمثل في تشـــجيع بـــرامج الإقراض الزراعي ، وذلك للدفع بالتنمية الزراعية، بالرغم من الصعوبات العديدة .

إضـــافه إلى ذلـــك وفى إطار اهتمام ليبيا الثورة ، بخلق قاعدة اقتصادية تشـــمل تكـــامل وتنوع قطاعات أخرى أهتمت بقطاع الثروة الحيوانية ، لما لهذا القطاع من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية ، تمت الزيادات الإنتاجية في المواد والمشـــتقات الحيوانيـــة وتطـــورت أعداد الحيوانات بشكل ملحوظ ، الأمر الذي يوضح لنا إصرار الدولة وبالرغم من كل المعوقات على ضرورة ولوج قطاعات أخرى سلم الأولويات في الصادرات الليبية للخارج .

والفيصل في النهوض بهذا القطاع وباقي القطاعات هي الموارد المائية . الـــتي تعـــد المحدد الرئيسي للتوسع في المشاريع الزراعية والحيوانية في البلاد فالأمطـــار ، كما نعرف ليست قليلة الكمية ، بل هي أيضاً متذبذبة في كميتها من سنة إلى أخرى، إضافة إلى أن سقوط المطر يأتى على 2 % من المساحة الكلية للبلاد، وتركيز معظم السكان على الشريط الساحلي كما أن جل الصناعات تتركز عـــلى هـــذا الشـــريط ، أما لقربها من الموارد المائية مثلاً ، أو لقربها من البحر واعـــتدال المناخ نسبيا ، الأمر الذي جعل الأمور المائية في هذا الشريط الضيق والحيوي معقده وتأخذ بمنحنى يثير الخوف والجزع .

وإجمالا يمكننا أن نصف الموارد المائية في ليبيا وهى على النحو الآتي :

1 – المياه الجوفية

2 – المياه السطحية

3 – مياه التحلية

4 – المياه المعاد استخدامها

الجدول التالي يوضح إجمالي الموارد المائية في المناطق الساحلية في ليبيا

[1 – 2]

نوعية المياه	المساهمة بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية %
المياه الجوفية	1250	% 85 . 3
المياه السطحية	110	% 7 . 5
مياه التحلية	70 . 1	% 4 . 8
المياه المعاد استخدامها	35 . 5	% 2 . 4
المجموع	**1465 . 6**	**% 100**

- المصدر : ليبيا الثورة في 30 عام [مصراته : الدار الجماهير يه للنشر والتوزيع والإعلان [1999]

فـــي مقـــابل هذه الموارد تأتى الاحتياجات الضرورية لليبيا في الجدول التالي

(1 - 3)

نوع الاحتياجات	المساهمة بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية %
الأغراض العامة الشرب والخدمات وغيرها	435	% 16 . 4
الزراعة	2164	% 81 . 4
الصناعة	60	% 2 . 2
المجموع	**2659**	% 100

- المصدر الكتيب الإحصائي الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 1998

وبالمقارنـــة بيـــن الجدولين السابقين ، يتضح لنا العجز المائي البالغ قدرة 6 . 1194 مـــليون مـــتر مكعـــب في السنه. إضافة إلى كونه غير ثابت وقابل لـــلزيادة بشكل أكيد ، والشيء الآخر هو استئثار قطاع الزراعة على كمية كبيرة من الاحتياجات المائية ، الأمر الذي عرض إشكالية أمام الدولة لوضع الخيارات ، والحـــلول لها وكانت رؤية الخروج من هذه الإشكالية، تمثلت في الاستفادة من الخزانات المائية الجوفية في المنطقة الجنوبية، والتي يوجد بها فائضاً ضخماً من المياه العذبة .

وقد تم طرح خيارين للاستفادة من هذه الثروة وهما :-

أ - نقـــل الســـكان إلى مواقـــع الميـــاه فـــي الجنوب ولم يلق هذا الخيار الاستحسان والقبول نظرا لعدم عمليته وجدواه .

ب - نقل المياه إلى الساحل للاستفادة منها في الشرب والزراعة والصناعة وغيـــرها من الاحتياجات .فجاءت فكرة النهر الصناعي العظيم لتلبى الطموحات

والآمـــال ولتعطى بارقة الأمل في إنقاذ الوضع الحياتي في ليبيا، وروعي في هذا المشروع جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

غير أن استراتيجية الدولة في نقل المياه من الجنوب جاءت لتعطى نصيب الأسد لقطاع الزراعة من إجمالي حصة المياه المنقولة وذلك لسعى الدولة الحثيث للوصول إلى الاكتفاء الذاتي .

ولهـــذا فـــإن اهـــتمام ليـــبيا الثورة بالزراعة ،وتوابعها جاء لتكريس عدة سياسات سواء كانت على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي . لهذا سوف نحـــاول أن نعـــطى ولـــو إشـــارات لهـــذه السياســـات وهى عـــلى الـــنحو الآتي ذكرها :

1 - خلق تجمعات بشرية مستقره في المناطق الزراعية (ومحاولة توطين البدو).

2 - خـــلق فـــرص عمـــل أخرى ومواجهه البطالة والرفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

3 - الحد من الهجرة الريفية إلى المدن وذلك لسببين :-

أ - منع الاكتظاظ والازدحام في المدن وخاصة في المدن الرئيسية ،حتى يتم توزيع السكان توزيع مناسب .

ب - تطوير التجمعات الريفية وجعلها تغرى أهلها بالبقاء فيها .

4 - العمـــل عـــلى تحقيـــق تـــبادليه بين القطاع الزراعي ، وغيره من القطاعات الأخرى قد يكون أهمها الصناعة .

5 - الاســـتغلال الأمـــثل لـــلموارد الطبيعية من تربة ومياه وإمكانات أخرى.

6- تحقيق القدر الممكن من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس ، وهذه الأستراتيجية اقتصادية سياسية ، لها مدلولاتها العميقة وهى :-

أ - زيادة القدرة الزراعية والانتاجيه بالرغم من كل الصعوبات والازمات.

ب - ترشيد الاستهلاك وإيجاد السبل التقنينية للحد من الإسراف .

ج - ربط التوجه الاقتصادي، بالتوجه السياسي، ومحاولة جعل التوجه السياسي، لا يتأثر بالضغوط الاقتصادية من حصار ومقاطعه وغيرها من الإجراءات .

7 - خلق تعدديه اقتصادية تشمل تنوع في النشاطات الاقتصادية ، وذلك لتصحيح معادلة سيطرة البترول على الاقتصاد الليبي ،والقضاء على ظاهره بارزه وخطيرة يتحدث عنها المحلين الاقتصاديين ألا وهى ظاهره الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد الليبي، ومحدودية مساهمة قطاعا ته في الناتج القومي .

8 - الاهتمام بالوضع المائي ومحاولة إيجاد الآليات والاستراتيجيات التي تساعد على توافر كميات كبيره من المياه لمواجهة المتطلبات الملحة والمتسارعة، وهذه الاستراتيجيات أخذت عدة اتجاهات منها :-

أ - الاستفادة من مياه الأمطار وذلك ببناء السدود والواقع يعطينا أمثلة لذلك كسد وادى كعام والقطارة ، والمجينين وغيرها .

ب - تحليه مياه البحر وإنشاء محطات التحلية للمساهمة ،في سد العجز المائي في المناطق الساحلية . (35)

ج - الاستفادة من المياه الجوفية الضخمة في الجنوب ، حيث تم إنشاء النهر الصناعي العظيم لنقل ملايين الأمتار المكعبة من المياه للشمال حيث الأراضي الزراعية وكثافة السكان ،وقد تم ذلك بالفعل حيث تم إنشاء الهيئة العامة لاستثمار مياه النهر الصناعي العظيم، وذلك بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (524) لسنة 1989 ف . وذلك لاستثمار مياه النهر المتضمنة نقل 000 . 500 . 6 م3 [ســتة ملاييــن وخمسمائة الف متر مكعب من المياه] يومياً من أعماق الصحراء، إلى المناطق الساحلية الآهلة بالسكان، حيث الأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية، ولهذه تم إنجاز خزانات شبيهه بالبحيرات العذبة .

وبالرغم من كل الجهود المبذولة في هذا المجال، إلا أن المستقبل لا يوحي بــأن مشكلة المياه في ليبيا سوف تلقى الحلول ، إلا إذا نحن انتهجنا أنجع السبل للــتعامل مع هذا المورد الهام والبالغ الحساسية فإلى جانب كل الجهود المبذولة ، والــتي أشــرنا إليها سابقا فإننا بحاجة لتحقيق الوعي الكامل لجملة من المعطيات البيئية التي تحيط بنا .

- إضــافة إلى ذلك أهتمت ليبيا بالعديد من القطاعات التي ربما تسهم في الناتج القومــي لــلدولة ، فالصناعة في ليبيا بالرغم من المخصصات الضخمة التي رصدت لهذه القطاع حيث بلغت 49293 مليون دينار (36) إلا أن أسهامها في الــناتج القومــي مــا زال لــم يصل إلى الحد المأمول ومع هذا فإن مساهمة الصناعة في الناتج القومي أخده في النمو ، ففي عام 1990ف كانت مساهمة الصــناعة تقــدر بمبلغ 547.1 مليون دينار وصل عام 1996ف إلى 1107 مليون دينار . (37)

- أمــا الــتجارة الخارجيــة فيمكــن القول أن القاعدة الإنتاجية التي تقوم عليها الصــادارة الليــبية تنحصر أساساً في قطاع النفط والغاز ، وما عدا ذلك فإن القاعدة الصناعية لا تنتج سلعاً يعتد بها في مجال انصدير (38) ، حيث تعتبر الصــادرات من البتروكيماويات هي الاستثمار الأمثل نظراً لما تمتاز به من جــدوي اقتصــادية تؤهــلها لأن تكون سلع قادرة علي الدخول في الأسواق العالمية وربما المنافسة فيها .

- والملاحـــظ أن ظاهرتي التصدير والاستيراد في ليبيا أرتبطت بخطط التحول الاقتصادي ، إضافة إلا أن لموقع الجغرافي لليبيا هو أحد الأسباب التي تتحكم التوزيع السلعي . حيث أن موقع البلاد يعد من المواقع المركزية الاستراتيجية والــتي تســاعد فـــي تدفــق التجارة من إلى ليبيا ، أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الليبية فإن اتجاهها ينحو نحو أوروبا بالدرجة الأولـــي حيـــث تعتبر إيطاليا وألمانيا وأسبانيا وفرنسا أهم الدول التي تستقبل الصـــادرات الليـــبية في المقابل تستورد ليبيا معظم وارداتها من هذه الدول ، إضـــافة إلى كـــل من مصر وتونس حيث زادت الواردات من تونس من 33 مـــليون دينار سنة 1990 لـــ 48 مليون دينار سنة 1996ف ومن مصر من 10.5 مليون دينار إلى 37.5 مليون دينار . (39)

- أمـــا فيما يتعلق السياحة فهي ظاهرة جغرافية قاعدتها البيئة الطبيعية وبنيانها الاقتصـــاد ومحركها الإنسان ورائدها المتعة النفسية والذهنية (40) . لهذا كان لا بد للسياحة من مقومات وأسس تنظيمية وتخطيطية تقوم عليها، لأن السياحة مورد من الموارد التي تعتمد عليها كثير من دول العالم.

وليـــبيا إحدى دول العالم الغنية بالأماكن ذات الطبيعة الجمالية والمرغوبة، إضافة إلى التباين الجغرافي بين أقاليمها ووجود عدد كبير من المناطق الأثرية ، والتي تعبر عن حضارات ازدهرت وقامت في هذه الرقعة من العالم، ناهيك عن المناخ الجيد والموقع الجغرافي المميز والممتاز ، فكل هذه المعطيات من عوامل الجذب السياحي.

عـــلى أيـــة حال فإن السياحة في الوقت الحاضر لا تحظى بذلك الاهتمام الكـــبير الـــذي يؤهلها لأن تكون إحدى الموارد الاقتصادية التي تسهم في زيادة النـــــاتج القومي . (41)

وهـــي بذلـــك الوضع تكون إحدى الموارد الكامنة في ليبيا ، لما تتمتع به البلاد من إمكانيات لأنواع متعددة من السياحة مثل السياحة الصحراوية، والجبلية والشاطئية.

ونـــتيجة لوعي القيادة في ليبيا، لأهمية هذا المورد الكامن، اتجهت الجهود لـــترجمة هذه الكوامن المتعلقة بالبيئة الجمالية والمناخ الجيد والموقع المتميز إلى واقـــع اقتصــــادي، يســـاعد في إلغاء السيطرة الأحادية لقطاع النفط والغاز، وقد شهدت السياحة تنامي الأطر التنظيمية والتي تجعل من قطاع السياحة قطاعاً قائماً بذاته يتوقع له الإسهام الفعال في الناتج القومي .

ويمكـــن أن نرد الاهتمام بالسياحة في ليبيا إلى جملة من العوامل أهمها ما يلي:

1) تذبذب وأنخفاض أسعار النفط.

2) الجدوى الاقتصادية للاهتمام بقطاع السياحة ، نظراً لما تتمتع به البلاد من مقومات سياحية .

3) إضـــافة إلى وعي القيادة في ليبيا بضرورة إيجاد توليفه قطاعية تسهم في زيادة الناتج القومي.

غير أن هناك العديد من المشاكل تعيق تنمية السياحة أهمها الاعتقاد السائد أن الســـياحة ســـتخلق مشـــاكل اجـــتماعية ، ربما تؤدي إلى الانحلال الأخلاقي والاجـــتماعي، أيضاً قد تكون القناعة مازالت غير تامة بجدوى هذا القطاع حيث أن الحاجة ليست ماسة جداً بتطوير هذا القطاع في ظل بقاء سيطرة النفط والغاز على مجمل النشاط الاقتصادي لليبيا.

وهذا الواقع نرى خلافه في كل من الدولتين المجاورتين (تونس ومصر) ، حيث اهتمتا هاتين الدولتين. بتطوير السياحة واعتبرتا السياحة إحدى الدعامات

الرئيسية للاقتصاد الوطني في الدولتين. وربما يحفزنا اهتمام جيراننا بقطاع السياحة لأن نحذو حذوهم، ذلك لتوافق وتشابه المقومات الطبيعية بيننا وخصوصاً أن شواطئنا مازالت بكراً وغير معروفة من ناحية، ومرغوبة من السواح الأوروبيين من ناحية أخرى، إضافة إلى ذلك أن الاهتمام بالنشاط السياحي، يرتبط بترويج للصناعة التقليدية. (42) والتي تشتهر بها ليبيا .

وصفوة القول أن قطاع السياحة مازال ذلك القطاع الذي لم يسهم بعد في زيادة الناتج القومي، بالرغم من توافر جملة من المعطيات الكبيرة ،والتي تجعل من هذا القطاع قطاعاً مهماً يسهم بدرجة كبيرة في الناتج القومي إذا ما أحسن الاستغلال الجيد لهذه الإمكانيات، حيث يتوقع لهذا القطاع النمو والازدهار في المستقبل.

المبحث الثاني

المقومات البشرية لليبيا

تعتــبر المقومات البشرية من أهم المؤثرات في قوة الدولة ، وفي سلوكها الاقتصادي والسياسي وعلاقاتها بغيرها من الدول.

وعــلى هذا فإن دراسة السكان ، وتوزيعهم ،وتركيبتهم من الأمور البالغة الأهميــة، فعنصــر السكان يعتبر قوة من حيث أنه كان ومازال الأداة الفعالة في البــناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول. كما أن الاكتظاظ والازدحام في بعض مناطق الدولة ، يعتبر من أهم المشاكل التي تعاني الدولة منها.

وفــي هــذا المبحث نلقي الضوء على أحوال السكان في ليبيا، من حيث الــتطور العــددي للسكان وتوزيعهم، إضافة إلى التكوين الاثنى [**الجنس، اللغة، الدين**] كذلك معرفة مدى مساهمات السكان في قوة الدولة في مختلف النواحي.

1- تعداد السكان في ليبيا

أجــرى أول تعداد للسكان في ليبيا، سنة 1954 ومنذ هذا التاريخ أصبحت تعدادات السكان تجرى كل عشر سنوات بطريقة منتظمة.

فكــان عدد السكان سنة 1954 إفرنجي قد بلغ 1.088.889 مليون نسمة ،وقد زاد هذا العدد في سنة 1964 إلى 1.559.399 مليون نسمة وأستمر التطور العــددي للسكان، حيث وصل عام 1973 إفرنجي إلى 2.249.237 مليون نسمة وفي عام 1984ف 3.637.488 مليون نسمة. (43)

ومن خلال هذه الأرقام يتضح لنا مدى تضاعف عدد السكان ، فعلى سبيل المــثال لو أخذنا إحصاء عام 1973ف وإحصاء عام 1984ف نلاحظ أن عدد الــزيادة في النفوس بلغت 1.388.251 مليون أي بنسبة بلغت حوالي 4.48% ويعتبر إحصاء عام 1995 إفرنجي هو آخر إحصاء سكاني في ليبيا إذ بلغ عدد السـكان حوالــي 4.389.937 مليون نسمة بمعدل نمو بلغ 2.52% من تعداد 1984ف. (44)

وكانت نسبة السكان الوطنيين حسب نتائج تعداد عام 1973 حوالي 91% مـن إجمـالي السكان ، غير أن النسبة انخفضت عند إحصاء تعداد عام 1984 حوالي 89% ، ثم عادت فارتفعت إلى ما يزيد عن 91% حسب نتائج تعداد عام 1995 إفرنجي.

وهـذا الارتفـاع والـنمو في السكان طبيعي، نظراً للتحسن الملحوظ في مستوى معيشة السكان إضافة إلى تحسن وسائل الرعاية الصحية.

الجدول التالي يوضح عدد السكان الليبيين وغير الليبيين في الجماهيرية من واقع التعدادات (1984،1973، 1995) إفرنجي

(1-6)

التعدادات	السكان الليبيين			السكان غير الليبيين		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
تعداد 1973	1057919	994453	2052372	133934	62931	196865
تعداد 1984	1651562	1579497	3231059	302195	109322	411517
تعداد 1995	2231079	2158660	4389739	270677	138649	409326
معدل النمو الصافي للفترة بين عامي 73 ، 84	4 . 13	4 . 30	4 . 21	7 . 68	5 . 15	6 . 93
معدل النمو الصافي للفترة بين عامي 84 ، 95	2 . 75	2 . 86	2 . 80	- 0 . 99	+ 2 . 17	- 0 . 50

* المصـدر : مـأخوذ من واقع التعدادات السنوية (1973 ، 1984 ، 1995) مصلحة الإحصاء والتعداد ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 1996م .

ويقدر عدد سكان ليبيا في سنة 1998 إفرنجي بحوالي 4.799.430 مليون نسمة (45). وهنا نلاحظ مدى سرعة النمو في السكان، غير أن الكثافة السكانية تتحصر في الشريط الساحلي ، وبالذات في المدن الكبيرة طرابلس وبنغازي ومصراته والزاوية ، حيث يبلغ مجموع سكان هذه المدن. وفق إحصاء 1995 إفرنجي حوالي 2.733.232 مليون نسمة ، وهذا الوضع لتوزيع السكان له ما يبرره. من حيث وقوع هذه المناطق في الأراضي الزراعية، إضافة إلى ذلك تمتع هذه المناطق بنصيب وافر من خطط التحول سواء كانت على الصعيد الاقتصادي والصناعي والزراعي . الأمر الذي جعل الهجرة من مختلف مناطق الجماهيرية إلى هذه المدن الرئيسية حاجة ملحة في طلب العمل أحياناً، وربما في الالتحاق بالجامعات أو تحسين فرص المعيشة نظراً للبدائل والاختيارات التي توفرها المدن الكبيرة لساكنيها.

الجدول التالي يوضح توزيع إجمالي السكان الليبيين حسب المناطق عن واقع التعـــــــــــدادات 1954-1995 إفرنجي.

(1-7)

1954	1964	1973	1984	1995	المنطقة
30 . 311	44 . 101	59 . 45	96 . 538	138665	البطنان
86 . 349	125 . 635	170186	262 . 474	350 . 590	الجبل الأخضر
141 . 657	206 . 108	279178	438 . 144	586 . 018	سهل بنغازي
8 . 749	12 . 730	17 . 330	35 . 577	47 . 165	الواحات
41 . 351	60 . 165	81 . 495	129 . 757	208 . 282	الوسطي
7 . 812	11 . 366	15 . 394	24 . 579	34 . 576	الجفرة
11 . 457	16 . 670	22 . 579	45 . 486	69 . 780	سوف الجين
101 . 139	147 . 155	199 . 275	321 . 090	468 . 530	مصراته
53 . 017	77 . 139	104 . 364	163 . 855	233 . 366	النقازة
327 . 898	477 . 083	646 . 066	976 . 327	1 . 209 . 502	طرابلس
105 . 305	153 . 217	207 . 573	338 . 944	469 . 182	الزاوية
73 . 705	107 . 297	145 . 293	212 . 843	300 . 036	الجبل الغربي
52 . 809	76 . 835	103 . 994	185 . 443	274 . 047	فزان
1 . 041 . 599	1 . 515 . 501	2 . 052 . 372	3 . 231 . 059	4 . 389 . 937	المجموع

* المصدر الكتيب الإحصائي الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق الإحصاءات الحيوية لعام 1998 ف

وبالنظر إلى الجدول السابق نرى مدى التطور السكاني الحاصل في معظم المدن، غير أن الزيادات في المدن الكبيرة مرئية بشكل يثير الخوف والقلق على مصـــير هـــذه المـــدن، جراء كثافة سكانية ضخمة تفوق الإمكانيات والمقومات الطبيعية ، الأمر الذي يهدد الحياة البشرية مستقبلاً في هذه المدن.

وبهـــذا سعت الدولة وتسعى لإيجاد توزيع سكاني أكثر ملاءمة للتنمية في المستقبل. وقد أخذت عدة سبل للوصول لهذا التوزيع تمثلت في :-

1 – استمرار اتجاهات التنمية نحو توزيع الأنشطة الأساسية والتوظيف، في قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان، بحيث تعم الفائدة على جميع المناطق. (46)

2 – اعتمدت الدولة إنشاء بؤر سكانية لخلق مناطق جذب سكاني في الجنوب الفقير طبيعياً والغني جغرافياً، وهذه المناطق قائمة على مصالح اقتصادية، من حيث إنشاء بعض المشاريع الضخمة في مدن الجنوب الرئيسية سواء كانت زراعية أو صناعية أو في شكل مؤسسات للتعليم الجامعي.

3 – توزيع أكبر عدد ممكن من الناس في أحسن الأحوال المناخية التي تسود المناطق الساحلية، وخاصة في المنطقة الواقعة من صبراته إلى الحدود التونسية والمنطقة الواقعة من درنة إلى الحدود المصرية.

4 – الاستفادة من مياه النهر الصناعي العظيم من جذب سكاني في المنطقة الواقعة بين بنغازي في الشرق ومصراته في الغرب (أي منطقة خليج سرت).

غير أن الواقع ومع كل الجهود المبذولة ، هو الإخفاق في إغراء سكان المدن بترك مدنهم وهذا الأمر قد يكون مرده، كما قلنا سابقاً لاسباب اقتصادية وغيرها، ولكن حسب اعتقادي يأتي سبب الارتباط العاطفي بالمدينة وعدم التنازل عن مكاسب المدينة ربما من أهم الأسباب.

إضافة إلى أن قطاع الخدمات كان ومازال له التأثير في تركز السكان وارتفاع كثافتهم في المدن الرئيسية، ويرجع هذا التأثير على ما أرى إلى الجدوى الاقتصادية للانخراط في هذا القطاع من ناحية، ولسياسات الدولة في مجال التعليم والتأهيل من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى تضخم الجهاز الإداري والخدمي.

إذ تبلغ نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات 54% من إجمالي عدد السكان الليبيين المشتغلين لسنة 1995 إفرنجي. أيضاً يمكن إرجاع التضخم في الجهاز

الإداري والخدمـــي إلى تبني الدولة في ليبيا النظام الاشتراكي، وإلغاء مؤسسات القطاع الخاص مما رتب على الدولة، تحمل كافة المسؤوليات في إدارة الاقتصاد والخدمـــات، الشيء الذي كان سبباً في توسع الجهاز الإداري والخدمي وقد أثرت الهجرة من الريف إلى المدن، إلى زيادة الكثافة السكانية لهذه المدن ،حيث وصل انخفـــاض نســـبة سكان الريف إلى 25% سنة 1984ف بعد أن كان 80% عام 1954 إفـــرنجي، بيـــنما ارتفعت نسبة السكان الحضر من 20% إلى 75% من مجموعة الســـكان. (47)

وفـــي نهاية عرضنا للتطور والتوزيع السكاني في ليبيا، أقول أن التطور والـــنمو السكاني سريع بدرجات تدعو إلى القلق حيث من المتوقع أن يصل عدد سكان ليبيا سنة 2000 إفرنجي 5.400.000 مليون، نسمة هذا النمو يتزامن مع انخفـــاض الموارد المائية للدولة، إضافة إلى ذلك أن التوزيع السكاني تركز في المـــدن ، مما يؤدي إلى عجز هذه المدن عن توفير الحياة المناسبة لساكنيها الأمر الذي يضع ليبيا في المحك لحل هذه المشاكل .

التكوين الأثنى للسكان في ليبيا

(الجنس ، اللغة ، الدين)

بقـــدر مـــا تعاني ليبيا من التفكك والتباعد بين أقاليمها ، والفقر والشح في المقومـــات الطبيعية للجغرافيا، بقدر ما تمتاز بالتجانس البشري، حيث لا قوميات ولا أقليات تثير المشاكل والأزمات وتزرع الوهن والضعف في جسد البلاد.

وربمـــا تكـــون ليـــبيا تجمـــع بين توليفة من الأجناس في الأصل إلا أن المحصلة النهائية التي تخرج لنا عند دراسة التكوين الأثنى للسكان في ليبيا، وهي جســـم سياسي واجتماعي سليم خالٍ من العيوب والقصور إلى حد كبير مما يضع قاعدة رئيسية وهامة للنهوض بالتنمية الشاملة في البلاد.

وفي هذا الاتجاه نحاول التعرف على التكوين الاثنى للسكان في ليبيا

- مـــن حيـــث الجـــنس أو السلالة يمكننا القول، أن هناك العديد من العوامـــل التي تدخلت في خلق هذا النسيج البشري المتماسك، وقد يكون موقع ليـــبيا الجغرافي المركزي الذي يتوسط مجموعة من الشعوب سبباً رئيسياً في تكون هذا النسيج.

غير أنه كما قلت أن هناك مؤثرات أخرى ساهمت في تركيبة هذا النسيج وهي على النحو الأتي:-

1 - الأحداث التاريخية التي شهدتها ليبيا ، منذ أقدم العصور ، واقصد هـــنا الغزو الإغريقي ، أيضاً الفتح العربي الإسلامي، ونهاية بالغزو التركي، ما نجم عن ذلك امتزاج السكان الأصليين بسكان آخرين.

2 - أن موقـــع الـــبلاد المركزي ساهم في التشكيل السكاني ، حسب اعـــتقادي ، فليـــبيا بموقعهـــا حلقة الوصل بين المغرب والمشرق، فهجرات

القبائل العربية من شبة الجزيرة العربية كان لها الأثر الواضح في تركيبة النسيج البشرى الليبي ، فعن طريق هذه الهجرات كرست اللغة العربية كذلك كان لها الأثر المهم في ترسيخ الإسلام في ليبيا إضافة إلى توغل ليبيا داخل القارة الأفريقية الأمر الذي جعل امتزاج العناصر الزنجية بالعناصر العربية. بذلك تكون العنصر الليبي وكان نتيجة تجارة الرقيق والتي كانت سائدة، أومن تجارة القوافل .

- أما فيما يتعلق باللغة فليبيا، تمتاز بتوحد اللغة والتي جاءت مع الفتح العربي الإسلامي وهذا التوحد في اللغة له مدلول في توطيد أواصر الألفة والتجانس بين السكان.ويعطي للدولة عامل قوة اكبر للتطلع إلى الخارج بدافعية تخلو من مركبات الوهن .

لهذا يمكن القول أن الجنس و اللغة عاملان مهمان في دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ليبيا، وتحقيق التجانس بين السكان ،وقد قامت ليبيا بجهود في سبيل التعريف باللغة العربية في الخارج، تمثل ذلك في تشجيع الأجانب لدراسة اللغة العربية، وذلك عن طريق جمعية الدعوة الإسلامية والتي لها نشاطات في مختلف أنحاء العالم وخاصة في أفريقيا .

أما فيما يتعلق بالعامل الديني فإن ليبيا تعد إحدى دول العالم التي تدين بالدين الإسلامي الحنيف، حيث تصل نسبة المسلمين في ليبيا 100% وعامل الدين والعقيدة الواحدة عاملاً يضاف إلى محصلة عوامل قوة الدولة، إضافة إلى كونه عاملاً قوياً ومهماً لتحقيق الاستقرار والتجانس وعدم التباين بين السكان، مما يتيح للدولة التفرغ للنهوض بالمجتمع في مختلف النواحي ، دون عوائق ودون مركبات نقص في خصائص الجسم البشري الليبي ، لهذا فإن ليبيا تعتمد القرآن الكريم شريعة للمجتمع .

حيث يعتبر الدين الإسلامي منظماً للعلاقات داخل المجتمع الليبي، إضافة إلى أن عامل الدين أثر بشكل واضح وملحوظ في علاقات ليبيا مع غيرها من دول العالم، لهذا سعت لدعم العلاقات مع الدول الإسلامية والوقوف إلى جانب الاقليات المسلمة في مختلف أنحاء العالم ، في الفلبين مثلاً ، كذلك الوقوف إلى جانب المسلمين في الولايات المتحدة الأميريكة ومدهم بالدعم والمساعدة. (48)

وصفوة القول عن التكوين الاثنى للسكان في ليبيا ، نقول أن التكوين الأثنى أعطى لليبيا قوة إضافية تضاف إلى القوة السياسية للدولة نظراً للتجانس وبساطة التركيبة السكانية ، فالبلاد لا تعاني من وجود أقليات ، ولعل هذا الأمر يعتبر أحد أسباب الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذى تنعم به ليبيا.

مساهمات السكان في قوة الدولة

يعتبر عدد سكان ليبيا قزماً إذا ما قورن بمساحة الدولة ،والسبب في ذلك الظروف التي مرت بالبلاد، فتعرض السكان لجرائم الإبادة أبآن الغزو الإيطالي وفقر الطبيعة الليبية وتدني مستوى الخدمات الصحية ساهما في التقزم السكاني لليبيا .ناهيك عن الهجرة التي حدثت جراء هذه الظروف.

غير أنه وبقيام الثورة أصبحت البلاد، تدخل مرحلة هامة في التطور الاقتصادي والصحي الأمر الذي أنعكس على نسب النمو في السكان ، وجعلها تتطور وتزداد بشكل كبير.

ومن المعروف أن خطط التنمية والتطوير، لا بد لها من العنصر البشري الفعال الذي هو رأس المال الحقيقي للتنمية، فكان التوجه في ليبيا إلى خلق قاعدة تتسلح بسلاح العلم والثقافة، لكي تشرف وتسير وتواكب التقدم الحاصل في ليبيا .

حيث أهتمت الثورة منذ قيامها بتأهيل العنصر البشري الوطني .

فليـــبيا كما نعرف من الدول المستقطبة للعمال والموظفين الأجانب، غير أن العمالـــة الأجنـــبية قد تقل نتيجة لزيادات في حجم السكان وزيادة حجم العمالة الوطنية، نظراً للاهتمام بتأهيل الكوادر البشرية الوطنية لتستلم أدوارها في مختلف القطاعات داخل الدولة .

والجدول التالي يبين تطور القوى العاملة الوطنية والغير وطنية

(8-1) الأرقام بالآلاف

	1970	1973	1980	1983	1988	1989	1990	1994	1996	1992
القوى العاملة الوطنية	383 .5	454 .1	532 .8	617 .4	820 .8	861 .8	879 .4	992 .9	1057 .5	1054 .0
القوى العاملة غير الوطنية	50 .0	223 .0	280 .0	562 .1	142 .3	140 .35	139 .2	156 .1	166 .5	160 .0
مجموع القوى العاملة	433. 0	677 .1	812 .8	1179 .5	963 .1	1002 .3	1018 .6	1149 .0	11249 .0	1219 .0

تقرير الهيئة القوى العاملة 1998 إفرنجي

ومـــن خـــلال الجـــدول السابق نرى مدى التطور في حجم القوى العاملة الوطنية، غير أنه مع هذا التطور يعتبر التوظيف قليلاً إذا ما قورن بعدد السكان ، أي أن نســـبة المشـــتغلين إلى عـــدد السكان تقدر بحوالي 20% وقد يعزى هذا الانخفاض إلى عدة أسباب منها ما يلي:-

1 - انخفـــاض معـــدل مشـــاركة المـــرأة الليبية العاملة في النشاط الاقتصـــادي، حيـــث بلغت نسبة العاملات عام 1973ف 4.9% من مجموع النساء اللاتي هن في سن العمل.

2 - ارتفـــاع نسبة صغار السن من مجموع السكان، إذ تبلغ نسبة من هم أقل من خمسة عشر سنة (15) حوالي 51% . (49)

3 – انخفاض نسبة المهنيين والفنيين في ليبيا، الأمر الذي أدى بالدولة لاستيراد العمالة الأجنبية ذلك لأن معظم العمالة كما نلاحظ لاحقاً تشتغل بالإدارة والأعمال الكتابية والخدمات .

أما العمالة الغير وطنية أخذت في الازدياد نوعاً وكماً منذ السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، ثم تراجعت أعداد العمالة ابتداء من عام 1988 إفرنجي ويرجع انخفاض العمالة الأجنبية في ليبيا إلى :-

1 – انخفاض أسعار النفط الخام.

2 – نتيجة للإجراءات التي تخذتها ليبيا لمجابهة الأزمة الاقتصادية ،ومن هذه الإجراءات القيود على تحويلات العملة الصعبة للعمال الأجانب.

أما سبب ارتفاع نسبة العمالة الغير وطنية في ليبيا، فيرجع إلى سياسة ليبيا واعتبار أن ليبيا أرض كل العرب ، إضافة إلى ذلك فقر ليبيا للأيدي الفنية المهرة ،جعلها تكون محط أنظار العديد من العمال من مختلف الجنسيات، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور في ليبيا وحسن المعاملة .أيضاً يمكننا إضافة الموقع الجغرافي، حيث تتوسط ليبيا ست دول وهذه الدول تفوق ليبيا سكانياً، الأمر الذي جعل إمكانية تزايد أعداد العمالة الوافدة شيء طبيعي نظراً للتقارب الجغرافي.

وفي إطار حديثنا عن مساهمة السكان في القوة الاقتصادية في ليبيا سنتعرض لتوزيع السكان على قطاعات الدولة المختلفة ،لمعرفة أي القطاعات يستأثر بنسب كبيرة في التشغيل .

التوزيع العددي والنسبي للمشتغلين الليبيين حسب أقسام النشاط الاقتصادي والنوع لعام 1995ف

.(1-9)

أقسام النشاط الاقتصادي	ذكور		إناث		مجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الزراعة والغابات والصيد	107.709	14.48	4.206	2.42	111.915	12.20
التعدين واستغلال المحاجر ويشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي	18.606	2.50	679	0.39	19285	2.10
الصناعات التحويلية	64697	8.69	1011		74808	8.15
الكهرباء والغاز والمياه	28738	3.86	1385	0.80	30123	3.28
التشييد والبناء	16336	2.20	43	0.35	16949	1.85
تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المتعلقة بها	79059	10.63	2941	1.70	82000	8.94
النقل والتخزين والمواصلات	59935	8.05	2.280	1.31	62.215	6.78
المصارف ومؤسسات التحويل والتأمينات وخدمات الأعمال	15793	2.12	3688	2.13	19481	2.12
الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية والشخصية الدولية	348971	46.90	147.355	84.94	496.326	54.09
أنشطة غير واضحة التوصيف أو غير مبينة	4254	0.57	233	0.13	4487	0.49
المجموع	744.098	100.00	173.491	100.00	917.589	100.00

النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1424 ميلادية.

وبالنظر إلى الجدول السابق، نلاحظ أن غالبية المشتغلين الليبيين ،يعملون فـــي نشـــاط الخدمـــات العامـــة والخدمات الثقافية بنسبة 54% من أجمالي عدد

المشتغلين، وهذا الارتفاع في قطاع الخدمات يشمل الذكور والإناث ،ولكن نسبة الإناث مرتفعة نسبةً إلى مجموع النساء المشتغلات، مما يدل على أن الليبيين إجمالاً يفضلون العمل في الأنشطة الخدمية .

أيضاً انخفاض عدد المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية ، بالرغم من أهمية هذا القطاع في النهوض بالاقتصاد الليبي في خلق توليفة متنوعة ، إلى جانب قطاع النفط المسيطر على الاقتصادي الوطني.

كذلك نلاحظ في الجدول انخفاض نسبة المشتغلين إجمالا في جميع الأنشطة الفنية والمهنية ،والتي تعتبر ليبيا بحاجة إليها، وذلك لمواكبة التقدم التقني والفني الحاصل في مختلف القطاعات.

ومما سبق يمكن إبراز جملة من النقاط حول مساهمة السكان في قوة الدولة الاقتصادية والسياسية لعل أهمها ما يلي :

1 – انخفاض عدد العاملين الأجانب في ليبيا في فترة الثمانينيات وذلك لعدة أسباب منها ما يلي :-

أ – إجراءات إدارية وقانونية صدرت عن المؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، بضرورة الإقلال من الاعتماد على العمالة الأجنبية.

ب – تذبذب أسعار النفط. إضافة إلى القيود على تحويلات العملة الصعبة، للعمال الأجانب، الأمر الذي أثر على أعداد العمالة الأجنبية.

2 – انخفاض معدل مشاركة المرأة الليبية العاملة ، بالرغم من الدعم والتحريض لضرورة ولوجها ميادين الحياة المختلفة.

3 – ارتفاع نسبة الإعالة في ليبيا، حيث أعداد الطلبة المتزايدة وكبار السن المتقاعدين. وليبيا بهذا الوضع تعتبر إحدى دول العالم التي تهتم ببرامج الإعالة الاجتماعية.

4 – تطـــور عـــدد الوطنيين المشتغلين بقطاعات الدولة المختلفة ،غير أن قطاعات الخدمات والمهام الإشرافية تستقطب أعداداً كبيرة من السكان.

5 – بإلغـــاء القطـــاع الخـــاص في ليبيا أصبح أمام الدولة أن تتحمل كافة الأعباء التسييرية في الدولة ، مما أرهق الجهاز الإداري وتكدس أعداد كبيرة من السكان في الجهاز الإداري.

6 – قلة المشتغلين الوطنيين في الأعمال الفنية والتقنية، بالرغم من الحاجة الملحة التي تفرضها واقعية التطور الحاصل في الدولة، ولهذا السبب سعت الدولة إلى ضرورة توافر المراكز والمعاهد الفنية القادرة على تخريج المهارات القادرة على تسيير مرافق الدولة.

7 – نظـــراً لقـــلة الســـكان في ليبيا عموماً، انتهجت السياسة العامة عدة اســـتراتيجيات ، ســـواء كـــانت عـــلى الصـــعيد الاقتصـــادي أو على الصعيد السياسي ، ومن ضمن هذه الاستراتيجيات ما يلي :

أ) اعتـــبار ليبيا أرض كل العرب وفتح الأبواب أمام العمال العرب لدخـــول ليبيا، والحصول على فرص عمل بمثابة التعويض الحاصل في قلة السكان الوطنيين حتى يتسنى النهوض بالبنى التحتية في الدولة.

ب) نهـــج إجـــراءات ثانويـــة مساعدة، وذلك بالاعتماد على التشغيل الطلابي في بعض مرافق الدولة كذلك اعتماد برنامج الخدمة الإنتاجية ،وذلك لزيادة القدرة الإنتاجية وتخفيف العبء على كاهل الميزانية العامة للبلاد.

ج) أمـــا فـــي السياسات العسكرية ،فليبيا تتبنى وتقوم على استراتيجية الشـــعب المسلح، أي أن معظم السكان مسلحون أو في إطار التسلح ، فإعلان قيام سلطة الشعب في 2 مارس الربيع 1977 إفرنجي تضمن في إحدى نقاطه **(أن الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة).**

وقـــد يكون لهذه الاستراتيجية أسبابها العديدة ولكن قد يكون أحد الأسباب هـــو قـــلة السكان في ليبيا إلى جانب تعدد لمهام والطموحات السياسية ، وتعدد احتمالية الأخطار المحيطة بليبيا.

هوامش الفصل الأول

1 - فتحي محمد أبو عيانه، دراسات في الجغرافيا السياسية، (بيروت: دار النهضـــــــــــة العربية ، 1983) ص 47.

2 - بيير سكريبه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الستراتيجية، (ترجمة) ، أحمـــد عـــبد الكريم، الطبعة الاولى(دمشق: الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع) ، 1988، ص 34.

3 - عـــاطف غلـــبي، الجغـــرافيا الاقتصـــادية والسياســـية والســـكانية والجيوبولوتيكا،الطـــبعة الأولى (بيـــروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1989) ، ص 234.

4 - عـــبد العزيز طريح شرف ، جغرافيا ليبيا ،الطبعة الثالثة (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب ، 1995) ، ص 94.

* سوف يأتي ذكر المياه ومشاكلها في ليبيا ضمن الموارد الاقتصادية لليبيا.

5 - جمـــال حمـــدان، دراسة الجغرافيا السياسية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (القاهرة: مكتبة مدبولي 1996) ، ص 134.

6 - الهـــادي أبو لقمة، سعد القزيري (تحرير) الساحل الليبي،الطبعة الأول (بنغازي: منشورات قاريونس ، 1997) ، ص 7.

7 - جمال حمدان ، مرجع سبق ذكره، ص 139.

8 - فـــتحي عـــبد الله فيـــاض، المياه الداخلية العربية الليبية، مجلة الثقافة العربية، العدد (1،2) السنة الحادية عشر، 1984 ص 33.

9 - هــنري حــبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر (ترجمة) شاكر إبراهيم، الطـــبعة الأول (طرابــلس: المنشـــأة الشـــعبية للنشـــر والـــتوزيع والإعلان ، 1981) ، ص 15.

10- الهــادي أبولقمــة. ســعد خــليل القــز يري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا،الطــبعة الأول (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1995) ، ص 19.

11- أنظــر بخصــوص تجارة القوافل، الصادق النيهوم، تاريخنا ليبيا من القرن العاشر الهجرى حتي مطلع القرن الحالي، ب.ت ص 194.

12- عمران عبد السلام الصفراني، السيادة على الخلجان التاريخية والسيادة العــربية الليــبية عــلى خــليج ســرت،الطبعة الأولى (بــنغازي: منشــورات قاريونس ، 1994) ، ص 317.

13- الجــريدة الرسمية، عدد خاص رقم (5) السنة الحادية عشر 5-10-1973ف.

14- محمد متولي، محمد ابو العلا، الجغرافيا السياسية (القاهرة: مكتبة ألا نجلو المصرية ، 1977) ، ص 61.

15- محمــد رياض، لأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا، الطبعة الثانية (بيروت: دار النهضة العربية ، 1979) ، ص 121.

16- جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 150.

17- جــان ديــبوا ، الاستعمار الإيطالي في ليبيا طرقه ومشاكله (ترجمة) حاتم حيدر (بنغازي: ب.دن ، 1968) ، ص 77.

18- السجل القومي، مركز دراسات أبحاث الكتاب الأخضر، المجلد السنوي الرابع، ص 644.

19- خليفة صالح احواس ، اللامركزية في ليبيا بعد الثورة دراسة قانونية تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى (بنغازي، منشورات قاريونس ، 1998)،ص19.

20- عادل محمود حمدي، الاتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية، الطبعة الأولى (بيروت: دار الفكر العربية) ب.ت. ط، ص 196.

21- محمود الذيب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، (القاهرة: دار الانجلو المصرية) ب.ت.ط، ص 238.

22- عبد العزيز شرف، مرجع سبق ذكره، ص 94.

23- محمود الذيب، مرجع سبق ذكره، ص 247.

24- محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية،الطبعة الثالثة (بنغازي: منشورات قاريونس ، 1998) ، ص25.

25- محمد المهدوي نفس المرجع السابق، ص 27.

26- جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 158.

27- ابو القاسم العزابي، صالح ابو صفرة، الطرق والنقل البري والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية تحليل جغرافي، الطبعة الاولى (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع ، 1981) ، ص 38.

28- محمود الديب، مرجع سبق ذكره، ص 225.

29- شكرى غانم ، النفط والاقتصاد الليبي 1953 - 1970 ، الطبعة الاولى (بيروت : معهد الانماء العربي ، 1985) ، ص 10

30- محمـــد لطفـــي فرحات ، (وآخرون) ، دراسة اقتصاديات الموارد الطـبيعية فـــي الجماهيـــرية العظمي . (تاجوراء : مركز البحوث الصناعية) ، ص 153

** هذه الشركات هي شركة اوستاندرد ليبيا ، شركة موبيل ، شركة توتال الفرنســية ، نلســن بنكرهنت ، شركة البترول البريطانية ، شركة الزيت الليبية الامريكية ، شركة اديني ، شركة بترول كاليفورنيا وشركة شل .

31- لمعــرفة المــزيد فــي هــذا الاتجاه، أنظر محمد المبروك المهدوي، جغرافيا ليبيا البشرية، مرجع سبق ذكره ص 269-270.

32- مجموعــة من المؤلفين، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فــي ليــبيا الثورة 30 عاماً 1969-1999 إفرنجي، (مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان)، ص 341.

33- تقرير المؤسسة الوطنية للنفط لعام 1981 إفرنجي ص 13.

34- جمـــال حمدان ، دراسة الجغرافيا السياسية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي (القاهرة : مكتبة مدبولى 1996) ، ص 150 .

35- لمزيد من التفصيل حول تحلية المياه راجع كتاب الهادي ابو لقمــة ، دراســــات ليــبيــــــــــــــــــة ، لنشــرب ميــاه البحر الطبعة الأولى (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس ، 1988) ، ص 285.

36- ليبيا الثورة في 30 عاماً، مرجع سبق ذكره، ص 308.

37- نفس المرجع السابق ص 323.

38- عطية المهدي الفيتوري ،وآخرون، تنمية الصادرات الليبية، (بنغازي: الهيئة القومية للبحث العلمي ، 1992) ، ص 66.

39- ليبيا الثورة في 30 عاماً، مرجع سبق ذكره، ص 361.

40- الهادي أبو لقمة، سعد القزيري، الساحل الليبي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

41- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مسودة المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى، أمانة البلديات وأمانة التخطيط 1981-2000.

*** قد يكون إنشاء اللجنة الشعبية العامة للسياحة الأساس أو القاعدة التي تتفرع منها أطر تنظيمية لهذا القطاع.

42- محمد ابراهيم حسن، حوض البحر المتوسط، دراسة تحليلية لتنوع مصادر المياه وارتباطها بمظاهر التنمية الاقتصادية ، (مراجعة) الهادي أبو لقمة الطبعة الأولى (بنغازي: جامعة قاريونس 1997) ، ص 371.

43- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان 1984 إفرنجي.

44- النتائج للتعداد العام للسكان 1424 ميلادية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ص 40.

45- الإحصاءات الحيوية لعام 1998 إفرنجي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

46- مسودة المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى (1981-2000) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس 1979، ص 45.

47- مصلحة الإحصاء والتعداد، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس، التعداد العام للسكان في ليبيا 1984.

48- ليـــبيا الـــثورة فـــي 30 عامـــاً 1969-1999، مـــرجع ســـبق ذكره ، ص 222 .

49- نفس المرجع السابق، ص 364.

الفصل الثاني

العامل الجغرافي في ادراك صانع القرار

المبحث الأول : العامل الجغرافي في ادراك القيادة السياسية

المبحث الثاني : العامل الجغرافي في ادراك المؤسسات السياسية

يستجيب الإنسان للبيئة تبع لإدراكه لها وليس تبعا لأي عامل آخر.من هنا يصبح لزاماً علينا تحديد مفهوم الإدراك ، فالإدراك هو المعرفة في أوسع معانيها أما الإدراك الحسي فهو معرفة مباشرة للأشياء عن طريق الحواس ، والإدراك الواعي هو درجه ساميه من الإدراك والتصور . (1)

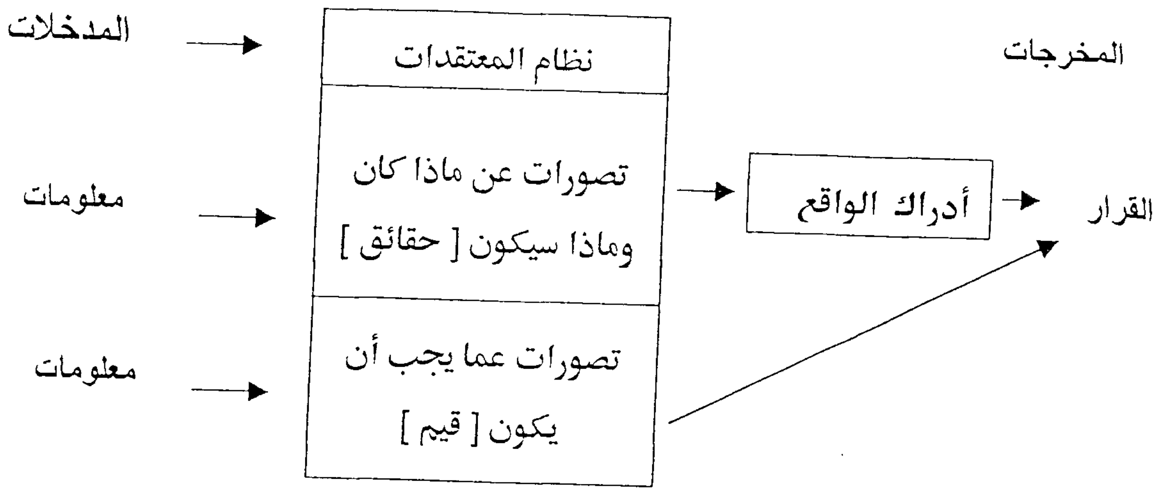
ولقد ركز العديد من المحللين السياسيين على البعد الادراكى لدى صانع القرار - من بين أهم هؤلاء المحللين (سبروت) وزوجته ، و(سنايدر وهوليستى).

حيث يشير (سبروت) لى أن " **المواقف الشعبية وقرارات الحكومات ترتكز على مفاهيم جغرافية تعتمد بدورها إلى حد ما على طبيعة الخريطة التي اعتادوا على استخدامها ، من هنا فان تحليل السلوك السياسي لابد أن يستند إلى المفاهيم التي لدى القادة السياسيين عن البيئة التي يعيشون فيها** " . (2)

أما (سنايدر) فيقول الإدراك الحسي هو النظرات التي يرى من خلالها صانع القرار، أو أي شخص آخر بيئته ، ومعنى ذلك أن صناع القرار يتعاملون مع صورة معينة يحددها لهم إدركهم الحسي وليس البيئة الحقيقية والفعلية (3).

أما (هولستى) ، فلقد وضع الإدراك ضمن النموذج الذي وضعه بشأن العلاقة بين نظام المعتقدات وصنع القرار في السياسة الخارجية وهذا النموذج على النحو الآتي (4)

شكل رقم [1 ، 2]



من خلال الشكل السابق يتبين لنا أن الإدراك يرتبط بالعديد من المؤثرات أو العوامـــل والتي تسهم بتشكيل الإدراك فنظام المعتقدات يسهم بشكل ربما كان أساســـياً في بعض الأحيان في وضع القرار السياسي ، غير أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى التي لا يمكن إغفالها في بلورة إدراك صانع القرار للواقع كما تفرضـــه البيئة سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وهاتين البيئتين لابد لصانع القرار أن تكون لديه معلومات دقيقة عنها، حتى يتصرف من خلالهما وصـــولاً إلى الإدراك الحســـي الخـــلاق أو الوعي ،حيث يمكن للمدرك أن يرى الحدث بعمق اكثر وباستيعاب أدق ،حتى يتسنى الوصول إلى القرار العقلاني في السياسة الخارجية .

ومـــع أن القـــرارات السياسية تعتمد على أدراك القادة السياسيين لبيئاتهم، غيـــر أن نتائج هذه القرارات محدده بحقيقة الواقع كما هو كائن ،لا كما في ذهن صانع القرار .

وحيـــث أن هذا الفصل يتعرض لأهمية العامل الجغرافي في أدراك صانع القرار في السياسة الخارجية الليبية وذلك لما تتمتع به ليبيا من أهمية استراتيجية

يحكم جملة من المعطيات ربما يأتي الموقع الجغرافي والموارد الاوليه في مقدمة هذه المعطيات، التي جعلت ليبيا أهمية بالغة على الخارطة الدولية .

لهـذا كـان من المفيد إيجاد تقسيم لصانع القرار السياسي في ليبيا ،حتى يتسـنى لنا معرفة كيف أثر العامل الجغرافي في أدراك صانع القرار السياسي ، وقد تم التقسيم إلى مبحثين هما :

__المـبحث الأول :-__ وهـو يتناول تحليل أثر العامل الجغرافي في أدراك القيـادة السياسـية ، ذلـك لان القيـادة كانت هي السلطة الوحيدة التي مارست الاختصاصـات السياسية حتى عام 1977 ف حيث تم في هذا العام إعلان سلطة الشـعب ، وبهذا الإعلان تم اعتماد آلية النظام الجماهيري المتمثل في المؤتمرات الشعبية الأساسية وصولاً لمؤتمر الشعب العام .

__المبحث الثاني :-__ وهو يدرس أثر العامل الجغرافي في أدراك المؤسسات السياسية ، غير أننا بهذا الخصوص سنتناول مؤتمر الشعب العام ، على اعتبار أن مؤتمـر الشـعب العـام يعتبر بمثابة المجمع لاراء وقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ، وفق هيكلية النظام الجماهيري السائد في ليبيا منذ عام 1977 ف .

المبحث الأول

العامل الجغرافي في ادراك القيادة السياسية

يؤكــد بعــض البحاث السياسيين أن أيديولوجية القيادة، تؤثر بل وتقرر السياســة الخارجية للدولة ، وهناك من يركز على المصلحة الوطنية ، فمثلاً نجد أن الدكتور على شمبش يقول " **أن ما يحدد أهداف السياسة الخارجية في المقام الأول ، هــو مفهوم المصلحة الوطنية THE NATIONAL INTERST كما يدركه ويفســره قادة الدولة وصانعوا القرارات السياسية فيها . والمصلحة الوطنية تشــمل كــلا من المحافظة على سلامة كيان الدولة والسعى إلى طلب القوه في البيئة** " . (5)

وحيــث أنــنا بصــدد الحديث عن أثر العامل الجغرافي في أدراك القيادة السياســية ، هذا العامل الذي كان له الأثر الواضح في بلورة أدراك صانع القرار وتجســده واقعيا في قـــول أو فعل [سلوك] . وتأسيساً على ذلك سوف يكون تحليلنا لهذا المبحث مبنيا من طرح المعادلة الآتية :

منبه أو حافز + أدراك = سلوك [سواء كان لفظيا أو فعليا] . (6)

حيــث يتم التركيز على جملة من المواضيع الهامة والتي يكون لها الأثر الواضــح عــلى الأمــن الوطني الليبي ،والذي يعد من أساسيات أي تحرك في السياسة الخارجية الليبية، أيضاً روعي في طرحنا لهذه المواضيع التسلسل الزمني والذي يوضح ثبات تأثير العامل الجغرافي على أدراك صانع القرار وكيف أعطى العــامل الجغــرافي خيارات أو بدائل يتحرك صانع القرار من خلالها،على هذا يأتى عرضا لهذه المواضيع ضمن السياق الآتي:

أ- الــتعرض لأهميــة خــليج ســرت ،وقرار مجلس قيادة الثورة باعتباره خليجا وطنيا.

ب - مشاكل الحدود مع تشاد.

جـــ - التعرض لأهمية تجمع دول الساحل والصحراء.

تمتــثل القيــادة السياســية فــي مجلس قيادة الثورة ، ، حركة الضباط الوحدوييــن الأحــرار الذين قاموا بالثورة في الفاتح (سبتمبر 1969 ف) وهذه المجموعــة اعتمدت أسلوب العمل الجماعي ومن خلال هرم سلطوي درج على تســميته بمجلس قيادة الثورة ، وقد مارس هذا المجلس اختصاصات واسعة وذلك عن طريق إعلانات دستورية أو قوانين لا تقبل الطعن أمام أي جهة . (7)

وبرز ضمن مجموعه الضباط الوحدويين الأحرار معمر القذافي ، بوصفه المفكــر الأول للثورة ورئيس مجلس قيادة الثورة والمتحدث بأسم المجلس ، وقد أســتمر دوره القيــادي المهم والمؤثر في تقرير السياسة الخارجية الليبية ، وهذه الاستمرارية القيادة جاءت لسببين هما :

1 - الشرعية الثورية لقائد الثورة .

2 - قــرارات المؤتمــرات الشعبية الأساسية بأعتبار خطب القائد منهاج عمل ، إضافة إلى دور القائد في توضيح الرؤى السياسية، وذلك من خلال خطابــه التحريضــي لجماهيــر الشعب ،والذي بدوره نمى البعد الادراكي لدى المؤسسات السياسية، والتي سوف نتعرض لها في المبحث الثاني في هذا الفصل.

أ ـ قرار مجلس قيادة الثورة باعتبار خليج سرت خليجا وطنيا

نظــرا للأهمية الاستراتيجية التي تتميز بها البحار في العالم اليوم، وذلك مــن حيث استغلال مواردها الطبيعية ،واستخدامها الواسع كوسيلة للاتصال بين الــدول، وتســهيل التبادل التجاري والتفاعل فيما بينها، وذلك بحسب الضرورات المتعلقة بتوفير الأمن الغذائي والأمن العسكري . (8)

الأمر الذي بعث في كل الدول الساحلية، بان تطالب بالمحافظة على تحديد مياههــا الداخــلية والإقليمية والالتزام بالأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بتنظيم البحار واستغلالها .

وتأسيســا على ذلك يكتسي خليج سرت أهمية استراتيجية بالغة الخطورة بالنسبة للأمن الوطني الليبي . وقد تم تحديد جغرافياً خليج سرت في الفصل الأول مــن هــذه الدراســة ،والــتي اتضح لنا من خلالها توغل هذا الخليج في عمق الأراضـــي الليــبية، الأمر الذي أعطى لهذا الخليج أهمية قصوى بالنسبة للأمن الوطني الليبي. وبالرجوع للمعادلة السابقة والتي اعتمدته للتحليل ، نلاحظ وجود المنبه او الدافع الذي تجسد واقعياً في ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية ،بأعتبار أن الميــاه الداخلية في خليج سرت مياه دولية لا يجب أن تخضع للسيادة الوطنية الليبية، هذا الادعاء الأمريكي جاء نتيجة تراكمات تاريخية شهدتها العلاقات الليبية الأمــريكية .* وبالــرغم من ذلك فقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية ، على امــتيازات كــثيرة في العهد الملكي ، غير أن ليبيا بعد الثورة شكلت بما يتوفر لديها من معطيات في مختلف النواحي، تلك الدولة التي رفضت الدخول والمضى فــي فلك السياسة الأمريكية، الأمر الذي جعل إمكانية التصادم واردة بين سياسة دولــة تأخذ منحى الاستقلالية وعدم التبعية ،وبين دوله تريد السيطرة على منطقة تعد من أهم المناطق الحساسة والخطيرة في العالم .

إن موقع خليج سرت بهذا الشكل في الخارطة الجغرافية للدولة، يمثل قلب البلاد ، وإن إي وهن أو خلل في القلب، ينعكس على سائر الجسد السياسي للدولة ، فــثروة ليبيا الاستراتيجية موجودة في حوض الخليج ، الذي يعد بمثابة الميناء الــنفطي الكــبير حيث أقيمت على سواحله أربع موانئ نفطية يصدر من خلالها حوالي (90 %) من النفط الخام المكرر.(9)

بالإضــافة إلى تركيــز معظم الصناعات النفطية للبلاد في هذا الحوض ، عــلاوة على أن الحوض مؤهل لاستثماره كمشاريع زراعية . من خلال استغلال مياه النهر الصناعي العظيم ،كما أن خليج سرت يمثل حلقه الوصل التي تمر بها جميع الطرق الرئيسية التي تربط الدولة شرقها وغربها وجنوبها وشمالها .

وتأسيسا على ذلك جاء أدراك القيادة ،بمثابة الإدراك الواعي، الذي يدرك أهميـــة هـــذا الخـــليج بالنسبة للأمن الوطني ،فكان السلوك متمما للإدراك ،وذلك بـــنــــص قـــــــــــرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ 9 - 10 - 1973 ف وهـــذا الســـلوك يكمل المعادلة والتي كنا قد أشرنا إليها آنفا . كذلك يستند هذا الســـلوك لجمـــلة مـــن المعطيات والمعايير التي تتوافق مع المعاهدات والمواثيق الدولية .

ومـــن حيث الوضع الجغرافي للخليج بشكل توغلا عميقا للبحر في الإقليم الأرضي هذا الأمر جعله بعيدا عن حركة الملاحة الدولية . بالإضافة إلى خطورة موقعـــه وحيويـــته لأمن الدولة ، أيضا خضوع خليج سرت للاستعمال التاريخي المـــنفرد مـــن الغزاة العثمانيين مرور بالغزاة الطليان وصولا للاستعمال الوطني دون اعتراض الدول .

بعـــد ذلك بمثابة الاعتبار المنطقي والقانوني ، الذي يعزز خضوع خليج ســـرت للسيادة الوطنية الليبية باعتباره جزءاً من إقليمها وذلك لضمان مصالحها الأمنية والاقتصادية .

ب ـ المشاكل الحدودية مع تشاد

تعـــد الحـــدود الجـــنوبية لليبيا من الأهمية بمكان وذلك لارتباطها المباشر بـــالأمن الوطـــني، وخاصة الحدود مع تشاد ، هذا البلد الذي عانى غياب الإدارة السياســـية وتبعيـــته لـــلقوى الأجنبية ،وخاصة فرنسا ، التي تلعب دوراً مهماً في زعـــزعة الاســـتقرار والأمـــن فيه من خلال اتباعها سياسة دعم تعدد الأقطاب السياسية في البلد ، الأمر الذي جعل تشاد تدخل في صراعات داخلية معقدة .

وبطـــبيعة الحال فان الجماهيرية، لا تستطيع إغفال ما يحدث في هذا البلد المجـــاور نظـــرا لـــلعديد مـــن العوامل والمتمثلة في الصلات التاريخية والدينية والثقافية والتي تعد عاملاً للتواصل بين ليبيا وتشاد ، فالعديد من القبائل الليبية أتت

مـــن تشاد فعلى سبيل المثال ، تعد قبلية الحساونه إحدى القبائل التي كانت تسكن بالقرب من بحيرة تشاد . اضافة الى العديد من القبائل الليبية الأخرى ، والتى لها صـــلات بالقـــبائل التشـــادية ، الأمر الذي ننتج عنه الى جانب التواصل الثقافي تواصل اجتماعي بالرغم من وعورة التواصل في الصحراء ، فالصحراء لم تكن فيصـــلاً يفصـــل التواصـــل بين ليبيا وتشاد اضافة الى عامل الجوار الجغرافي وعـــامل الجـــوار الجغرافي الذي ربما يأتى في مقدمة هذه العوامل بسبب تواجد القوى الأجنبية ، والتي أصبحت تشاد بمثابة المسرح لها كلاً يؤدى دوره فيها بما يضمن ثبات واستمرارية تلك المصالح لهذه القوى .

ومـــن مصـــالح القوى الخارجية [فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، إسرائيل]، هو خلق منطقة عازلة أو حاجزه [BUFFER ZONE] ، الهدف منها هو منع التواصل العربي الإسلامي بين الأقطار العربية ودول ما بعد الصحراء . وإنشاء الظهير البربري الذي يهدف إلى بعث الخصوصية البربرية أضافه لمزج هذه الخصوصيـــة بالثقافة الفرنسية . (10)

كذلك يشير الدكتور حامد ربيع إلى الموضوع نفسه ويرى أن القائد معمر القـــذافي، هـــو الذي أدرك وفهم هذه الحقيقة وبذلك حاول تطويق النفوذ الأجنبي ومنعه من تسخير النخب الوطنية التشادية المتفرنسة لخدمة هذا الغرض (11) .

فالحافـــز أو المنـــبه والذي أشرنا إليه ، في بداية هذا الفصل يتجسد في وجـــود قوى أجنبية تستطيع التأثير على جملة من المعطيات، التي تحكم العلاقات السياسية بين ليبيا وتشاد . ونظرا للتجاور الجغرافي فان الحافز كان قوياً ومؤثراً في أدراك القيادة السياسية، نظرا لأهميته وحيويته بالنسبة للأمن الوطني . من هنا نلاحظ أن القيادة السياسية أدركت خطورة وجود قوات أجنبية في بلد مجاور مما يعـــنى تبعية هذا البلد وارتهان أرادته السياسية ، فليبيا بحكم موقعها الجغرافي لا تـــتوجس مـــن المحيط المجاور لها وانما الخوف دائما من التأثير الخارجي على المحيط **

مـــن هـــنا ازداد الاهـــتمام الليبي بتشاد، مع بداية عام 1972 ف وكان المحـــرك الأول لذلـــك هو صد التوغل الإسرائيلي في أفريقيا، ولهذا ففي نوفمبر 1972 وبفضل جهود من قائد الثورة والملك فيصل بن عبد العزيز أعلن الرئيس طمبالـــباى قطـــع العلاقـــات الدبلوماسية بين تشاد وإسرائيل، واعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية . (12)

كذلـــك وقـــع الطرفان على معاهدة وجود منطقة تضامن ليبية تشادية . والمقصود هنا شريط اوزو . واستمرت العلاقات بين البلدين في سياقها الطبيعي، إلى أن تـــولى الحكـــم فيلكس معلوم عام 1975، حيث بدأت تطفو على السطح بـــوادر أزمـــة سياسية ، فيما يتعلق بشريط اوزو ، هذا الشريط الذي تلاعبت به القـــوى الاستعمارية، هدفها من ذلك خلق بؤرة توتر عالقة بين البلدين الشقيقين، وتبرز أهمية شريط اوزو بما يتوافر له من مكانة استراتيجية كبرى بالنسبة لليبيا، كمـــا انـــه يعد منطقة غنية للغاية بالبترول واليورانيوم ، الأمر الذي جعل القيادة السياسية في ليبيا في نوفمبر 1983 إفرنجي تطالب رسميا بهذا الشريط الجبلي ، أيضـــا تعاظمت الأهمية التي يمثلها هذا الشريط بالتوازن والتواكب مع التطورات التي شهدها النصف الثاني من السبعينات نتيجة للتدهور الذي طرأ في العلاقات مع مصر والسودان مما دفع بالقيادة الليبية إلى مزيد من الاهتمام بتشاد الذي لم يعد يمثل فقط حدوداً جديدة للجماهيرية الليبية بل أيضاً عمقاً استراتيجياً لردع أية قوة معادية وهذا يفسر لنا تكرار التدخـــلات الليبية في تشاد . (13)

مـــن هـــنا نلاحظ أن السلوك أو التحرك الليبي جاء نتيجة لإدراك القيادة السياسية لأهمية تشاد بالنسبة لليبيا حيث يقول القائد معمر القذافى في هذا المقام:

" وسبق أن نصحت حكام تشاد السابقين من تومبلباى إلى فليكس معلوم إلى هبرى، وقلنا لهم ان خيركم مَن ليبيا، وشركم من ليبيا إذا كانت ضدكم فلن تكونـــوا في مأمن من ضررها مهما استعنتم بقوة أجنبية ، لان القوى الأجنبية تـــأتى وتـــرحل، وهى ليست شريكا ديمغرافيا أو جغرافيا لكم ، أما تشاد فهي

امتداد لليبيا إلى يوم القيامة ، وننظر إلى تشاد باعتبارها اختلاطاً عرقياً ودينياً ولغويـــاً ، وعلى إنها شقيقاً وجاراً نؤثر فيه ونتأثر به ، والقوى الأجنبية لا تشترك مع تشـــــاد في هذه الجوانب " . (14)

لهـــذا كـــان اهتمام القيادة الليبية بتشاد اهتماما كبيراً مدركا لأهمية عوامل الجغرافية السياسية .

ومـــع أواخر عام 1990 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين ليبيا وتشاد ترتســم عــلى الساحة وأقترن ذلك بمجيء الرئيس ادريس دبى للحكم في تشاد ، وبدايـــة مرحـــلة تعاونيـــة في تاريخ العلاقات بين البلدين، حيث تم تسوية جميع القضـــايا العالقة، بما فيها قضية شريط اوزو وقبول الجماهيرية بالحكم الصادر من محكمة العدل الدولية في 3 فبراير عام 1994، وتوقيع معاهدة صداقه وحسن جـــوار بيـــن البـــلدين بهـــدف تعزيـــز العلاقـــات السياسية والتعاون والتكامل الاقتصادي . (15)

وخلاصة القول أن ليبيا، لا تستطيع إغفال ما يحدث في تشاد، وان القيادة السياســية بإدراكهـــا الواعـــي لهـــذه الدائرة تعاطت مع الشأن التشادي بصورة اســـتطاعت مـــن خلالهـــا اكتساب حركيه وديناميكية ،سواء كان ذلك في مرحلة الثمانينات وما تمخض عن ذلك من تدخل عسكري في دعم شرعية الحكم في هذا البـــلد المجـــاور أو مرحلة التسعينات وما طرحته هذه المرحلة من آفاق للتعاون والـــتكامل فـــي مختلف المجالات، وصولا لتحقيق تكتل سياسي واقتصادي يجمع جميع دول المنطقة .

ج – أهمية تجمع الساحل والصحراء

يعتبر تجمع الساحل والصحراء من أهم التحولات السياسية التي جرت في السياسة الخارجية الليبية أبان حقبة التسعينيات ، فهذا التجمع هو رابطة بين دول يجمـــع بيـــنها الجـــوار الجغرافي . بالإضافة إلى أن معظم سكان التجمع يدينون

بـــالدين الإســـلامي ، كذلك تجمعهم مصالح مشتركة ، تكاد تكون واحدة . وهذه الـــدول هـــي الموقعـــة عـــلى معاهده إنشاء التجمع في طرابلس يوم 4 – النوار (فبراير) 1428 – 1998 ف ،وهي الجماهيرية العظمى ، جمهورية السودان ، جمهورية تشاد ، جمهورية مالي ، جمهورية النيجر . (16)

كمـــا حضـــر المعـــاهدة مـــراقب عـــن كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية تونس بالإضافة إلى انضمام جمهورية أفريقيا الوسطى ودولة ارتيريا في 14 – 4 – 1999ف (17)

وهـــذا التحول نحو الصحراء جاء في مرحله تعد من اخطر المراحل التي مـــرت بهـــا المنطقة العربية ، بعد حرب الخليج الثانية ، وما تلاها من تحولات جوهرية ***

بالإضـــافة إلى بروز ما يسمى بقضية [لو كربى] والاتهام الموجه لليبيا مـــن قـــبل الولايـــات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، هذه الأزمات ألقت بظلالها على المحيط العربي الذي عانى من غياب الرؤية الموحدة ، أضافه إلى ارتهان الارادة السياسية لبعض الأقطار العربية .

فهل تريد القيادة السياسية الليبية من خلال توجهها إلى الصحراء، تصحيح أو تقويم العامل الأيديولوجي بالعامل الجغرافي ؟

إن الحافـــز أو الدافـــع للـــتوجه نحـــو الصحراء ، ربما جاء نتيجة لتلك الانتكاســـات العديـــدة ، الـــتي صاحبت الطرح الوحدوي الليبي، والذي يعد من الأســـس والمـــبادئ الواضحة في مسارات السياسة الخارجية الليبية ، هنا تجلت القيمـــة السياســـية لموقع ليبيا الذي أعطى بدائل وخيارات للقيادة السياسية لأن تسعى في دوائر أخرى لتحقيق أهدافها وطموحاتها ،والتي تكمن في إيجاد كيان أو تكتل سياسي واقتصادي تستغل فيه جميع إمكانيات الدول الداخلة في هذا الكيان ، بما يحررها من التبعية الخارجية للأجنبي .

ففــي هــذا المقام يقول قائد الثورة [نحن مضطرون أن نحتمي بهوية قوميــة ، وهويــة عقائدية ووحدة ترابيه، وهذا يدخل في باب الدفاع عن النفس ،نحــن ندعو أخوتنا العرب في الشمال الأفريقي أن ينضموا إلينا ، نحن نعلن أن الدول الأفريقية المجاورة لنا لم تعد مغلقه ، إن الساحل الليبي الذي يمتد ألفى كيلو متر على البحر المتوسط ينبغي أن يكون ساحلاً مشتركاً لهذه الشعوب الشقيقة من مــالي حــتى تشاد ،وكل موانينا هي موانيهم وساحلنا هو ساحلهم ،وكل وارداتهم نحن على استعداد لان نستقبلها في موانينا وكذلك صادراتهم] . (18)

مــن هــنا نلاحظ أدراك القيادة السياسية لأهمية موقع ليبيا ،بالنسبة للدول العــربية والأفــريقية المجاورة ألا أن الإدراك هنا ليس في اتجاه واحد وإنما في اتجــاهين ، أي أدراك أهميــة موقع هذه الدول المجاورة بالنسبة للأمن الوطني الليبي، ويتجسد ذلك في قول القائد " أن أفريقيا العظيمة هي المتراس العظيم الذي ينــبغي أن يســتند عليه الشعب الليبي، لكي يضمن عمقاً هائلاً وغير محدود، أن أفريقيا هي ارض الإمكانيات والثروات والعطاءات اللامحدودة " (19).

وكــان السلوك هو إنشاء تجمع دول الساحل الصحراء الذي قد أشرنا إليه سابقاً.

وبالرجوع إلى السؤال المطروح يمكن القول ان التوجه الليبي نحو أفريقيا ، جــاء من منطلق أن أفريقيا امتداد وعمق إستراتيجي لليبيا ويندرج التوجه تحت سياســة تحــاول احتواء المشاكل الأفريقية داخل الإطار الأفريقي ، غير أن هذا التوجه نحو أفريقيا لا يمكن أن يكون طرحاً بديلاً ،وإنما هو طرح يراد به تفعيل وتصحيح جملة من القضايا الهامة التي تتعلق بتنمية الوعي السياسي لأهمية القارة الأفــريقية ،والــتي تزخــر بإمكانيات كبيرة وصولا لتحقيق التعاون والتكامل العــربي الأفــريقي، بمــا يضــمن الصمود والبقاء في عالم التكتلات السياسية والاقتصــادية التي يشهدها المجتمع الدولي في المرحلة القادمة من تطور النظام الدولي .

وبالنظر إلى المساحة الجغرافية للتجمع نجدها تمثل اكثر مـــن 40 % من مساحة القارة الأفريقية التي تبلغ نحو 30 مليون كيلو متر مربع . (20)

حيـث يمـتد الـتجمع من البحر المتوسط إلى خط الاستواء، الأمر جعله التجمع يتمتع بإمكانيات اقتصادية هائلة، سواء كانت متمثلة في الموارد الزراعية أو الموارد المعدنية الشيء الذي يدفع بدول التجمع باتجاه اعتمادية تبادلية سلعية .

غيـر أن الملاحـظ في مواد وبنود معاهدة تجمع الساحل الصحراء، هو الاهـتمام بالنواحي الأمنية فيما بين الدول الأعضاء ،حيث تنص المادة الثانية بان تلـتزم الـدول الأعضاء بمنع استخدام أراضيها لأي نشاط ضد السيادة والوحده الـترابية لاحد أعضاء التجمع، وان أعضاء التجمع سيقومون بوضع ميثاق للأمن مـن اجل ضمان السلام والاستقرار، وهما الشرطان الضروريان لتحقيق أهداف التجمع " (21)

وهنا يأتي عمق رؤية قادة ورؤساء الدول الأعضاء لأهمية العامل الأمني، والـذي يعتـبر بمـثابة القـاعدة الـتي تبنى عليها كافة البنى والهياكل السياسية والاقتصـادية، والتأكيد على الأمن والاستقرار يعد مطلباً أساسيا في منطقة عانت عـدم الاستقرار السياسي ، والاقتصادي . لأن الاستقرار في أي دولة من الدول الأعضـاء يلقى بظلاله على الدول الأخرى، نظراً للتجاور الجغرافي الذي بدوره يضع جمله من المعطيات تفرض نفسها عند الحديث عن التعاون والتكامل ، وهذه المعطيـات تتمثل فيما قاله قائد الثورة معمر القذافي : " **فنحن بكل تأكيد شعوب هذه المنطقة ننتمي إلى اصل واحد والى أمه واحدة ويسرى في عروقنا دم واحد أنه الدم العربي السامي ، فسكان مالي وبوركينا فاسو ، النيجر ، نيجيريا ، تشاد ، السـودان ، القـرن الأفريقي إلى شمال أفريقيا هؤلاء يشكلون امتداد الجنس العربي** " . (22)

وهـــذ مـــا يؤكد تحليلنا السابق بأن التوجه الليبي نحو أفريقيا ليس توجها بديلاً عن التوجه العربي وانما هو رافد وداعم للتعاون العربي الأفريقي ، فالتأكيد على الروابط العرقية الواحدة والثقافة الواحدة بين العرب والأفارقة ، أمر واضح فـــي الخطاب السياسي لقائد الثورة ، فمنطقة الحزام الصحراوي كانت وما تزال تشكل عمقا ديمغرافياً وثقافياً ودينياً لليبيا على مر التاريخ .

المبحث الثاني

العامل الجغرافي في ادراك المؤسسات السياسية

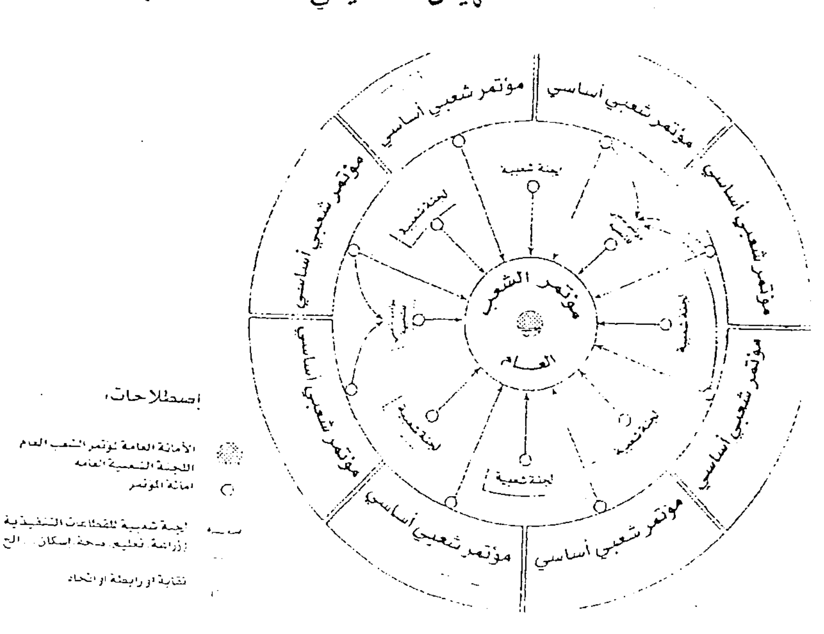
يعتــبر عــام 1973 هو بداية الطريق للتجسيد الواقعي لسلطة الشعب في ليـبيا، والتي حرض عليها وأبدعها قائد الثورة العقيد معمر القذافى ، حيث قامت جماهيــر الشعب بالاستجابة لنداء القائد في 15 / 4 / 1973 ف . الداعي لتولى جماهيــر الشــعب مسؤولياتها باستلام السلطة وادارة مرافق الحكومة عن طريق لجــان شعبية .وبعد ذلك توالت التحولات السياسية الهامة الهادفة لترسيخ مفهوم السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب وصولاً إلى الشعب السيد .

وتوجــت هذه التحولات باحداث الثاني من [مارس] الربيع 1977 ف ، الذي يمثل انعطافاً مهماً في التحولات السياسية في ليبيا ، فقد تم حل مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، ووزعت صلاحياتهما على المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة . (23)

وحيث أن الباحث في هذا المقام معنياً بتوضيح كيف أثر العامل الجغرافي فــي أدراك المؤسسات السياسية، وكما وضحت سابقا ان تحليلي في هذا المبحث ينصب على مؤتمر الشعب باعتباره نهاية الحلقه الشعبية في تنظيم سلطة الشعب.

شكل (2 – 2)

الهيكل التنظيمي لسلطة الشعب



المصــدر : ليـبيا الـثورة في 30 عاما ، مجموعة مؤلفين ، الطبعة الثانية [مصراته الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان] 1998ف.

وسوف نلاحظ من خلال عرضنا وتحليلنا لجملة من القوانين والقرارات، التي أصدرها مؤتمر الشعب العام و اللجنة الشعبية العامة ،سعي القيادة السياسية لتنمية الوعي السياسي لدى جماهير الشعب للقضايا الإستراتيجية الهامة، وذلك باتباعها أسلوب التوضيح والتحريض لجماهير الشعب، لتحمل مسؤولياتها السياسية .وخير دليل على ذلك ما جاء في خطاب الأخ قائد الثورة في الذكرى الحادية والعشرين لثورة الفاتح.حيث قال " **ومن ضمن نقاط البرنامج الثوري ، تحصين الساحل ، وهذا عمل تاريخي مهم جدا ، فلابد من تحصين الساحل الليبي في وجه أى انزال يأتى من وراء البحر ، حيث كنا نعتقد أن هذا قد لا يحصل ولكن اتضح الآن أن الاستعمار ، إذا وجد فرصة يعود مره أخرى ، ولهذا لابد من تحصين الساحل الليبي في وجه أي محاولة إنزال، وهذا يتطلب أموالاً وخطة وجهداً. وقبل كل شئ يتطلب فهماً وأيماناً من كل مواطن أن هذا باب بيتة وهو سور حول دارك .والدار التي تنام فيها يجب أن تكون محصنه وقوية وباب ليبيا من الشمال هو الساحل ويجب ألا يكون هذا الباب ضعيفا** ".(24)

وأخذا بهذا الحديث قامت المؤتمرات الشعبية الأساسية، بدراسة الموضوع ومن تم صدور قانون رقم (20) لسنة 1423 ميلادية بشأن تحصين وحماية الساحل العربي الليبي ، ويحمل هذا القانون إدراكا عميقاً لاحتمالية الأخطار القادمة من البحر، وقلنا سابقاً أن ليبيا لا تتوجس من المحيط وإنما من يؤثر في المحيط ،وحيث أن البحر المتوسط تتواجد فيه القوى والأساطيل ألاجنبيه ، فإن هذه القوى الأجنبية تعمل بمثابة الدافع أو الحافز، الذي يحفز صانع القرار على أخذ التحوطات الأمنية والاستراتيجية ، والتي من شأنها حماية الكيان السياسي للدولة .

ونظراً لامتداد الساحل الليبي لمسافة 1900 كيلو متر وصعوبة الدفاع عنه، لتواضع الإمكانات الاقتصادية والعسكرية والبشرية لدى ليبيا ،وتعدد احتمالية الأخطار المحتملة ، فإن صانع القرار بإدراكه لهذه المعطيات يقوم بحشد

جميـــع الإمكانيات وتسخيرها. وفي هذا الإطار جاء قانون مؤتمر الشعب العام ، والـــذي أشـــرنا إليـــه بمثابة السلوك الذي يعي خطورة وأهمية الموقع الجغرافي للساحل الليبي ، هذا الساحل الذي كان عبر التاريخ محط أنظار الغزاة ، لأهميته ولقربه الجغرافي نسبيا بالدول الاستعمارية في أوروبا .

وإذا تمعـــنا في مواد قانون مؤتمر الشعب العام الخاص بتحصين الساحل نلاحظ عليه سمه الشمولية ، وهذا إن دل على شئ إنما يدل على الرؤية الواضحة للأهميـــة الاســـتراتيجية لـــلموقع الجغرافي لليبيا ، حيث تضع المادة الأولى من القـــانون المســـئولية كاملة لتحصين وحماية الساحل الليبي على عاتق المؤتمرات الشـــعبية الأساسية . (25)

إضـــافة إلى أن هـــذا القانون يوفر آلية للعمل تضع جميع الاعتبارات في الحســـبان ،حيـــث تنص المادة الرابعة . على ضرورة أن " **تسخر الإمكانيات البشـــرية والماديـــة والفـــنية لـــلمؤتمرات الشعبية الأساسية ،وكذلك الهيئات والمؤسســـات والشـــركات وما في حكمها للمساهمة في تنفيذ تحصين الساحل العربي الليبي"** . (26)

أمـــا عـــلى صعيد تنفيذ قانون مؤتمر الشعب العام بشأن تحصين وحماية الســـاحل العربي الليبي، فان اللجنة الشعبية العامة أصدرت قرارها رقم (746) لسنة 1993 إفرنجي بشأن إنشاء جهاز تحصين الساحل، حيث يوضح هذا القرار مـــدى عـــزم المؤتمرات الشعبية الاساسيه على تنفيذ هذا المخطط والذي يهدف بالدرجـــة الأولى إلى حماية وسلامة الأراضي الليبية ضد أى غزو أو إنزال يأتى من وراء البحر .

بالإضـــافة الي العديـــد مـــن القوانيـــن التي أصدرتها المؤتمرات الشعبية وصـــاغها مؤتمـــر الشـــعب العام ، والتى تعتبر بمثابة معالجات لمجموعة من عوامل الوهن ، والتى تعانى منها البيئة الجغرافية الليبية .

حيث يمكن اعتبار القانون الذي أصدرته المؤتمرات الشعبية ، بشأن تمويل وتنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم . بمثابة الإدراك الواعي لخطورة الوضع المائي على الساحل الليبي ، والذى يتجمع عليه معظم سكان ليبيا .

فالأكتظاظ السكاني ، والتحولات الاقتصادية والزراعية ، التي شاهدتها ليبيا طوال ثلاثة عقود ، تبقى بحاجة ماسة ، لعنصر الماء المحرك الأساس للنهوض بمسيرة التقدم والنمو في لبلاد .

لهذا كان التفكير في حل معضلة الماء في ليبيا ، أمراً تفرضه شح الموارد المائية من جهة ، والتطورات السكانية والاقتصادية من جهة أخرى ، الأمر الذي حدا بصانع القرار الليبي ، لأن يحصر اهتمامه بهذه المشكلة ، في جانبين مهمين توفرهما المعطيات الجغرافية للدول .

فكان النظر الى البحر ، جزءا من رؤية صانع القرار ، نظرا لما يمثله الساحل البحري من إمكانية لاستثماره في انشاء محطات للتحلية ، وبدأ الشروع منذ عام 1976 إفرنجي، بإنشاء محطات للتحلية على الساحل وصل عددها الى ثلاثة عشر محطة عاملة عام 1983 إفرنجي [27] .

غير ان استراتيجية تحلية مياه البحر في ليبيا ، لم تضمن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة وربما يعود السبب الى أن التكلفة المالية ، لتحلية مياه البحر مرتفعة جداً ، الأمر الذي طرح الخيار الثاني الذي توفره جغرافيا ليبيا وهو وجود مخزون كبير من الماء في جنوب البلاد يرجع وجودها الى ماضي موغل في القدم . لهذا قامت المؤتمرات الشعبية الاساسية ، بإصدار قانون رقم (10) لسنة 1983 إفرنجي ، بشأن تمويل وتنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم ، والذى صاغه مؤتمر الشعب العام في دوره انعقاده الاستثنائي في (3) التمور 1983 إفرنجي . [28]

حيث يهدف من هذا المشروع ، نقل المياه من الجنوب الى الساحل ، لامكانية استغلالها في التطورات التي تشهدها البلاد في مختلف الأصعدة ، ونظراً لضخامة هذا المشروع وما يتطلبه من ضرورة إيجاد تمويل مالي يستطيع الإيفاء بمتطلبات المشروع وما يتطلبه من ضرورة ايجاد تمويل مالي ، لهذا أتى القانون المشار اليه سابقاً شاملاً لمختلف النواحي ، والذي يمثله أدراك المؤتمرات الشعبية الأساسية لضخامة هذا المشروع ، وحاجة البلاد له ومن ثم ضرورة إيجاد وسائل التمويل اللازمة ، إضافة الى خلق آليات وسبل يكون من شأنها التنظيم لاستغلال هذا المورد على أكمل وجه .

فالمشروع يهدف الى معالجة خلل ووهن تعانى منه البيئة الجغرافية الليبية، لهذا هدف الى ايجاد توازن يضمن استمرارية النهوض والنمو في مختلف الأصعدة. ألا أنه حتى مع هذه الجهود ، تبقى مشكلة المياه من أهم وأخطر المشاكل التي تواجهها وستواجهها ليبيا ، فالمخزون المائي في الجنوب ، يتصف بحتمية النضوب ، إذا ما تعرض للاستغلال الجائر . وبالرجوع الى المعادلة التي طرحناها للتحليل ، نرى وجود الحافز والذى يتمثل في شح الموارد المائية في ليبيا ، الأمر الذي يشكل اشكالية تدفع وتضغط باتجاه ضرورة إيجاد الحلول والسبل ، والتى يكون من شأنها توفير الماء ، وذلك للإيفاء بالمتطلبات المتزايدة لهذا العنصر .

أما الإدراك ، فيتجلى في كون أن الماء ، عنصراً أساسياً في الحياة يتوجب حضوره لاستمرار الحياة في ليبيا ، لهذا كان أدراك صانع القرار قوياً ومدركاً لاهمية هذا المقوم الذي تفتقره أرض ليبيا ، أما السلوك فكان عبر سلسله من القرارات والتى كان الهدف منها هو إيجاد أنجع السبل لتوفير هذا العنصر الذي يمثل العمود الفقري لاوجه التنمية في ليبيا .

هوامش الفصل الثاني

1 – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المعجم العربي الأساسي ، تأليف واعداد جماعة من كبار اللغويين العرب [تونس : لاروس] ، 1988 ، ص 448 .

2 – جيمس دورتي روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية [ترجمة] وليد عبد الحي، [الكويت : كاظمة للنشر والترجمه والتوزيع] ، 1985 ، ص 52 .

3 – ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى [بيروت : دار الكتاب العربي] ، 1985 ، ص 181 .

4 – زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الخارجية ، ط1 [مالطا منشوراتELGA] 1994 ص 94 .

5 – علي محمد شمبش ، العلوم السياسية ، الطبعة الثالثة [مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان] ، 1988 ، ص 346 .

6 – جيمس دورتي روبرت بالستغراف ، مرجع سبق ذكره ص 327 .

7 – الإعلان الدستوري لعام ، 1969 ، المادة ، (19) .

8 – أبو عجيله مسعود البسكري ، المواجهة والتحدى ، أداره الأعلام الخارجي قسم المعلومات ، الجزء الأول ، شهر الحرث ، 1989 ، ص 64 .

* من ذلك على سبيل المثال المشاكل التي كانت قائمة بين يوسف باشا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بدفع الولايات المتحدة رسوم المرور من المياه الإقليمية الليبيه .

9 – عمران عبد السلام الصفراني ، السيادة على الخلجان التاريخية والسيادة العربية الليبية على خليج سرت ، الطبعة الأولي [بنغازى : منشورات قار يونس ، 1994] ، ص 315.

10 – احمد الصاوي ، الاقليات التاريخية في الوطن العربي ، [القاهرة : ب د ن] ، 1989 ص 64 . 11 . حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، (القاهرة : دار الموقف العربي 1984) ، ص 87 .

11 – حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، (القاهرة : دار الموقف العربي 1984) ، ص 87 .

** والدليل على ذلك قيام القوى الخارجية الأجنبية باستعداء جيران ليبيا من اجل شن عدوان مباشر عليها وهو ما حدث بالفعل عبر الحدود الليبية المصرية خلال عام 1977، وكذلك الأمر بالنسبة للسودان أبان حكم النميرى حيث اقترنت المساعدات الخارجية لنظام نميرى بضرورة أثارت القلاقل على الحدود مع ليبيا .

12 – السيد عوض عثمان ، التدخل الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط أفريقيا الطبعة الاولى (بيروت: معهد الإنماء العربي 1989) ، ص 83.

13 – نبيه الأصفهاني ، تشاد من الحرب الاهليه الى حرب التحرير ، السياسة الدولية ، عدد (88) أبريل ، 87 ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ص 221 .

14 – السجل القومي ، المجلد السنوي الثاني والعشرين ، 90 – 91 ف ، ص 912 .

15 – محمد شريف جاكو ، العلاقات بين تشاد وليبيا قضية أوزو من 1960 حتى 1990، مكتبة مدبولى ، ص 121 .

16 – النصوص المنظمة لمؤسسات تجمع دول الساحل والصحراء ، الأمانة العامة ، طرابلس ، ص 9 .

17 – ليبيا الثورة في 30 عاما ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ط2،(مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان 1425 ميلادية) ، ص 243 .

*** السعي للسلام مع اسرائيل وعودة العلاقات بين بعض الدول العربية واسرائيل .

18 – السجل القومي ، المجلد التاسع والعشرون 1997 – 1998 إفرنجي ، ص 32 .

19 – خطاب العقيد معمر القذافي بمدينة طرابلس بتاريخ 5 – 9 198 ف .

20 – أبو بكر الرملى ، تجمع دول الساحل والصحراء خطوط عريضة لمقومات النجاح ، مجلة الثقافة العربية . العدد (الاول) ، السنة السابعة والعشرين 1425 ميلادية ،ص10

21 – النصوص المنظمة لمؤسسات دول الساحل والصحراء ، الأمانة العامة طرابلس ، ص 14 .

22 – السجل القومي ، المجلد التاسع والعشرون 1997 – 1998 ص 29 .

23 – ليبيا الثورة في 30 عام ، مرجع سبق ذكره ، ص 135

24 – السجل القومي ، المجلد السنوي الثاني والعشرون 1990 – 1991 إفرنجي ، ص 164 .

25 – قانون رقم (20) لسنة 1423 م ، بشأن تحصين وحماية الساحل الليبي .

26 – نفس المرجع السابق.

27 – الهادى أبو لقمة ، لنشرب من البحر ، دراسات ليبية ، ط 1 ، (بنغازي : منشورات قاريونس 1998) ، ص 302 .

الفصل الثالث

العامل الجغرافي في دوائر تحركات السياسة الخارجية الليبية

المبحث الأول : السياسية الخارجية الليبية في الدائرة العربية

1 . دائرة الجوار العربي المباشر

2 . دائرة الوطن العربي

3 . دائرة الشرق الأوسط

المبحث الثاني : السياسية الخارجية الليبية في الدائرة الأفريقية

1 . دائرة الجوار الأفريقي المباشر

2 . الدائرة الأفريقية الكبرى

المبحث الثالـــث : السياسية الخارجية الليبية في الدائرة الإسلامية

المبحث الرابـــع : السياسية الخارجية الليبية في الدائرة المتوسطة

المبحث الخامس : السياسية الخارجية الليبية في الدائرة العالمية

هـنـاك اربعـة جوانب تفرض نفسها عند الحديث عن السياسة الخارجية الليـبية ، كعوامـل للجغرافيا السيسية ، فالجماهيرية بلد عربي ، مسلم ، أفريقي متوسطي وفي الدوائر الأربع يبرز الموقع الجغرافي الهام لليبيا (1) كجسر يربط جميع هذه الدوائر الأمر الذي يجعل ليبيا تنهج سياسة خارجية بعيده عن الانعزال والانكفاء نظرا لموقعها ضمن المراكز الاستراتيجية على الخارطه الدولية . لهذا سنرى حضور عوامل الجغرافيا السياسية ، فليبيا على مر التاريخ عرفت كمعبر لمـن يريد الاتجاه شرقا أو غربا أو جنوبا أو شمالا وارتبطت . بمحيطها بجميع الاعتبارات كونها دوله عربية مسلمة أفريقية ومتوسطية فكانت سياستها نابعة من هذه الاعتبارات او الجوانب .

وتأسيسـا على ذلك نلاحظ تأثير عوامل الجغرافيا السياسية على السياسة الخارجيـة الليبية وهذه النتيجة قد تكون حتمية من حيث علاقة الجوانب الأربعة السـالفة الذكـر بالسياسـة الخارجيـة الليبية لهذا كان تقسيم هذا الفصل مراعيا للجوانب السابقة الذكر من خلال تحليلنا للمباحث الآتية :

المبحث الأول

السياسية الخارجية الليبية في الدائرة العربية

تعتبر الدائرة العربية من أهم الدوائر التي تفاعلت معها السياسة الخارجية الليبية ويرجع ذلك لاعتبارات عديدة لا تخفى على أحد من حيث كون أن ليبيا دولة عربية تؤمن بأن العرب أمة واحدة تجمع بينهم اواصر الاخوة والدين والفلسفة والثقافة والحيز الجغرافي، الذي يضم إقليما جغرافيا يكاد يكون إقليما متصلا يتصف بالتناسق من حيث سيادة الصحراء على معظم الأراضي وتوحد الظواهر المناخية بحيث يعطي هذه المنطقة خصوصية طبيعية تضاف إلى الخصوصيات البشرية .

وليبيا بموقعها الجغرافي تعتبر حلقة الوصل التي تربط المشرق بالمغرب العربي ، وقد شكلت ليبيا عبر التاريخ ذلك المعبر الذي عبرت فوقه الهجرات والجيوش العربية الإسلامية وشكل موقع ليبيا عبر التاريخ مسرحاً للتنافس والصراع بين الدول الاستعمارية ، هذا التنافس أدى إلى نتائج خطيرة في مرحله ما بعد الحرب العالمية الثانية ؛ من تواجد للقوى الأجنبية والتي استمر وجودها حتى في ظل الاستقلال الممنوح لليبيا في 24 (ديسمبر) الكانون 1951 ف مما يعني غياب الإرادة السياسية . الأمر الذي رهنت بها الأرض والموارد والإنسان في ليبيا لخدمة الأهداف الاستراتيجية للقوى الأجنبية ، مما جعل ليبيا تلك المنطقة العازلة التي لا تتفاعل مع ما يحدث في المنطقة العربية وخاصة التوجهات القومية في مصر والصراع العربي الإسرائيلي .

في الفاتح (سبتمبر) 1969 ف جاءت الثورة بالتغيير الجذري الذي غير جمله من المعطيات في ليبيا ،هذا التغيير، جاء مدركا لمعطيات الجغرافيا حيث وضفت معطيات الجغرافيا من موقع وموارد لخدمة القضايا الاستراتيجية الهامه في مختلف دوائر السياسة الخارجية الليبية وخصوصا في الدائرة العربية .

1 - دوائر الجوار العربي المباشر

طـــرحت الـــثورة في ليبيا منذ قيامها مبادئ حكمت علاقاتها بدول الجوار العـــربي المباشر ، ومن ضمن هذه المبادئ الوحدة العربية وما يتبعها من قضايا تمـــس الوجـــود العربي ، كالصراع العربي الإسرائيلي . والملاحظ أن ليبيا في معظـــم خلافاتها وتعاوناتها مع دول الجوار العربي تبرز قضية الوحدة العربية ، حيـــث تتصـــدر قائمة التفاعلات بين ليبيا وبين الدول العربية ، وقد يكون مرجع ذلـــك لعـــدة عوامل منها ما يتعلق بأيديولوجية القيادة السياسية ، ومنها ما يتعلق بموقـــع ليبيا الجغرافي حيث يجعلها أكفأ كحلقة اتصال . لذلك كان لليبيا اكثر من تجربة وحدوية سواء مع مصر والسودان أو مع تونس والجزائر وهو ما يفسر لـــنا سعي القوى الأجنبية لعزل ليبيا عن محيطها المجاور بهدف اختراق المنطقة العربية وعزل النفط الليبي المُسيس عن بقية النفط العربي . (2)

منذ قيام الثورة عام 1969ف كان اتجاه السياسة الخارجية الليبية، صوب مصـــر وهـــذا الاتجاه جاء نتيجة لعوامل التقارب الجغرافي والتقارب بين البلدين والـــتوافق الأيديولوجـــي بيـــن القيادتين في كل من القطرين المتجاورين ، ولقد وضـــعت ليـــبيا إمكانياتها تحت تصرف مصرفي مواجهتها مع العدو الإسرائيلي ويتضـــح ذلك من تصريح الأخ قائد الثورة لوزير الأعلام المصري الأسبق السيد محمـــد حسنين هيكل الذى جاء فيه ((تمثل ليبيا عمقا لمصر...... لدينا سواحل ممتدة لمئات الأميال على البحر المتوسط ولدينا مطارات ولدينا أموال وثروات ، لدينا كل شئ أرجو أن تبلغ الرئيس جمال عبد الناصر بأننا قمنا بهذا الانقلاب من اجلـــه وانـــه بإمكانـــه أن يـــأخذ كـــل ما نملك ليضيفه إلى رصيد العالم العربي لاستخدامه في معركته ضد أعدائه)) . (3)

ويمثل هذا العرض عمق رؤية القيادة السياسية في ليبيا، لموقع و إمكانيات ليـــبيا الطـــبيعية، وتسخيرها لتحقيق أهم الأهداف التي قامت من اجلها الثورة في ليـــبيا ألا وهى الوحدة العربية ، لذلك تم وضع ميثاق للوحدة بين ليبيا والسودان

والجمهورية العربية المتحدة ،كان ذلك في 25 (ديسمبر) 1969 ف إلا أن هذا الميثاق لم يدخل حيز أو مرحلة التنفيذ . (4)

وبالـــرغم مـــن وفـــاة الـــزعيم جمال عبد الناصر في عام 1970 توالت المحـــاولات الوحدوية التي تهدف إلى الاندماج الكامل بين مصر وليبيا إلا أنها لم تـــرتق لطموحات القيادة في ليبيا ، ومع هذا استمرت ليبيا في توجهها الوحدوي نحـــو مصـــر ، وقد وضعت ليبيا جميع إمكانياتها البشرية والمادية لخدمه حرب التحرير (أكتوبر) عام 1973 واستخدمت ليبيا مع الدول العربية الأخري سلاح النفط كسلاح للضغط على القوى الكبرى لتعديل وتصحيح سياساتها بشأن الصراع العـــربي الإســـرائيلي . وبالرغم من ذلك بدأت بوادر التأزم تظهر في العلاقات الليبية المصرية ، والسبب في ذلك، التوجهات والسلوكيات التي انتهجتها الحكومة المصـــرية وسعيها لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي بصورة منفردة بعيدة عن الـــرؤية العربية . ازداد تأزم العلاقات الليبية المصرية بذهاب الرئيس المصري محمـــد أنور السادات عام 1977 إلى (فلسطين المحتلة) وصلت حده التأزم إلى حد المواجهة المسلحة بين البلدين ، الأمر الذي جعل ليبيا تسعى لإخراج وتجميد عضويه مصر من الجامعة العربية يساعدها في ذلك استياء معظم الدول العربية * من السياسة التي ينتهجها السادات والهادفة إلى إحلال السلام مع (إسرائيل) . واستمر منطق العداء والصراع يشوب العلاقات الليبية المصرية طوال الفترة من منتصف السبعينات إلى نهاية الثمانينيات ، حيث تعتبر فترة الثمانينات من اصعب المراحل التي مرت بالسياسة الخارجية الليبية من حيث العزلة السياسية التي كانت محاطـــة بهـــا ليبيا من محيطها وبتأثير من القوى الكبرى، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تغيب دور ليبيا السياسي والحد من نفوذها وطموحاتها في التأثير على جيـــرانها ، وربمـــا وربما من الصواب القول أن فترة الثمانينيات حملت للمنطقة العـــربية التجســـيد الواقعي لسياسة لعبة المحاور التي غذتها القوى الكبرى . (5) والـــتي دخلت فيها ليبيا بحكم جملة من المعطيات ، قد يكون العامل الأيديولوجي

للقيادة الليبية اثر في الدخول في سياسة المحاور ولكن ليبيا بحكم موقعها المحوري المركزي في قلب الوطن العربي وباعتبارها جسر للتواصل العربي جعلها تؤثر وتتأثر بكافة التفاعلات التي حدث في المنطقة العربية ، إضافة إلى ذلك الوفرة المالية التي وفرها النفط أعطت لليبيا القدرة وإمكانية الحركة والتأثير .

ومع هذا يمكن وصف السياسة الخارجية الليبية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات بأنها مرحله جديده تمتاز بالمرونة تجاه بعض القضايا دون التنازل عن الأهداف الرئيسية . ومثال ذلك التغيير في الطرح الوحدوي الليبي المتمثل في ميثاق الاتحاد العربي والذي عرض على الجامعة العربية كرؤية جديده للوحدة العربية تعطى للخصوصية القطرية مكانها في دوله الوحدة ، وكذلك عودة العلاقات الليبية المصرية إلى طبيعتها عقب مؤتمر الرباط عام 1989 ف .

أيضا يمكن اعتبار تعامل وإدارة الجماهيرية لدفة الصراع فيما يسمى بقضية (لوكربى) بمثابة الإدراك الواعي لخطورة التطورات الدولية وبداية مرحلة الأحادية القطبية المتجسدة في الولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها الكبيرة في التأثير على جملة من القضايا الدولية ، لهذا سعت الجماهيرية للخروج من مؤامرة ما يسمى بلوكربى بأقل تنازلات ممكنة من خلال اتباع سياسة ضمان تأييد أكبر عدد من الدول للقضية الليبية وذلك عن طريق توضيح وشرح الموقف الليبي من القضية والذي بدوره يستند على الاتفاقيات والمواثيق الدولية ، وقد عملت ليبيا لحل هذه القضية في عدة اتجاهات مما يضمن الحصول على إعطاء القضية أبعادها القانونية وليس الأبعاد السياسية والتي كانت بيد الولايات المتحدة باعتبارها القطب المسيطر في هذه المرحلة وذلك في الوقت الذي بدأ فيه الدور السوفيتي بالتقلص والانكماش على الساحة الدولية وخاصة بعد حرب الخليج الثانية والتي وضعت المنطقة العربية في احلك الظروف التي مرت بها عبر التاريخ .

فــي هــذه الأثناء حملت حقبة التسعينات محاولات ليبيا لتحسين علاقاتها بالدول العربية خاصة المجاورة منها ، فكانت عودة العلاقات الليبية المصرية إلى طبيعــتها هــو الحــدث الأبرز في بداية التسعينات ، هذه العلاقات التي حكمتها عوامل الدين واللغة والثقافة والمصالح المشتركة والتقارب الجغرافي والتي تعمل عــلى توحيد الرؤى السياسية في كل من البلدين . ويقول القائد معمر القذافى في هذا المقام((أن الوحدة الترابية مهمة جدا وهى حجر الأساس للوحدة العربية ولا توجد وحدة ترابية بالنسبة لمصر إلا ليبيا حتى وان كانت ليبيا مفتوحة على تونس وعلى الجزائر)) . (6)

إن ليــبيا بحكــم موقعهــ الجغــرافي، تفاعلت مع جيرانها بشكل مكثف واستطاعت أن تدخل المغرب العربي في خضم الأحداث والقضايا التي حدثت في المشــرق العــربي بعدما كانت فاصلا صحراويا يبعدهما عن بعضهما البعض . واستطاعت الثورة ملء الفراغ الذي كان حاصلا في منطقة تعد من أهم المناطق الحساســة فــي العالم ، وتحركت في جميع الاتجاهات لتحقيق أهدافها في الوحدة العــربية.غيــر ان الطــرح الليبي الوحدوي كان قويا وخاصة مع دول الجوار الجغرافي حيث قامت ليبيا بوحدة مع كل الدول المجاورة لها ويمثل الاتحاد الليبي السوري والليبي المغربي الاستثناء ، هذان الاتحادان جاءا في فترة تازم العلاقات مــع دول الجوار الجغرافي وقد طرح الموقع الجغرافي لليبيا على صانع القرار عــدة بدائــل وخيارات حيث جاء التوجه نحو تونس، في الوقت الذي بدأت فيه العلاقات الليبية المصرية تتأزم كان طموح القيادة في ليبيا تحقيق ما لم تستطع تحقيقه مع مصر والسودان بالرغم من الأيديولوجية التي يعتنقها الرئيس التونسي ، والــتي تعطى للخصوصية القطرية أولوية وأهمية على العمل العربي الموحد . غير أن الضغط الليبي باتجاه الوحدة العربية جعل القيادة في تونس تستجيب لنداء الوحدة وكان ذلك في 12 يناير 1974 فـ عندما تم الإعلان عن مشروع الوحدة الاندماجية بين ليبيــا وتونس . (7)

غيـــر أن القيـــادة التونســـية ســـرعان مـــا تراجعت عن مشروع الوحدة الإندماجيـــة فبعد يومين أعلنت تونس تخليها عن مشروع الوحدة مع ليبيا ، وربما كـــان ذلـــك نتيجة للضغوط الإقليمية والدولية والتي تهدف إلى عزل ليبيا سياسيا وعـــدم إعطائهـــا فـــرص التأثير على جيرانها وخاصة انه مع نهاية عام 1973 ومطـــلع عام 1974 بدأت مرحله جديده من مراحل الصراع الدولي تجاه المنطقة العـــربية تميـــزت بســـمات خاصة من حيث الإدراك والسلوك الأجنبي ودرجات الاهتمام الدولي بهذه المنطقة . (8) وخاصة بعد ما حاول العرب إقحام النفط في معادلة الصراع العربي (الإسرائيلي) من خلال منع ضخ النفط للدول الصناعية (أوروبـــا والولايات المتحدة الامريكية) والتي ساندت العدو ، الأمر الذي جعل هـــذه الـــدول تولى اهتماما اكبر بهذه المنطقة لضمان حصولها على النفط . وقد عملت هذه الدول على اختراق المنطقة العربية وذلك لمنع توحد الرؤى والمصالح العـــربية وكان سبيلها في هذا الاتجاه هو تأجيج الخلافات والصراعات العربية أو تحييد النفط وجعله خارج معادلة الصراع من خلال الضغوط التي مورست على الدول النفطية .

وليـــبيا كـــانت إحـــدى الدول التي سيست النفط وأدخلته في كل تفاعلاتها الدولية . (9) الأمر الذي نتج عنه استقلالية القرار السياسي الليبي . من هنا كان لازمـــا على القوى الأجنبية الراغبة في السيطرة على المنطقة أن تعمل على بث الشـــكوك فـــي العرض الوحدوي الليبي على تونس** فكان نتيجة ذلك هو فشل الوحـــدة الليـــبية التونسية ، الأمر الذي ادى إلى تدهور العلاقات بين الجارتين . واســـتمر هـــذا الوضع طوال فترة بداية الثمانينات ، وذلك حين تصدر موضوع الخـــلاف على الجرف القاري وما يحويه من نفط وأهميته الاقتصادية والجغرافية بالنسبة لليبيا وتونس ، قائمة القضايا المختلف عليها في هذه الفترة بين البلدين وتم تدويـــل الخـــلاف وعرضه على محكمة العدل الدولية والتي فصلت فيه القضية لصالح الجماهيرية وكان ذلك عام 1986 ف . (10)

وغير انه ومع التغيير القيادي الذي حصل في تونس، عام 1987 ف ظهر نـــوع من التحول الإيجابي في علاقات تونس مع ليبيا ، وبدأت مرحله جديده في العلاقات بين البلدين حيث رحبت ليبيا بالتغيير القيادي في تونس نظرا لأهمية هذا الـــتغيير فـــي بـــلد عربي مجاور يرتبط بليبيا بعوامل الجغرافيا والتاريخ والدين والثقافة .

مع بداية العهد الجديد في تونس بدأت ليبيا تحاول إيجاد قاعدة صلبه تقوم عـــليها العلاقـــات السياســـية والاقتصادية بين البلدين تكون عماد لمرحله قادمة أساســـها التعاون والتوحد في الرؤى والمصالح فكان التنازل الليبي عن جزء من الـــنفط الموجود في الجرف القاري ، بمثابة إثبات حسن النوايا وذلك لرغبة ليبيا في طي المرحلة السابقة بكل سلبياتها ، جاءت العودة في العلاقات الليبية التونسية فـــي وقت تسعى فيه ليبيا لتحسين علاقاتها مع كافة الدول العربية و الذي تزايدت فيـــه الضـــغوط الغربية سواء في شكل الهجوم المباشر عليها كما حصل في عام 1986 ف أو فـــي شكل الحظر والمقاطعة الاقتصادية عام 1987 فكان الاتجاه نحـــو تحســـين العلاقـــات مع الدول العربية هو الخيار الأكثر ترجيحا ،وخاصة الأقطار العربية المجاورة ،نظرا للتقارب الجغرافي والذي بدوره يتجلى في حالة المقاطعـــة الاقتصـــادية الشاملة كما حدث فعلا أثناء الحصار الذي كان مفروضا عـــلى ليبيا حيث تزايدت التجارة البينية القادمة من تونس ومصر في هذه الفترة وقـــد أشرنا إلى أرقام في هذه الخصوص في الفصل الأول من الدراسة، إضافة إلى أن الخطـــاب السياســـي في ليبيا اصبح اكثر مرونة ،ويتضح ذلك من الواقع الملاحظ من حيث التخفيف من حدة الخطاب الموجه للأقطار العربية .وقد يكون هـــذا التغيير مرده إلى وعي القيادة الليبية بضرورة المحافظة على علاقات جيدة مـــع كافـــة الدول المجاورة نظراً لما تشكله من أهمية بالغة سواء كان ذلك على الصعيدالاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي .

أمـــا العلاقات مع الجزائر فقد اتسمت طوال الثلاثة عقود الماضية بالهدوء والاســـتقرار نوعا ما. ففي عام 1975 ف تم لقاء القيادتين في كل من البلدين في حاسي مسعود حيث تم الاتفاق على تكثيف الجهود والعمل الحثيث في إطار الدفع بالجهود والأعمال العربية المشتركة على طريق الوحدة العربية . (11)

غيـــر أن العلاقـــات بين البلدين شابها نوع من الفتور وذلك عندما قامت الجزائـــر بعقد اتفاقية تحالف مع تونس في عام 1983 في الوقت الذي قامت ليبيا بالوحدة مع المغرب من خلال اتفاقيه الاتحاد العربي الأفريقي عام 1984 . حيث سادت سياسة المحاور التي سادت وبرزت في الثمانينيات

وبالـــرغم مـــن ذلك فإن العلاقات الليبية الجزائرية اتسمت بقدرٍ عالٍ من التنسيق في المواقف والمصالح وخاصة اتفاقية التعاون التي وقعت بين البلدين في مجـــال الـــنفط وذلـــك لجعـــل أسعار النفط تحدد من قبل المصدرين لا من قبل المســـتهلكين .أيضا تم تبادل المساعدة والمساندة للوقوف في وجه احتكار بعض الشـــركات الغربية المستغلة للنفط . (12) إضافة إلى ذلك فإن اهتمام ليبيا الكبير بضـــرورة توافـــر المـــناخ السياسي الجيد مع دول الجوار والجزائر على وجه الخصوص والذي من شأنه خلق الرؤى السياسية والاقتصادية الواحدة .

صفوة القول أن ليبيا تمتلك الوسائل التي تجعلها تتحرك في كل الاتجاهات لـــتحقيق أهدافها وهذه الوسائل تكمن في استغلال موقعها الجغرافي المميز الذي يتوســـط الوطن العربي ويجعلها عقده المواصلات وهمزة الوصل التي تربط بين المغرب والمشرق العربي لهذا رأينا كيف تحركت ليبيا وعرضت الوحدة العربية والـــتي هـــي إحـــدى أسس سياستها الخارجية حتى مع الدول التي تختلف معها أيديولوجيـــا مثل (تونس بورقيبه ، مصر السادات) إضافة إلى تعدد المحاولات الوحدوية مع جيرانها مما يعني أن موقع ليبيا أعطاها إمكانية الحركة في اكثر من اتجـــاه إضـــافة إلى أن الـــنفط أعطى لليبيا ذلك الصوت المؤثر الاكثر أهمية من غيـــرها مـــن الدول (13) على الصعيد العربي خصوصًا، وذلك لرغبة ليبيا في

تسـييس الـنفط مما جعلها تتفاعل مع جيرانها بصوره اكثر تأثيرا على مجريات الأحداث والقضايا .

ربمـا ما كانت تستطيع أن تفعله لولا وجود النفط ، نظرا لافتقارها للتقل الديموغـرافى الـتي تتمتع به جاراتها العربية ، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المميز الذي مكنها من التفاعل مع المحيط العربي وعلى الأخص الدول المجاورة . وقد استفادت ليبيا من التجاور الجغرافي مع مصر وتونس في تعويض النقص الحاصـل في العمالة الوطنية وحتى يتسنى لها مواكبة التطورات المختلفة التي حدثت في ليبيا في مختلف المجالات .

2 . دائرة الوطن العربي

تعامـلت ليـبيا مع هذه الدائرة امتثالا واستجابة للبعد العربي في وجودها السياسـي الجغرافي والبشرى والثقافي . [14] فكانت لها تلك السياسة التي تؤمن وتسـعى لتحقيق الوحدة العربية انطلاقا من وحدة المصير للعرب جميعا ، وأيمانا بوجـود أمة عربية تحتل رقعه جغرافية متناقسه تكون ليبيا جزءا من هذه الرقعة الجغـرافية ، فكان من الطبيعي أن تتفاعل ليبيا تفاعلا مباشرا في بعض الأحيان مع بعض القضايا العربية والتي ربما كانت ليبيا بعيده عنها جغرافيا ولكن لأيمان ليـبيا بأنها جزء من الجسد العربي الواحد وليقينها بحتمية المصير العربي الواحد جعـلها تـتعامل مع القضايا العربية بصوره واضحة وثابتة كموقفها من الوجود الصـهيوني فـي فلسـطين العربية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي وقضية الوحـدة العـربية والتي ربما صاحبها في الطرح الليبي تغيير في آليات وطرق الوصول إليها مع بقاء الهدف قائم بالرغم من الانتكاسات وغياب الإرادة العربية القـادرة عـلى تـرجمة الطموحات إلى واقع وليبيا ما فتئت تسعى بوضع العمل العـربي الموحـد عـلى أساس تحركاتها وتفاعلاتها العربية سواء كان ذلك في صراع العرب مع العدو الإسرائيلي أو في المحيط الإقليمي والدولي .

وعلى الرغم من أن أدبيات السياسة الخارجية الليبية ، تشير إلى أن الأيديولوجية كان لها الأثر الواضح في تقرير السياسة الخارجية ، ومع أنني اتفق مع هذا الرأي إلا أن المتمعن حتى في الطرح الوحدوي الليبي، يلاحظ بروز أهمية العامل الجغرافي فإبراز الأهمية الجغرافية للوطن العربي عموما ولليبيا خصوصا يعد أمراً ملحوظاً في الخطاب السياسي لصانع القرار السياسي الليبي . حيث يؤكد الخطاب على أهمية الموقع الجغرافي لليبيا المؤثر . وفي هذا المقام يقول قائد الثورة ((علينا أن نقود مرحلة جديده نحن الليبيون على الأقل أبناء الجماهيرية الشعبية التي تقع في قلب الوطن العربي جغرافيا حيث أن مغرب ومشرق الوطن العربي هما جناحان لليبيا.لهذا كان التركيز الإمبريالي والصهيوني على ليبيا اكثر من أي مكان آخر لأنها قلب الوطن العربي وبالتالي إذا وجدت وضعيه ثورية أو استنهاضيه في ليبيا فأنها تؤثر على أفريقيا وعلى البحر المتوسط وأوروبا وعلى الوطن العربي)) (15)

وبالنظر إلى ان الموقع الجغرافي لليبيا يمكن وصفه بأنه ذلك الموقع الذي لا يعاني من الوهن الإستراتيجي النسبي بمعنى أن ليبيا بحكم موقعها الجغرافي بالنسبة لجاراتها لا تعد مهدده بسبب تواضع إمكانيات سواء كانت الاقتصادية أو العسكرية من جهة لبعض جيران ليبيا ، إضافة إلى أن ليبيا محاطة بدول عربية وارض عربية وهى بطبيعة الحال حدود مؤمنه تمثل ذلك العمق الإستراتيجي لليبيا ، ويقول القائد في هذا الشأن ((**من حسن الحظ إلى حد كبير ليس بالكامل أن حدودنا الشرقية والغربية حدود عربية وهذه مؤمنه بعمق عربي وشعب عربي ووطن عربي تبقى حدودنا الشمالية برغم خطورتها والمطامع فيها لكنها ليست متاخمة لدول أجنبية**)) . (16)

الأمر الذي حدا بليبيا لأن تقوم بدورها في جميع الجبهات أو الاتجاهات فكانت ليبيا من أول الدول النفطية التي استعملت سلاح النفط في معركة أكتوبر 1973ف بالإضافة إلى أن ليبيا تعد من بين الدول العربية النفطية الوحيدة في

عرضـــها الدائـــم لـــلوحدة العربية. وهى بدلك أدخلت عنصرا مهما في تفاعلات العـــرب مع بعضهم البعض ، على أساس أن الدعوة للوحدة ليست دعوه تطلقها الـــدول الفقيـــرة الطامعـــة في الهبات والمزايا ،وإنما قضية مبدأ وأساس لضمان الوجـــود العربي . حتى في إطار العزلة السياسية في بداية الثمانينيات التي كانت مفروضـــة مـــن قبل القوى الكبرى لم تستطيع تحييد والحد من الدور الليبي فكان الســـلوك بمثابة التحدي للعزلة . حيث جاء مشروع الوحدة بين ليبيا وسوريا عام 1982 ف ليضع إمكانيات ليبيا وسوريا في مواجهة العدو الصهيوني وليبرهن أن ليـــبيا في جميع تحركاتها العربية تعتبر الوطن العربي وطنا واحدا ودوله واحدة مهمـــا بعـــدت المسافات. لهذا سعت ليبيا دائما من خلال سلوكياتها في المحيط العـــربي إلى إبـــراز الإمكانيات الجغرافية للمنطقة العربية سواء كانت طبيعية أو بشرية، وذلك ليقينها بأن هده الإمكانيات إذا وظفت التوظيف المناسب الذي يحقق التوافق بين الاهداف والمصالح يجعل من الامة العربية القوة التي تسيطر وتتحكم في اهم واخطر الرقع الجغرافية. في هدا الشان يقول القائد معمر القدافي **((نحن تستعبدنا امريكا باموالنا بموقعنا فنحن عندنا النيل الخالد وعندنا دجله والفرات والنهر الصناعي العظيم وعندنا النفط والغاز والموقع الاستراتيجي نحن الدين يجب أن نستخدم هذه الأسلحة))** . (17)

وقـــد استطاعت ليبيا بعد الثورة بفعل موقعها الجغرافي وثقلها الاقتصادي المتمـــثل في النفط إضافة إلى الإرادة السياسية المستقلة أن تجذب منطقة المغرب العربي إلى شبكة التفاعلات العربية ، فكانت بمثابة جسر للتواصل العربي . غير أن المصـــالح الحيويـــة للقوى الكبرى والصهيونية متمثلا في ما يسمى بإسرائيل عملت على اختراق المنطقة العربية مما أدى إلى بعث والتأكيد على الخصوصية القطـــرية فـــي الأقطار العربية ،حتى يتسنى لهذه القوى أن تنجح في مبتغاها في السيطرة والتحكم . وأدركا من هذه القوى بأهمية الدور الذي تلعبه ليبيا خصوصا في الدائرة العربية حاولت عزل ليبيا عن بيئتها ومحيطها العربي ، فكانت سياسة

هــذه القــوى طوال الثلاثة العقود الماضية تعمل في طريق بث الفرقة والانقسام والتشكيك في إمكانية الوحدة العربية والتي تعد ليبيا من الدول العربية الأبرز في الدعــوة لهـــا ومحاولة تحقيقها وباعتبار أن ليبيا تشكل جزءًا مهما في الخارطه الدوليـــة عموما والخارطه العربية خصوصا تأثرت بحركية التفاعل الدولي والتي كـــان لهـــا تأثيرها على الوطن العربي ، حيث تجسدت واقعيا ظاهره التجمعات الإقــليمية العربية والتي تفاعلت معها ليبيا بشكل واضح ومختلف ربما عن بعض الــدول العــربية الأخرى حيث رأت ليبيا في هذه التجمعات المرحلة الأولى لقيام الوحــدة العربية الشاملة بالرغم من أن ولادة هذه التجمعات ربما جاءت موجهة حسب اعتقادي من القوى الكبرى لإعادة ترتيب وبناء المنطقة العربية على أسس وأساليب تفرغ المد القومي العربي من محتواه وتهدف لخلق المحاور . وليبيا كما أشـــرنا سابقا حاولت طوال فترة السبعينات والثمانينيات الوصول إلى أي صيغه مـــن صيغ العمل العربي الموحد ألا ان محاولاتها لم يكتب لها النجاح لأسباب كنا قـــد ذكـــرناها، وجاءت فتره نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات حامله في طياتها ميـــلاد أحداث جديده كان لها الأثر الواضح على التفاعلات العربية ((**فكان قيام الاتحـــاد المغـــاربى عـــام 1989 اســـتجابة للعديد من العوامل منها ما يتعلق بالجغـــرافيا والـــتاريخ والثقافة إضافة إلى العوامل الاقتصادية والأمنية كل هذه العوامل تأتى بشكل متداخل ومتشابك الأمر الذي يجعل من الصعب فصل أحدهما عن الاخرى**)) . (18)

وليـــبيا باعتـــبارها دولة مؤسسة في الاتحاد المغاربي جاء إنظمامها لهذا الـــتجمع أن نتيجة لعوامل الجغرافيا المتمثلة في التقارب الجغرافي - الانتماء إلى إقـــليم جغـــرافي يســـيطر عليه هاجس أمني يكاد يكون واحداً في معظم الأقطار المغاربية والمتمثل في أوروبا ورغبتها في الاستفادة والظفر بجمله من المعطيات الاستراتيجية كالنفط والموقع الجغرافي المميز *** إضافة لما تشكله المنطقة من سوق استهلاكية مهمة بالنسبة لأوروبا .

غيـــر أن إدراك القيـــادات المغاربية للأخطار القادمة من أوروبا تتفاوت وتتـــباين، فليبيا على سبيل المثال كان لها السلوك الواضح الذي احتج بشده على اســـتحداث دول (أســـبانيا إيطاليـــا فرنســـا البرتغال) لما يسمى بقوات التدخل الأوروبي والتي سوف نأتي على ذكرها في لدائرة المتوسطة .

بالـــرغم من أن قيام اتحاد المغرب العربي يعتبر تطوراً إيجابياً على سبيل العمل العربي الموحد، حيث جاء ميلاد الاتحاد في فتره التحول من نظام القطبين إلى نظـــام القطـــب الواحـــد على المستوى الدولي وما نتج عن ذلك من تحولات جوهـــرية عـــلى الساحة العربية حيث رأت معظم دول المواجهة العربية أن حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي يتجسد فبما يسمى السلام مع (إسرائيل) لهذا كـــانت لمعـــاهدة إنشـــاء المغرب العربي همية بالغة في ظل التطورات الدولية وبالرغم من ذلك فإن فكرة إنشاء المغرب العربي هي فكرة موجه للمنطقة العربية عـــبر حركية التفاعل الدولي . ويتضح ذلك من خلال عدم قدرة الدول المغاربيه على ترجمه الأفكار والأسس المنظمة للمعاهدة إلى واقع يحكم العلاقات بين الدول المغاربيه من جهة وعلاقاتها بالمحيط الدولي من جهة أخرى .

فليبيا على سبيل المثال ((**نظرت إلى مواقف الدول المغاربيه إزاء قضية لوكـــربى عـــلى أنهـــا نوع من المواقف لسلبية التي تخل بميثاق الاتحاد لهذا اعـــتذرت ليبيا في شهر يناير 1995 عن رئاسة الدورة السادسة للاتحاد مبديه اســـتياءها مـــن الـــتزام البلدان الأعضاء في الاتحاد بالحظر الجوى المفروض عليها**)) . (19)

بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي تواجهها الدول المغاربيه الأخرى ، والـــتي جعلت من الاتحاد اتحاداً مشلول الإرادة والعزيمة غير قادر على ترجمة معطيـــات القوة فيه من نفط وموقع جغرافي إلى واقع يفرض نفسه على الصعيد العربي والمتوسطي والدولي . أن ليبيا في تفاعلاتها في الدائرة العربية سعت لأن تكـــون محـــورا أساســـيا وذلك من خلال المعطيات التي تتوافر لديها من موقع

جغــرافي وإستراتيجي مهم يتوسط الوطن العربي بحيث يجعلها حلقه الوصل . إضـــافة إلى الــنفط ومـــا شكلته هذه المادة من تغيير مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا كذلك أعطى النفط ليبيا القدرة لان توسع تفاعلاتها السياسية في محيطها العربي .

وتأسيســـاً على ذلك سعت ليبيا في هذه الدائرة للوصول إلى العمل العربي الموحـــد وصـــولا للوحدة العربية الشاملة ليقينها بان لا قيمة تحسب للعرب ما لم يـــتحدوا ولهـــذا سعت ليبيا لتحقيق الوحدة العربية كما رأينا في تحليلنا السابق . وذلك وصولاً لتحقيق أمن العرب ضد ما يواجههم من تحديات سواء المتمثلة في وجـــود الكيان الصهيوني أو التحديات التي تشكلها التكتلات الأخرى مثل الاتحاد الأوروبـــي ، فليبيا كانت وما زالت ترى في الأمن القومي العربي إذا تم إدراكه مـــن قـــبل العـــرب عامل قوه للعرب في مواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الإقـــليمية والبيـــئة الدولية ، إضافة إلى أن ليبيا في دعوتها للأمن القومي العربي تحـــاول أن تلجأ تحت مظلة أمنية مهمة إذا تجسدت واقعيا وذلك ليقينها بالضعف والوهـــن الإســـتراتيجي الموجود في الجسد السياسي للدولة نظير التحديات التي تواجهها سواء كان من البحر أو من الجنوب .

3 . دائرة الشرق الأوسط

يعـــد مصـــطلح الشـــرق الأوسط من المصطلحات التي يكتنفها الغموض والالتـــباس في الجغرافيا السياسية ، ويرجع غموض هذا المصطلح إلى صعوبة تحديـــده ذلـــك لأنه إقليم هلامي القوام ، بمعنى انه يمكن أن يتسع أو يضيق على خـــريطة العـــالم ، حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه أي باحث. في هذا المقـــام يحاول الباحث اعتماد تحديد جرى عليه اتفاق معظم البحاث في الجغرافيا السياســـية وهو أن الشرقَ الأوسط يتحدد بدءا من مصر في الغرب مرورا بشبه الجزيـــرة والشـــام وفلسطين المحتلة العراق وإيران إلى أفغانستان وباكستان في الشرق إضافة إلى تركيا في الشمال الشرقي . (20)

ويعتبر هذا الإقليم بؤرة من بؤر الصراع سواء كان على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي لما يتمتع به هذا الإقليم من إمكانيات طبيعية، كالموارد التي يأتي النفط في مقدمتها إضافة إلى ان هذا الإقليم توجد به المواقع المركزية الحساسة والتي تعتبر عقد للمواصلات كباب المندب وقناة السويس الأمر الذي جعل من هذه الإمكانيات محط أنظار القوى الكبرى سواء كان ذلك في ظل القطبية الثنائية أو في القطبية الأحادية .

وليبيا إحدى الدول التي تجاور هذا الإقليم البالغ الحساسية والمهم على الخارطة الدولية وتأتى أهمية هذا الإقليم بالنسبة لليبيا في النواحي الآتي ذكرها :

1 . كون أن معظم سكان هذا الإقليم يدينون بالدين الإسلامي وهو بعد من أبعاد الشخصية السياسية لليبيا .

2. أيضا هناك نسبة لا بأس بها من سكان الإقليم عرب الأمر الذي حتم على ليبيا ضرورة النظر لهذا المكون بكثير من الاهتمام مثال ذلك قضية الصراع العربي (الإسرائيلي) حيث اعتبرت ليبيا قضيه فلسطين قضيه كل العرب لهذا يتوجب حشد جميع الإمكانيات لخدمة هذه القضية .

3 . النفط وما تشكله هذه المادة من أهمية بالغة بالنسبة للدول المصدرة والدولة المستوردة له ،هذه المادة جعلت القوى الكبرى تولى أهمية بالغة للمنطقة وخاصة في منطقة الخليج العربي ويتضح ذلك من خلال سلوك الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج الثانية وهذا الواقع تنظر إليه ليبيا بأهمية بالغة نظراً لحساسية جغرافيا الاقليم وكم الثروة الموجودة فيه .

4 . وجود الكيان الصهيوني في المنطقة وما يشكله هذا الكيان من تهديد للمنطقة بأسرها وليبيا خصوصا نظرا للقدرة المتنامية في القوه العسكرية التقليدية والنووية للعدو الصهيوني الأمر الذي يضع الدول العربية عموما وليبيا على وجه التحديد تحت التهديد المباشر لهذه القوه .

إضـــافة إلى العديــد من القضايا الأخرى التي تتعلق بأمن المنطقة ، لهذا كانت سياسة ليبيا تجاه هذه الدائرة نابعة من الاعتبارات السابقة التي كنا قد أشرنا إليهــا ويبرز لنا عند تحليلنا للنقاط السابقة العامل الجغرافي واضح جلي فكون أن الشخصـــية السياسية للدولة الليبية أحد مكوناتها الإسلام وما يشكله هذا المقوم من بعــد روحـــي يجمــع مجموعة من البشر كانت سياستها دعم التعاون بين الدول الإسلامية وسوف نأتي على ذكر ذلك ضمن الدائرة الاسلامية .

أما بعد العروبة ،هو المكون الثاني من مكونات الشخصية السياسية الليبية لهــذا كـــان لليبيا مواقفها العربية الداعية لان تأخذ الامة العربية مكانها بين الأمم القوية فوق هذه الرقعة الجغرافية المتناهية الخطورة .

بخصـــوص الـــنفط ،فليبيا إحدى الدول التي تنظر إلى هذه المادة النظرة الحاملة في طياتها استراتيجية بعيده المدى. والتي تأخذ بعين الاعتبار احتماليه أو حتمية نضوب هذه المادة لهذا ترى ليبيا ضرورة أن توظف هذه المادة التوظيف الحســن والجيد. ورأينا كيف غير النفط الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي لليـــبيا كذلك كيف وظفت ليبيا هذه المادة لخدمة القضايا الاستراتيجية في محيطها سواء كان على الصعيد العربي أو على الصعيد الدولي .

ونظـــرا لأدراك القيادة في ليبيا لأهمية هذه المادة جعلها تنظر الى منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي الحاوية لكميات كبيرة جدا من هذه المـــادة عـــلى أنها من أهم واخطر المناطق في العالم لهذا حاولت ليبيا دائما وفي عديد المرات التنبيه لان سياسة استنزاف النفط وسياسة الإنتاج بكميات كبيره لها الآثـــار الســـلبية سواء كانت على الصعيد الداخلي بالنسبة لاقطار الخليج أو على الصـــعيد العـــربي ومـــا ينـــتج عن ذلك من تدني في الأسعار لهذه المادة وقدره المســـتهلكين من تحديد الأسعار الأمر الذي يلقى بظلاله الاقتصادية وخاصة في الـــدول المعـــتمدة اعـــتمادا رئيســـيا على هذه المادة ،وليبيا إحدى هذه الدول .

إضـــافة إلى أدراك القيـــادة في ليبيا بان سلوك القوى الكبرى وخاصة الولايات

المتحدة الامريكية تجاه هذه المنطقة نابعا من مصالح هذه الدول في السيطرة والتحكم في منابع النفط وليس مساعده دول المنطقة في التغلب على هواجسها الأمنية .

اما فيما يتعلق بوجود الكيان الصهيوني، في منطقة الشرق الأوسط، فليبيا تدرك تمام الإدراك بان هذا الكيان تحكمه فكرة التوسع في هذه المنطقة وتدرك أيضا أن تنامي القدرات العسكرية التقليدية والنووية للعدو الصهيوني هي إحدى الوسائل التي يتبعها في أحكام سيطرته على المنطقة ووضع دول المنطقة أمام سياسة الأمر الواقع . وهو ما يفسر التجاء دول المواجهة للسلام مع (العدو الصهيوني) فكانت البداية مع مصر السادات والتي عملت على أن تكون حرب (أكتوبر) 1973 ف هي آخر جوانب الصراع مع (العدو الصهيوني) ، أيضا سلسله عمليات السلام التي قامت بها كل من السلطة الفلسطينية في أوسلو، والأردن في وادى عربه كذلك استعداد سوريا للوصول إلى تسوية الصراع بصوره شاملة تنهي تاريخ الصراع بينها وبين العدو الصهيوني .

أيضا لا يمكننا إغفال التطورات الدولية والتي حدثت بانهيار وتلاشى الاتحاد السوفيتي وظهور السطوة الامريكية المتمثلة في عرضها لما يسمى بالنظام العالمي الجديد والذي أشار إلى بدايته الرئيس الأمريكي جورج بوش غداة الانتهاء من حرب تدمير العراق .

وليبيا كان لها السلوك والاتجاه الواضح تجاه ما حدث في منطقة الشرق الأوسط حيث عارضت مؤتمر السلام الذي جرى في مدريد لوضع ترتيب جديد للمنطقة يقوم على ضرورة إنهاء كافة النزاعات وجعل (إسرائيل) واقعا جغرافيا وسياسيا واجتماعيا يتوجب على العرب التعاون معها وصولا لفكرة التعايش مع إسرائيل .

أن سلوك ليبيا في هذه الدائرة اعتمد بالأساس على جمله من المعطيات والتي تتداخل لتعطى لنا حقيقة واقعة وهى أن ليبيا في سلوكها في هذه الدائرة جاء استجابة لعوامل الجغرافيا السياسية المتمثلة كما قلنا سابقا في أبعادها العربية والإسلامية والاقتصادية .

إضافة إلى التجاور الجغرافي ووجود الكيان الصهيوني وما يمثله من تهديد مباشر للأمن الوطني الليبي جعل ليبيا تنظر باهتمام كبير لكل الأحداث التي حكمت الصراع العربي (الإسرائيلي). كذلك تعتبر ليبيا تواجد القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة بمثابة الاختراق الأمني الإستراتيجي لمنطقه تعد المسيطر على أهم المنافذ البحرية إلى جانب تواجد النفط وهو عصب الحياة في العالم الغربي لهذا سعت ليبيا في جميع المحافل على ضرورة أن تكون هذه المنطقة بعيدة عن سياسة الاستقطاب والتي كانت سائدة أثناء الثنائية القطبية وكذلك الحال في ظل الاحادية القطبية وهو ما يفسر لنا رفض ليبيا مشروع الشرق الأوسط والذي يهدف إلى تفريغ المنطقة من محتواها الجغرافي بالمعنى الواسع على حساب المحتوى السياسي والذي اصبح بيد القوى الكبرى (وإسرائيل) في داخل المنطقة .

حيث يفهم من مشروع الشرق أوسطية حسب ما يصرح به شمعون بيريز المنظر الأول لهذا المشروع من انه يقوم على أربعة عناصر وهى النفط العربي، واليد العاملة المصرية ، والمياه التركية والتكنولوجيا الإسرائيلية أي أن الدول الأخرى هي مجرد مصدر للطاقة والعمالة وسوق الاستهلاك بطبيعة الحال أما التقنية التي سوف تدير وتستثمر كل هذه العناصر فمصدرها إسرائيل . (21)

من هنا جاء أدراك ليبيا لخطورة المشروع الموجه لهذه المنطقة والهادف إلى إختراق دول المنطقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، الأمر الذي حدا بليبيا لان تدعو إلى مقاطعة هذا المشروع بالإضافة إلى كل المؤتمرات التي تهدف لوضع

أســس لهــذه المشــروع من المؤتمر الاقتصادي الذي أقيم بالقاهرة إلى مؤتمر الدوحة .

لهذا كان موقف ليبيا واضحاً ازاء التقارب التركي الإسرائيلي والذي كان موجهــا بالأساس إلى اختراق المنطقة العربية ، ومعطيات هذه التحالف هو المياه الــتركية والــتي تســتخدم كورقه ضغط على العراق وسوريا والقوه العسكرية والاقتصــادية الاســرائيلية ، التي استطاعت عبر سلسله من الحروب المتقطعة إجبار العرب على الدخول في مرحلة لسلام واللجوء إلى التعايش مع إسرائيل ، فكان سلوك ليبيا هو أدانة والتشكيك في هذا التحالف وقد قامت فعلا بربط التعامل الاقتصادي مع تركيا بضرورة أن تعدل تركيا في سياساتها إزاء الدول العربية .

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الليبية في الدائرة الأفريقية

أن العلاقـــات الليبية الأفريقية قوية قوة الترابط الجغرافي الليبي الأفريقي الذي يجعل من ليبيا الواجهة الرئيسية لأفريقيا ، وقد شهدت العلاقات تطورا كبيرا نوعيـــا وكميـــا بعـــد قيـــام الثورة في ليبيا وذلك انطلاقا من أدراك القيادة للبعد الإســـتراتيجي والحقيقي والقوي للقارة الأفريقية إقليميا وعربيا . الأمر الذي جعل مظاهر التعاون تشتد وتشمل جميع اوجه الحياة . (22)

وهـــو أمـــر تؤكـــده السلوكيات الليبية تجاه القارة الأفريقية والتي جاءت اســـتجابة لـــلعديد من المعطيات لكن يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل التي تحكـــم التفاعل بين ليبيا وأفريقيا، والناظر إلى الخريطة السياسية للعالم يمكنه أن يتبين أن ليبيا تعتبر أفريقيا عمقا استراتيجيا لها .

وحتى يمكننا أن نبين حضور العامل الجغرافي في هذه الدائرة المهمة رأينا أن نقسم هذه الدائرة إلى مطلبين هما :

1 . دائرة الجوار الافريقي المباشر .

2 . الدائرة الأفريقية الكبرى .

1 . دائرة الجوار الأفريقي المباشر

كان وسيظل تفاعل ليبيا مع محيدها الأفريقي المباشر من أقوى التفاعلات السياســـية الـــتي حتمتها عوامل الجغرافيا السياسية من توافق في الجنس واللغة والديـــن . إضافة إلى التلاحم الجغرافي والتي بدورها القت بظلالها على حركية الـــتفاعل السياســـي بيـــن ليبيا والدول الأفريقية المجاورة . وليبيا هيأها موقعها الجغرافي لتكون حلقه الوصل بين الشمال في أوروبا والجنوب المتمثل في الدول الأفريقية عموما ودول النيجر وتشاد والسودان بصفة خاصة ، ولعل الشاهد على

ذلــك تجارة القوافل والتي شهدها تاريخ هذه المنطقة والتي بدورها ساعدت على نشر اللغة والثقافة والدين في ربوع أفريقيا .

وكــنا قد تحدثنا في الفصل الثاني عن أدراك القيادة الليبية لأهمية التجاور الجغرافي بين ليبيا والدول الأفريقية في جانبين هما جدلية الصراع الليبي التشادي والــذي حكــم مــنطق العلاقــات الليبية التشادية في الثمانينات وما نتج عنه من تفاعلات بين ليبيا ومعظم الدول الأفريقية المجاورة .

أيضــا معــاهدة تجمع دول الساحل والصحراء والتي تعتبر بمثابة التأمين الإستراتيجي للحدود الجنوبية لليبيا والتي كانت قد شكلت ذلك التحدي الأمني لليبيا فــي ظل وجود القوى الكبرى والقادرة على التأثير على حملة الأحداث الخاصة بالمــنطقة . ليــبيا تــنظر لهذا الحزام المجاور لها على انه مجال حيوي للحركة تســعى لاتخاذهــا منطقة جذب وتأثير للسياسة الخارجية الليبية نظرا لفراغ القوة الناشــئ فــي دول الحزام وضعف هذه الدولة من النواحي الاقتصادية والسياسية والعســكرية وجاءت حركة ليبيا تجاه دول الحزام الصحراوي نتيجة للاحباطات الــتي اصــيبت بهــا القيــادة الليبية في مجال حركتها العربية ، أي فشل الصيغ الوحدوية مع مصر والسودان وتونس وسوريا والمغرب . (23)

وتشكل حركة ليبيا في دول الحزام الصحراوي ، تحد للمصالح الغربية في المــنطقة وخاصة لأهمية الموقع الجغرافي لليبيا في أفريقيا ودورها التاريخي في نشــر الإسلام والعربية داخل القارة وازداد تخوف القوى الغربية وخاصة فرنسا والولايــات المــتحدة الامريكية من إمكانية قدرة القيادة الليبية لاستثمار معطيات الجغــرافية والــتاريخ لخدمــة علاقات تعاون عربية أفريقية اكثر استقلالية عن الغرب . (24)

لهذا سعت هذه الدول لاستنزاف القدرات الليبية في إشعال حرب تشاد التي دخلــتها ليبيا بالدرجة الأولى لتأمين حدودها الجنوبية من جهة وللاضطلاع بدور

إقليمي ، ربما كان هذا الدور اكبر من حجم ليبيا السياسي بالرغم من فراغ القوة في هذه المنطقة إلا أن تواجد القوى الكبرى في المنطقة ورغبتها في السيطرة على المنطقة هو السبب الثاني الذي جعل القيادة الليبية تتحرك في هذه الدائرة محاولة التنبيه والوقوف ضد تواجد هذه القوى.

وإدراكاً من القيادة في ليبيا لصعوبة استمرارية منطق الصراع،وخاصة مع تشاد حاولت القيادة الليبية في مطلع التسعينيات الابتعاد قليلا حسب اعتقادي عن التورط في الصراعات الداخلية والتي أصبحت المنطقة مسرحا لها سواء كان ذلك في تشاد أو السودان واللجوء إلى التسوية القانونية للمشاكل الحدودية في شريط أوزو مع تشاد ، وليبيا بتفاعلها في هذه الدائرة اصطدمت بشيئين هما :

أ . نظراً للأهمية الاقتصادية والسياسية للقارة الأفريقية وتنامي مصالح الدول الكبرى في هذه القارة كان من الأكيد التصادم بين فكر السياسة الخارجية الليبية الداعي لرفض التبعية للخارج وبين فكر القوى الكبرى ورغبتها في التحكم والسيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية

ب . التغيير وعدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة وما تولد عنه من غياب الرؤية الواضحة ربما في بعض الأحيان للأخطار التي تحيط بالمنطقة ، ولآفاق التعاون والتكامل في مختلف المجالات .

وبالرغم من ذلك كان سلوك ليبيا تجاه هذه الدائرة طوال الثلاثة عقود الماضية هادفا لتعزيز التعاون والمصالح المشتركة بما يخدم صالح شعوب المنطقة . ففي عام 1974 م تم توقيع معاهده دفاع وأمن مشترك بين ليبيا والنيجر.[25]وتمثل هذه المعاهدة سعى ليبيا الدائم لتأمين الحدود الجنوبية بالدرجة الأولى نظرا لما تمثله هذه الحدود من تحدى أمنى إذا ما استخدمت من قبل القوى الكبرى في إثارة القلاقل والمشاكل أو إذا ما استخدمت من قبل دول المنطقة ومثال ذلك ما قامت به السودان أبان حكم

النميرى بإيواء لما يسمى بالمعارضة والغرض من ذلك هو الضغط على القيادة الليبية لتعديل سياساتها . (26)

لهذا سعت ليبيا إلى تأمين الحدود الجنوبية فكان اجتماع القمة المنعقد في طرابلس في 20 / 2 / 1978 ف بين القادة الأربعة لكل من الجماهيرية العظمى ، النيجر والسودان وتشاد بمثابة الإدراك الواعي من قبل القيادة في ليبيا لضرورة تنسيق الجهود لوضع الحلول للمشاكل التي تواجه المنطقة فكانت كلمة القائد معمر القذافي في هذا المؤتمر مؤكد على أن الافارقه قادرون على حل مشاكلهم حيث أكد على ضرورة أن تسوى القضية التشادية داخل البيت الأفريقي . (27)

واستخدمت ليبيا بشكل واضح المساعدات الاقتصادية في هذه الدائرة خصوصا وذلك لمحاولة التأثير في سلوكيات هذه الدول وخاصة أن دول الحزام الصحراوي تعد من أفقر دول العالم واقلها نموا اقتصاديا ، وهدف ليبيا بالأساس من منح هذه المساعدات هو تحرير الاراده السياسية لهذه الدول من التبعية للقوى الخارجية الكبرى وذلك لخلق الشخصية الافريقيه المتميزة بهويتها السياسية والاقتصادية والثقافية المستقلة بذاتها . وفي هذا المجال سعت ليبيا لتوسيع نشاطها في الاستثمارات في هذه الدول بغية منافسة الاستثمارات الأجنبية إذا أمكن . وقد ساعد ليبيا في نهج هذه السياسة امتلاكها لعنصرين مهمين هما الموقع الجغرافي المميز والذي يجعل من ليبيا بوابة هذه الدول إلى الشمال وخاصة وان بعض هذه الدول دول مغلقة لا توجد لديها سواحل بحريه أما العنصر الآخر هو امتلاك ليبيا لثروة النفط ونجاحها في استثمار هذه الأداة الأمر الذي نتج عنه اتساع تفاعلات ليبيا مع كافة الدوائر في السياسة الخارجية وخاصة دوائر الجوار المباشر :

وقد قامت ليبيا بانتهاج نهجين في تفاعلاتها داخل القارة الافريقيه نهج يقوم على التعاون من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وسوف نأتى على ذكر ذلك في المطلب الثاني من هذا المبحث .

اما النهج الثاني هو اقامة تعاونات ثنائية مع دول القارة وخاصة دول الجوار الجغرافي المباشر . فعلى سبيل امثال التعاون بين ليبيا والجزائر والنيجر الذي نص عليه بيان مشترك صدر في (ورقلة) بالجزائر عام 1976 ف وقد انضمت كلا من مالي وتشاد لهذا البيان في 21 مارس 1977 وذلك لدعم وتعزيز جهود التعاون بين بلدان المنطقة (28).

غير ان العلاقات الليبية مع الدول الافريقية المجاورة تأثرت تأثراً بالغا باحداث تشاد بين مؤيد لسياسة ليبيا في هذا البلد الإفريقي المجاور وبين معارض لها ، فعلى سبيل المثال كان السودان في عهد النميرى معارض لسياسة ليبيا في تشاد ذلك الامر جاء نتيجة تأثير القوى الكبرى والاقليمية على موقف السودان ازاء التدخل الليبي في تشاد، هنا في هذه الاثناء حاولت ليبيا ايجاد شرعيه لتدخلها في تشاد عن طريق منظمة الوحدة الافريقية.

واجمالا يمكن القول ان علاقات ليبيا السياسية في هذه الدائرة تجسد فيها وجود العامل الجغرافي الممثل في التقارب الجغرافي الذي بدوره ساعد في التواصل السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي مما ولد تفاعلات ضخمة بين ليبيا والدول الافريقية المجاورة ، وقد استعملت ليبيا في هذه الدائرة التدخل المباشر في بعض الاحيان لحل المشاكل التي تواجهها دول الحزام الصحراوي ساعد في ذلك قوتها الاقتصادية مقارنه بهذه الدول وموقعها الجغرافي المركزي والحيوي .

وليبيا على مر ثلاثة عقود كان سلوكها في هذه الدائرة واضحا وذلك من خلال إبعاد هذه الدول قدر المستطاع على مجالات التأثير للقوى الكبرى لذلك استخدمت المساعدات الاقتصادية والمادية والمساعدات العينية في هذه الدائرة لتضمن بأن تكون هذه الدول بعيد، عن التبعية للقوى الكبرى الامر ينتج عنه استقلالية الارادة السياسية في هذه الدول مما يولد التفاعلات السياسية والاقتصادية الناجحة والمفيدة لليبيا والدول الافريقية المجاورة .واستندت ليبيا في سلوكها هذا

علــى الروابط الجغرافية والثقافية التي خلقت التواصل وجعلت التفاعل بينها وبين هذه الدول المجاورة يشتد ليشمل جميع المجالات .

2 . الدائرة الافريقية الكبرى

انطلاقــا من الاعتبارات الجغرافية لليبيا ، والتي تجعل منها بوابة لافريقيا علــى العــالم ، ووفقاً للمعطيات الجغرافية يمكن القول أن ليبيا استطاعت بحكم موقعهــا المــتميز أن تــلعب دوراً مهمــاً عبر التاريخ في ربط الصلات الدينية والــثقافية والسياســية والاقتصـــادية طيــلة مــراحل الاتصـــال بيــن العرب والأفارقة . (29)

واتســع دور ليــبيا فــي افــريقيا بعد الثورة ليشمل كافة المجالات تحقيقا للمصـــلحة المشـــتركة العربية الافريقية فقد سعت ليبيا من خلال سلوكياتها التي قــامت بهــا فــي افريقيا لتحقيق اهداف ثابتة تمثلت في محاربة الاستعمار ودعم حــركات الــتحرر الافريقية كذلك التصدي للتغلغل الصهيوني في افريقيا وكان سبيلها في ذلك ، هو دعم وتوثيق العلاقات مع الدول الافريقية في شتى المجالات ، ايضــا حظــي المســلمون في القارة باهتمام كبير سوف نأتي على ذكره لاحقا ،ساعدها في ذلك التقارب والجوار الجغرافي حيث شكلت ليبيا بموقعها الجغرافي حلقه الوصل التي كانت ومازالت تصل افريقيا بالشمال وبالشرق والغرب .

إضافة الى ذلك حققت الوفرة المالية التي اتى بها النفط في ليبيا عاملا آخر في انتشار واتساع السياسة الخارجية الليبية تجاه افريقية لتعبر عن حقائق التاريخ والجغــرافية ومصــالح الحاضــر والمستقبل ، ولتمنع تصورا كان يراود القوى الكــبرى في خلق الحاجز الصحراوي الذي يهدف بالدرجة الاولى ضد التواصل العــربي الإفريقي الذي يوحد ويخلق المصالح المشتركة والتي في الغالب ستكون حجــر عــثره فــي طــريق القوى الاجنبية الطامحة في السيطرة على الموارد والثروات الموجودة في القارة الافريقية . لهذا كان التصادم في السياسات بين ليبيا والقــوى الاجنــبية الكــبرى في العديد من الدول الافريقية ، حيث شجعت ليبيا

وســـاندت حـــركات الـــتحرر في جميع الدول الافريقية، حتى تستطيع هذه الدول التخلص من التبعية وصولا للاستقلالية السياسية والاقتصادية .

وكمـــا قلـــنا سابقا فإن ليبيا اتبعت في هذه الدائرة نهجين يقوم الاول على تعزيـــز التعاون الثنائي بين ليبيا ودول القارة. اما النهج الثاني فيقوم على تدعيم الـــتعاون فـــي مختلف المجالات عن طريق الاطار المؤسسي المتمثل في منظمة الوحـــدة الافـــريقية على سبيل المثال او تجمع دول الساحل والصحراء . ويتفق معظـــم المحلـــلين لســـلوكيات ليـــبيا تجاه الدائرة الافريقية على ان المساعدات الاقتصادية المتجسدة في المعونات والهبات والقروض كان من اهم الوسائل التي انتجـــتها السياســـة الخارجية الليبية للتأثير على جملة من القضايا في دول القارة الافـــريقية . غير ان الاستثمار المالي في أفريقيا لا يضمن فوائد اقتصادية جيده بســـبب الوضـــع الاقتصـــادي السيئ الذي تعانى منه الدول التي كانت تستهدفها المساعدات الليبية . (30)

ويـــرجع ذلـــك لرغبة ليبيا في ان تكون شريكا فاعلا ومؤثرا يحل محل القوى الاخرى غير الافريقية من جهة، ولتطويق النفوذ الصهيوني في القارة من جهة أخرى ،والذي تزايد بشكل كبير وذلك عندما ادرك الصهاينة خطورة العزلة والمقاطعـــة العربية التي كانت مفروضه على الكيان الصهيوني ولاهمية الخروج مـــن هـــذا الحصار او المقاطعة سعى الكيان الصهيوني الى استغلال وجوده في بعض اقطار افريقيا والتي تشكل قوة إستراتيجية خاصة بالاقطار المحيطة بالوطن العـــربي مثل تشاد واثيوبيا واوغندا وكينيا نظرا لما تتمتع هذه الاقطار من مواقع إستراتيجية . (31)

مـــن هنا جاء ادراك ليبيا لخطورة الوجود الصهيوني في القارة وما يمثله مـــن تهديـــد مباشر للامن الوطني الليبي. نظراً لسعي الكيان الصهيوني في اثارة المشـــاكل والقلاقـــل خاصـــة في الدول الافريقية المجاورة لليبيا . ولكي نعطي الحقيقـــة كامله لحجم المساعدات الليبية تجاه الدول الافريقية نحاول اعطاء بعض

الارقام بهذا الخصوص حتى نتلمس ضخامة المساعدات والمعونات ، سواء كانت في شكل هبات أو قروض أو معونات عينية أو مادية كذلك الاسهام الواضح لليبيا فـــي المؤسســـات والهياكل الاقتصادية الافريقية . ففي الفترة الواقعة ما بين عام 1973 الى 1977ف بـلـغ حجـم الاتفاقيـات (160) اتفاقيـه وكـانت معظم الامكانيـات تخـتص بالجانب الاقتصادي. والغرض من ذلك هو مساعدة الدول الافـريقية لـتحقيق تنميـتها الاقتصادية على اساس المشاركة التي تحقق المنفعة لـلطرفين دون تغـليب صـالح طـر ف على حساب الطرف الآخر كما شملت المساعدات الاقتصادية تقديم قروض في ذات الفترة بلغت قيمتها (441) مليون دولار إضـافة الى تقديم الهبات النقدية والمساعدات العينية والتي بلغت (223) مليـون دولار. (32)

كذلـك بلغت قيمة الهبات المقدمة لبعض الدول الافريقية خلال الفترة من 1980 إلى 1988 إفـرنجي مبـلغ (189) مـليون دولار إضـافة إلى تقديم (11.100.000) مـليون ومائة ألف طن من النفط الخام هذه المساعدات قدمت لـثلاث دول أفـريقية وهى غانا وموزمبيق وتنزانيا بلغت تكاليفها 567 . 228 مـليون دولار . كما قدمت ليبيا (11) قرضا خلال فترة الثمانينات بلغت قيمتها 448 مليون دولار منها 182.6 دولار كقروض نفطية . (33)

اضـافة الى التزام ليبيا بتقديم العديد من المساعدات العينية والمتمثلة في بـناء المستشـفيات والمـدارس والمساجد والخدمات الدوائية وتقديم المساعدات الغذائية للاقطار التي تتعرض للكوارث الطبيعية من زلازل ومجاعات كذلك تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة داخل ليبيا .

امـا على صعيد العمل داخل المؤسسات الافريقية ، فعلى مستوى منظمة الوحـدة الافريقية سعت ليبيا لتفعيل دور المنظمة في حل الخلافات والمشاكل بين الدول الافريقية ، كما التزمت ليبيا بكل ما صدر عن المنظمة من قرارات كقرار انسـحاب القـوات الليـبية من تشاد بعد ما حققت الاستقرار النسبي في فتره من

الفترات من الحرب الأهلية التشادية حيث جاء قرار الانسحاب من تشاد بناء على طلب الحكومة التشادية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وكذلك التزمت ليبيا بقرارات قمة هرارى في عام 1986 فيما يتعلق بوقف بيع ونقل النفط ومنتجاته الى جنوب افريقيا . (34)

ان ليبيا في تفاعلاتها في الدائرة الافريقية حاولت تحقيق العديد من الاهداف والثوابت في السياسة الخارجية الليبية :

1 . تطويق النفوذ الصهيوني في القارة الافريقية وذلك بربط المساعدات الليبية الممنوحة للدول الافريقية بضرورة ان تقطع هذه الدول علاقاتها مع العدو الصهيوني بهدف عزله وقد تحقق ذلك في نوفمبر عام 1973 حيث قطعت (27) دوله افريقيا علاقاتها مع (اسرائيل) . (35)

وليبيا في سلوكها تحاول ان تحقق التوافق في الرؤى والمصالح بين الأفارقة والعرب بما يضمن تحقيق الاهداف الإستراتيجية في الدائرتين العربية والافريقية لليبيا خصوصا وللعرب عموما غير ان اتجاه مصر للتسوية مع (اسرائيل) غير الكثير من المعطيات لصالح العدو .

2 . نظرا لما شكله الموقع الجغرافي من اهمية بالغة عبر التاريخ في نقل الثقافة والدين الإسلامي ، لهذا سعت ليبيا الى تقويه البعد الروحي المتجسد في الاسلام والثقافة الإسلامية داخل القارة الافريقية وسوف نأتى الى ذكر سلوك ليبيا في الدائرة الإسلامية ، غير ان هناك تداخليه تفرضها معطيات الجغرافيا السياسية لليبيا تجعلنا نعطى اشارات لهذا البعد في الشخصية السياسية للدولة في معظم دوائر السياسة الخارجية الليبية .

3 . تحاول ليبيا استثمار موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وعوامل الثقافة والتاريخ لخدمة علاقات تعاون عربيه افريقية اكثر استقلالية عن الغرب ، غير ان جهود ليبيا في القارة الافريقية تلقى

ابعادهــا القانونية التامة وهو ما حصل عندما فصلت محكمة العدل الدولية بضــرورة إخضــاع الازمة الليبية الغربية للتداول داخل اروقه المحكمة الامر الذي بعد انتصاراً لوجهة النظر الليبية للازمة .

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الليبية في الدائرة الاسلامية

يحـــدد الدكتور جمال حمدان الدائرة الاسلامية ويسميها بالهلال الاسلامي والـــذي يشـــمل الوطن العربي وافريقيا المدارية ومن البلقان حتى باكستان ومن الفالوجـــا حـــتى سينكيانج في قطاعه الغربي ، كما يشمل في قطاعه الشرقي شبه جزيرة الهند وهضبة التبت إضافة الى بنغلادش وجنوب شرق آسيا ، ويتميز هذا الموقـــع الجغـــرافي لـــلعالم الاســـلامي بأهميته الإستراتيجية على صعيد كوكبنا الأرضي (37)

الى جانب وجود اقليات في دول عديدة مثل الفليبين وفى اوروبا والولايات المتحدة الامريكية .

وباعتبار ان الاسلام جزء مهم في التركيبة السياسية لليبيا كان من الحتمي ان تكـــون سياســـة ليـــبيا الخارجية محتويه في ابعادها لبعد الاسلام ، الذي يعتبر اسلوبا للحياة والتشريع في المجتمع الليبي الامر الذي نتج عنه تولد مفاهيم ورؤى اصبحت تلقى بظلالها في محيط تفاعلات ليبيا الخارجية .

فبالرغم من التباين في الرؤى والمصالح بين دول العالم الاسلامي ، الا ان ليـــبيا من بين الدول التي سعت لايجاد منظمة او مؤسسه تتبنى الدفاع عن مصالح الاســـلام والمسلمين فكان ميلاد منظمة المؤتمر الاسلامي عام 1974 والتي جاء ميلادهـــا عـــبر سلسله من المؤتمرات كان اولها عقب حرق المسجد الاقصى في (اغسطس) عام 1969 إفرنجي .

وقـــد انضمت ليبيا لجهود الدول الاسلامية الساعية لتوحيد توجهات العالم الاســـلامي ازاء حرق المسجد الاقصى وجاء انضمام ليبيا الى المؤتمر الاول بعد قيام الثورة بحوالي عشرين يوما فقط ، ليوضح ذلك مدى سعي القيادة في ليبيا لان تقوم بدور فاعل في هذه الدائرة المهمة التي تعتبرها ليبيا رافدا مهما في توجهاتها تجاه الدائرة العربية والافريقية والشرق أوسطية و العالمية .

غيـــر انه نتيجة لضعف معظم الدول الاسلامية وكثره مشاكلها فانها تفتقر الى الآليات على المستوى الإقليمي لتكون نطاقا او نسقا فرعيا في النظام الدولي . فـــنجد ان مـــنظمة المؤتمر الاسلامي مؤسسة ضعيفة لا تملك من ادوات ووسائل التأثير والقوة شيئا يذكر ، والدليل على ذلك انها لم تقم بدور فاعل يحسب لها في حـــل الخلافات بين الدول الاسلامية [38] والمفارقة الغريبة هنا ان القوى الكبرى تـــدرك الخطـــر المستقبلي لامكانية توحد الرؤى والمصالح في الدائرة الاسلامية وهذا الامر يعطينا واقعية وفاعليه لامكانية توحد هذه الدائرة التي تجمع بينها اقوى الروابط الحياتية ، على الرغم من عدم وجود وغياب الفعل التطبيقي الذي يجسد الانتماء الى بعد روحي قوى يربط الشعوب الاسلامية . [39]

وليبيا احدى الدول الاسلامية التي تدرك الاهمية البالغة في توحد المصالح والـــرؤى داخل العالم الاسلامي في درء الاخطار التي تحيط بالمسلمين والاسلام لهـــذا ســـعت ليبيا لان تكون حاضرة في جميع التفاعلات في هذه الدائرة، فعلى صـــعيد العمـــل المؤسسي داخل هذه الدائرة ساهمت بمبلغ 360 مليون دولار في إنشـــاء المصرف الإسلامي للتنمية ،حيث يبلغ رأس مال المصرف 4 . 2 مليار دولار ، أي ان اســـهام ليـــبيا يبلغ 15 % ويأتي اسهام ليبيا بعد العربية السعودية والتي يبلغ اسهامها في المصرف (480 مليون دولار) . [40]

وقد أنشئ هذه المصرف ليخدم الدول الاسلامية وخاصة في افريقيا والتي تعـــانى مـــن مشـــاكل المجاعة والقحط وقد استهدفت المساعدات كل من غامبيا والسنغال والنيجر ومالي إضافة الى تشاد وبوركينا فاسو . ايضا قامت ليبيا بانشاء جمعيـــة الدعوة الاسلامية عام 1972 والغرض من هذه الجمعية هو نشر واحياء الحضـــارة العربية الاسلامية ، اضافة الى مد يد العون والمساعدة لكافة المسلمين في العالم ومعرفة اوضاعهم ومساعدتهم في التغلب على مشاكلهم .

وفي هـــذا الخصـــوص قامت ليبيا بمساندة حركات التحرر الاسلامية في مختـــلف دول العـــالم سواء كانت في الفليبين في اقصى جنوب شرق اسيا او في

دعوتهـــا للمسلمين في الولايات المتحدة الامريكية لان يقوموا بدورهم في نصرة الاســـلام والمســـلمين وممارســـة نوع من الضغط على الإدارة الامريكية لتعديل سياســـاتها تجـــاه الصـــراع العربي الاسرائيلي ، والذي يحتوى في مضامينه بعد الاســـلام متجســـدا ذلـــك في القدس الشريف وما يلقاه في تدنيس وطمس المعالم الاسلامية .

وليبيا بهذه الجهود تسعى لاعطاء الوضع الحقيقي والقوى للعالم الاسلامي ادراكـــا مـــنها بمواضع القوى الكامنة التي يمتلكها العالم الاسلامي والتي تبدأ من العقيـــدة الاسلامية الواحدة والتي كان لها الريادة عبر ماضي التاريخ وتقف على ضرورة استثمار الموارد في العالم الاسلامي لصالح المسلمين وقضاياهم .

ان ليـــبيا فـــي تفاعلاتهـــا في الدائرة الاسلامية حاولت ايجاد التوافق بين مفهومين هما القومية العربية والامة الاسلامية بالرغم ما يثيره العديد من الباحثين مـــن اشكالية الأولوية في العمل والسبق . وليبيا بسعيها هذا تدرك خطورة تغليب جـــانب عـــلى الاخر وتدرك ايضا ان القوى الكبرى والعدو الاسرائيلي تنظر الى الامـــة العربية والاسلامية على انها كيان واحد يجمع بينهما العديد من المعطيات والـــتي تجعـــل مـــن هذا الكيان نسيجا متماسكا اذا ما احسن استغلال الامكانيات والقـــدرات وتوظيفها لخدمة القضايا الاستراتيجية التي تجعل من الشعوب العربية الاســـلامية تكتلا قويا تعززه مقومات الجغرافيا السياسية من جغرافيا إضافة الى الانـــتماء الى رابطـــه ديـــنية وثقافيـــة واحده كان للعرب دورا رئيسيا ومهما في ارسائها .

وتعتبر ليبيا ان اكبر تحد يواجه العالم الاسلامي يكمن في الكيان الصهيوني ومايشـــكله من خطر داهم للعقيدة والمقدسات الاسلامية ، وخير دليل على ذلك ما تحدث به اريل شارون حيث قال ان اسرائيل تعطى في حركتها السياسية الأولوية لـــلدائرة الاســـلامية ، ايضا ضمن حزب العمل الاسرائيلي برنامجه الصادر عن المؤتمـــر الـــرابع للحزب عام 1986 ف فصلا عن إسرائيل والعالم الاسلامي ،

يتألف من اربعة قرارات تستهدف اختراق الدائرة الاسلامية في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية . (41)

لهـــذا سعت ليبيا دائما وفى العديد من سلوكياتها تجاه الدائرة الاسلامية الى جـذب انتـباه الحكومـات والشعوب الاسلامية لما يقوم به الكيان الصهيوني من تدنيـس لاولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين القدس الشريف وليبيا باعتبارها دوله اسلامية تدرك ما يشكله هذا التحدي من حافز قوى لكافة الشعوب الاسلامية في الوقوف ضد السلوكيات الصهيونية.

واجمالا استخدمت ليبيا البعد الروحي وهو الاسلام في سياساتها الخارجية بهـدف تنـبيه الـدول الاسلامية لضخامة الاخطار التي تواجه العقيدة الاسلامية والمقدسات الاسلامية وليبيا بجهودها الدائمة في هذه الدائرة حاولت اعطاء قضيه الصراع العربي الاسرائيلي ابعاده الكاملة غير ان بعد العروبة والاسلام في قضيه الصراع لهما الأولوية.

فالاسلام كجزء من جغرافية ليبيا البشرية فرض حضوره في تفاعلات ليبيا الخارجيـة . وذلـك لأن صانع القرار السياسي الليبي ادرك أهمية هذا البعد في تكوين شخصية الدولة السياسية ومن ثم حتمية التعامل الخارجي وفقا للمقتضيات الـتي يفرضـها هـذا الـبعد وهو ما يدلل على أهمية العامل الجغرافي عموما والعنصر البشري في هذا البعد على وجه التحديد .

المبحث الرابع

السياسة الخارجية الليبية في الدائرة المتوسطية

يعـــد البحر الابيض المتوسط من اهم المناطق الاستراتيجية والحيوية على الخارطه العالمية وذلك بحكم موقعه المتمثل في توسطه لثلاث قارات (اوروبا - افـــريقيا - اســـيا) ، إضافة الى انه يمثل عبر التاريخ مسرحا للتواصل والتنافس والصراع في العلاقات الدولية .

وبالـــنظر الى جغرافية البحر المتوسط نرى ان هناك ضفتين وهما الضفة الشـــمالية وتمـــتد مـــن اسبانيا حتى تركيا ويبلغ طول ساحل هذه الضفة حوالي (39.000) ألـــف كيلومـــتر ، أمـــا الضفة الجنوبية فإنها تبدأ من المغرب وحتى ســـوريا ، بطول (5000) كيلو متر ، إضافة إلى ان إجمالي عدد السكان في هذا الحوض يبلغ حوالي (450) مليون نسمة) . [42]

ويبـــلغ عـــدد ســـكان الـــدول العربية المطلة على البحر المتوسط حوالي 145.2 مليون نسمة غير ان هذه النفوس قابله للزيادة بشكل اكيد نظرا لنسب النمو التي تتصف بها البلدان العربية مقارنه بدول اوروبا ، إضافة الى ذلك الاختلاف والتـــباين الشديد في القدرات الاقتصادية والعسكرية بين الضفتين ، فدول اوروبا المتوسطيه متقدمة قياسا بالدول العربية .

بهـــذه المعطيات البسيطة للجغرافيا السياسية للبحر المتوسط نحاول الولوج الى معـــرفة حضـــور العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية ، باعتبار ان ليـــبيا بـــلد متوسطي يمتلك سحل طوله 1900 كيلو متر حيث تأثرت واثرت في الاحداث والتفاعلات التي حدثت في المنطقة .

فـــي هـــذا المـــبحث نحاول ان نحدد الدائرة المتوسطيه والتي تعد من اهم واخطـــر الدوائـــر التي تعاطت معها السياسة الخارجية الليبية نتيجة للاعتبارات الجغـــرافية والاقتصادية والأمنية ، حيث كانت ومازالت هذه الدائرة تشكل تحدى

فـي مختـلف الجوانب . هنا نحاول ان نقف بالتحليل على بعض التحديات التي تواجه ليبيا في هذه الدائرة وهى :

1 .التحديات الأمنية

أ . التحدي الامريكي ب . التحدي الأوروبي

2 . التحديات الاقتصادية .

3 . التحديات الثقافية .

ان الـتاريخ يعطيـنا الصـورة الواضحة لما تعرضت له ليبيا عبر سلسلة تاريخيـة ، من احداث اكدت ان اكبر واخطر التحديات الأمنية التي تعرضت لها ليبيا جاءت من البحر ، لهذا كان من الضروري توضيح هذه التحديات :

1 . التحدي الأمني الامريكي

يكتسـب البحر المتوسط اهمية كبرى بالنسبة للامن الإقليمي والعالمي على السـواء فـدول المتوسط تسعى دائما لضرورة السيطرة على هواجسها الأمنية ، لهذا كان التنافس في فرض النفوذ في المتوسط هو السمة الغالبة على معظم القوى التي حاولت السيطرة على هذه المنطقة ، والتي تعد قلب العالم . وليبيا باعتبارها بلد متوسطي يشكل تواجد القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ذلك الهاجس الأمني الذي لا تستطيع اغفاله في جميع تفاعلاتها في هذه الدائرة ، فليبيا تـدرك جيـدا ان العديد من الأنظمة العربية وغير العربية (اوروبا) هي ما بين خائفـة ، او مرعوبة او مخترقه او تابعه ، من القوه الاعظم المسيطرة حاليا على النظام العالمي - وهى الولايـات المتحدة الامريكية . (43)

إلى جـانب ذلك تدرك أيضاً أنها مطموع فيها لاعتبارات جغرافية موقعها المركزي في هذه المنطقة ولاعتبارات اقتصادية تتمثل في النفط الليبي وما يشكله مـن أهميـة استراتيجية تضاف إلى موقع ليبيا الجغرافي هذه الثنائية بين الموقع

الجغـــرافي والثروة النفطية ، اعطت لليبيا اهميه بالغة في التخطيط الإستراتيجي لـــلقوى الكبرى فكان الصراع الليبي الامريكي ،قد بدأ عندما قامت الثورة باجلاء القواعـــد الامـــريكية عـــن ارض ليـــبيا بالرغم ما للصراع بين ليبيا وامريكا من مرجعيه تاريخية تعود إلى إبان حكم يوسف باشا لليبيا وما مثله من تحدى للوجود الامريكي في المتوسط .

ان المواجهة الفعلية بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية قد بدأت منذ عام 1973 إفـــرنجي حيـــث ادت مجموعة من الظروف والاحداث الى نمو وتصاعد وتيـــرة الصـــراع بيـــن ليـــبيا والولايـــات المتحدة الامريكية وقد يكون للمواقف والســـلوكيات الليـــبية تجـــاه مختلف الدوائر السياسية سواء كانت الدائرة العربية والافريقية ، او في الدائرة المتوسطية السبب الرئيسي في تصاعد وتيرة المواجهة، ذلـــك لان الســـلوكيات الليبية يمكن وصفها بالاستقلالية والمعاداة لسياسة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة .

وكـــنا قد اشرنا في الفصل الثاني من الدراسة الى ادعاء الولايات المتحدة الامـــريكية ، بدوليـــة المياه في خليج سرت وما يشكله هذا الادعاء من تحد امني وإستراتيجي لليبيا ، وأن السلوك الليبي تجاه هذا الادعاء جاء من خلال ما اصدره مجلس قيادة الثورة في ليبيا ، من بيان يوضح خضوع خليج سرت للسيادة الليبية . وقد تصاعد التحدي الأمني الامريكي اثر المواجهات العسكرية المنقطعة ابتداء مـــن عام 1973 مرورا بعامي 1981 ، 1986 إفرنجي . والمتمعن في الاحداث يلاحـــظ تـــزامن هذه المواجهات بالدور الذي لعبته ليبيا في جميع الدوائر . ففي الدائـــرة العـــربية كان لليبيا المواقف والسلوكيات التي تقف ضد مصالح اسرائيل والولايات المتحدة وكذلك الحال في الدائرة الافريقية ، فكان من الطبيعي ان تقوم الولايـــات المتحدة الأمريكية بخلق تهديدات امنية لليبيا ، حتى يتسنى لها الحد من طموحـــات وتأثيـــرات ليبيا في مختلف الدوائر . الى جانب ذلك تعتبر الولايات المتحدة الامريكية ليبيا من الدول (المفتاح) في منطقة حوض المتوسط (44) لهذا

ازداد اهــتمام الولايات المتحدة بليبيا عقب الثورة ، وخاصة ان ليبيا اصبحت لها سياســة مســتقلة استطاعت استثمار الموقع الجغرافي والموارد لخدمة قضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فكان من الطبيعي ان تسعى الولايات المتحدة بشــتى الطــرق والوسائل إلى فرض وجودها في المتوسط ومن ثم التأثير على توجهات وسلوكيات دول المتوسط .

وحيــث ان ليبيا احدى الدول المتوسطيه التي تتمتع بموقع إستراتيجي على خارطــة الصراعات الدولية وذلك لان موقعها يؤهلها لتكون قاعدة متقدمة لوجود أمــريكي في مواجهة المنافس الأوروبي في المنطقة في حالة السيطرة واخضاع الإرادة السياســية في ليبيا لمنطق الاستراتيجية الامريكية ، الى جانب ذلك تدرك امريكا اهمية موقع ليبيا الجغرافي في تدعيم حركتها في الدوائر العربية والافريقية والشــرق أوسطية ، لهذا كان التصادم والتأزم في العلاقات الليبية والامريكية هو الســمة الــبارزة خــلال ثلاثة عقود، لكن ربما اكون على صواب في قولي ان المصــالح الامــريكية فــي ليــبيا والتنافس الأوربي الامريكي الذي سوف تحمله المرحلة القادمة من تطور النظام الدولي في الاستحواذ على الامكانيات والأسواق المتوسطيه وخاصة ليبيا لانها من الدول الغنية في حوض المتوسط وسوق تجاريه مهمة ، حيث بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي لليبيا في عام 1999 (40 . 2) بليون اورو ، اما صادرات ليبيا للاتحاد الأوروبي فقد بلغت (96 . 5) اورو في نفس العام . (45)

مــن جهــة اخرى قد تعمل على تنقية اجواء العلاقات بين ليبيا والولايات المــتحدة واوروبا والدليل على ذلك هو التنازلات والتباينات في المواقف السياسية من قبل الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية تجاه قضيه لوكربى .

ب . التحدي الأمني الأوروبي

ربما تكون معاهدة وستفاليا عام 1648ف قد وضعت حدا للحروب الدينية في اوروبا وساهمت في بروز الدولة القومية والتي بدورها لم تنه الصراع داخل

القـــارة الأوروبية ، فالحرب العالمية الاولى والثانية كانت شرارتها في اوروبا ، غيـــر ان بـــروز الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عالميه كبرى بجانب الولايات المتحدة وتلاشى زمن السيطرة الأوروبية والتي كانت تتجسد في بـــريطانيا وفرنســـا وربما المانيا في بعض الاحيان، فمع بروز الاتحاد السوفيتي كقـــوة عالميه منافسه للولايات المتحدة استطاعت امريكا ادخال اوروبا الغربية في خـــلق الـــتوازن الدولي مع الاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية وقد استغل القطبان التشـــظي والانقســـام الموجود في اوروبا ، لهذا تم انشاء حلفي الأطلسي وارسو وذلك لتوفير الغطاء الأمني لكل من الطرفين في هذه المنطقة وفى العالم باسره .

وبالـــرغم من حاجة أوروبا للمظلة الامنية الامريكية فيما مضى ، الا انها حـــاولت ابتداء من عام 1973 إفرنجي اثر الصدمة النفطية والتي اعطت امكانية وصـــول العـــرب الى عمـــل مشترك يكون من شأنه الضغط على القوى الكبرى لتعديل سياساتها ازاء الصراع العربي الاسرائيلي وأن تدفع باتجاه الحوار العربي الأوروبي ، الا ان جملة من المعطيات، داخل وخارج القارة الاوروبية حالت دون الوصول إلى أي صيغة من صيغ التكامل العربي الأوروبي .

ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال خطر الشيوعية واستفراد الولايات المتحدة الامريكية باستثمار نجاحات حرب الخليج الثانية بدأت اصوات في اوروبا تدعو الى التطلع للمتوسط بامكانيات دوله وسوقه المهمة ، وذلك في مقابل الشرق أوسطية التي دعتها اليها (اسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية في المنطقة .

وليـــبيا احدى الدول التي تشجع بان تقوم اوروبا بدورها ، كقطب محتمل على الساحة الدولية ، ومنافسا للقطب الامريكي ، لذلك كانت وما زالت ليبيا تدفع باتجـــاه تكامـــلية وتـــبادليه اقتصادي وسياسية ، يكون من شأنها مراعاة مصالح الطرفين ، مستقلة قدر الامكان عن النفوذ والسيطرة الامريكية .

وادراكـــا من صانع القرار السياسي الليبي ، بأن قاعدة الامن في المتوسط هي الاساس المتين الذي تقوم عليه التعاونات بين دول المتوسط ، سعت ليبيا دائما الى ضـــرورة ابعاد المنطقة عن سياسة الاستقطاب في ظل القطبية الثنائية او في ظل الاحادية القطبية ، لهذا نادت بحياد مالطا وقد وقعت معاهده تعاون وامان لمدة خمس سنوات ، حيث اصبح المطلوب من ليبيا في هذه المعاهدة الدفاع عن مالطا في حالة طلب حـــــكومتها لذلك . (46)

ويـــرجع ســـلوك ليـــبيا هذا الى التجاور الجغرافي ، اذ يشكل موقع ليبيا الجغرافي على المتوسط ، ضرورة بان ينعم حوض المتوسط بالامن والاستقرار ، لكـــي يســـهل ويساعد على التواصل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين دول المتوسط .

لكـــن رؤية اوروبا للامن المتوسطى ، يغلب عليها طابع المصالح الخاصة للدول الأوروبية، دون النظر بجديه للهواجس الامنية التي تواجهها الدول العربية عموما وليبيا على وجه الخصوص ولاستمرارية وبقاء الحلف الأطلسي واستمراره فـــي الاضـــطلاع بمهام الامن في منطقة البحر المتوسط واوروبا ، حيث اضيفت مهـــام جديـــده للحـــلف تقوم على افتراض عدو جديد في الجنوب ويتوجب على الاطلسي حماية الشمال منه ودرء الخطر عنه بما يمكن الولايات المتحدة من بسط ســـلطاتها المطلقة على حلف شمال الاطلسى ، وبالتالي تحجيم أي إمكانية لانشاء نظـــام دفـــاعي أوروبي فعال ومستقل ، قد يقود في النهاية الى تمكين اوروبا من استعادة مقدرتها الدولية . (47)

وبالفعل فان الحلف الأطلسي قيد اوروبا في جميع تحركاتها داخل وخارج القـــارة الأوروبيـــة وجعلها تابعة للسياسة الامريكية ، لهذا ما زالت تسعى اوروبا للوصول الى سياسة خارجية وامنيه مشتركة . (48)

ومع ذلك كثفت اوروبا تفاعلاتها في المتوسط ، جاء ذلك بصوره واضحة بعد تمكن الولايات المتحدة من وضع يدها على الخليج العربي ومنطقة الشرق الاوسط ، غير ان صيغ اوروبا للامن في المتوسط موجهه بالاساس للتأثير ولاخضاع دول المنطقة للمنطق الأوروبي الساعية للاستئثار بامكانيات دول المتوسط .

وليبيا باعتبارها بلد متوسطي ارتبط بهذا الفضاء عبر تاريخ حافل من الاحداث والتفاعلات ، تدرك جيدا ان اوروبا لها مطامع في دول جنوب المتوسط، ونظرا للموقع الجغرافي المميز لليبيا واحتواء اراضيها على النفط ، وهو عصب الحياة في العالم الغربي، كان وما زال الهاجس الأمني الليبي من اوروبا ، هو المحرك لسلوكها ازاء تحركات اوروبا في المتوسط .

فعلى سبيل المثال كان لليبيا ، موقفا واضحا اتجاه اتفاق فلورنسا في (نوفمبر) 1996 إفرنجي ، والمتعلق بتشكيل قوات للتدخل السريع ، حيث عارضت ليبيا بشدة هذا الاتفاق واعتبرته عملا عدوانيا يمس بسيادة الدول المغاربية ، وتحد امني خطير لها، من هنا قامت ليبيا بالعديد من الاتصالات مع الدول المغاربيه محاولة التنبيه لخطورة هذا المشروع ، وذلك سعيا منها للوصول الى تصور موحد ازاء هذا التحدي الأمني .

ان التحديات الامنية في المتوسط عديده ومتشابهة وخطيرة ، فالمتوسط فضاء فوضوي تشتد فيه الصراعات والنزاعات . والصراع العربي الاسرائيلي صراعا له تجلياته القوية والتي تشكل عاملا في الدفع والنهوض بالعلاقات الليبية الأوروبية وفى نفس الوقت عائقا في سبيل هذا التواصل الذي تحتمه عوامل الجغرافيا والتاريخ الى جانب العديد من الصراعات ، كالصراع اليوناني التركي والحرب الأهلية في يوغسلافيا . إضافة الى العديد من التحديات الأمنية الاخرى المتمثلة في انتشار الأسلحة النووية في منطقه المتوسط والتي تعد بمثابة التهديدات المباشرة للدول التي لا تملك ترسانة نووية رادعة، فالعدو الصهيوني يعتبر التهديد

الاكـــثر بـــروزا في هذه المنطقة نظرا لما يشكله من تهديد مباشر للدول العربية وليبيا على وجه الخصوص .

والمقاربــــة المهمـــة هنا حضور الولايات المتحدة وقدرتها في التأثير على معظم الصراعات الداخلية في حوض المتوسط وحتى اوروبا على وجه التحديد ، هــذا الامـــر يظهـــر عجـــز اوروبا في حل مشاكلها حتى الان بعيدا عن الحليف والمنافس الامريكي ، ومثال ذلك ما حدث في يوغسلافيا .

واخيـــرا يمكن القول ان التحدي الأمني لليبيا في المتوسط يكمن في المثلث الإستراتيجي (اسرائيل ،امريكا،دول اوروبا) هذا المثلث شكل ويشكل عامل قلق وعـــدم استقرار في المتوسط ، فهناك حسب اعتقادي توافق مصالح الى حد كبير بالـــرغم من احتماليه وحتمية التنافس مستقبلا ، الا ان المواقف والسلوكيات داخل هذا المثلث تكاد تكون نابعة من رؤية واحده والدليل على ذلك هو نجاح الولايات المـــتحدة بالضغط على الحلفاء الاوروبيين بضرورة عزل ليبيا سياسيا ودبلوماسيا تحـــت مشـــروع مكافحـــة الارهاب وهو ما اقره وزراء خارجية المجموعة في 1986/4/21 ف .

ولهـــذا كـــانت سياســـة ليبيا في المتوسط نابعة من الدعوة بضرورة تحييد مـــنطقة الـــبحر المتوســـط ، وليس ادل على ذلك من تشجيع ليبيا لموضوع حياد الجـــزر المتوســـطية ، كمالطا وقبرص ، حيث قامت ليبيا بتزويد مالطا بالنفط . كذلـــك عرضـــت على وزير الخارجية المالطية (منتوف) مبلغ 25 مليون دولار عـــلى الأقـــل ان نجح في إقناع الحكومة البريطانية على توقيع معاهدة أو اتفاقية يكـــون مفادها عدم استخدام جزيرة مالطا كقاعدة عسكرية لاجتياح الدول العربية (49) وياتي هذا السلوك في إطار ادارك القيادة الليبية لضرورة خلو منطقة المتوسط من الاساطيل والقواعد الأجنبية، حتى يكون المتوسط بحيرة سلام واستقرار .

2 . التحديات الاقتصادية

تعتــبر ليبيا من الدول التي تخضع في قاعدتها الاقتصادية لسيطرة النفط ، هــذا الامر جعل من الاقتصاد الليبي اقتصادا هشا ومعرضا للضغوط والتأثيرات الخارجية ، وحيث ان ليبيا دوله متوسطيه حتم عليها موقعها الجغرافي ، ان يكون لها تبادلاتها التجارية الضخمة مع دول اوروبا والتي بدورها سعت وتسعى دائما لتكون تكتلا اقتصاديا سياسيا يضمن لها الصمود والبقاء امام الاقطاب والتكتلات التي ترسم ملامحها في هذا القرن .

لهــذا عرضت اوروبا مشروعها في الشراكه الاقتصادية على دول جنوب المتوسط ، وقد اتفق معظم المحللين لمشروع برشلونه على انه يصب في النهاية لمصــلحة توحد اوروبا، وبروزها كقطب فاعل على الساحة الدولية ، ويمثل هذا العــرض اختراقا اقتصاديا فالشراكه الاقتصادية التي تطرحها اوروبا على دول جــنوب المتوســط تهــدف الى ايجــاد منطقة تجاره حره بالسلع المصنعة (أي مــنتوجات الصناعات التحويلية) .(50) والذي تتقدم فيه دول اوروبا على الدول العربية ، اضافة الى ذلك ، فمؤتمر برشلونه يغفل ويسقط ليبيا من اتفاق الشراكه حيــث لم تقدم الى ليبيا الدعوة لحضور المؤتمر مع انها تملك شاطئ طويل يبلغ 1900 كيلو متر وترتبط بدول اوروبا بتبادلات تجاريه ضخمة . (51)

وعــدم دعوة ليبيا لحضور مؤتمر برشلونه ، تزامن مع التصعيد في ازمة لوكــربى والــتي عزلت ليبيا عن المحيط الأوروبي بفعل الإرادة الامريكية التي تمتــلك من وسائل التأثير التي تجعل من دول اوروبا تسبح في الفلك الامريكي ، هذا من جهة ، اما من جهة اخرى فان مطالب الشراكة حسب ما ورد في مؤتمر برشلونه تشكل تحد اقتصادي لليبيا اذا ما تم دخول ليبيا ضمن اطار الشراكة وهو ما يفرضه واقع التفاعلات في هذه الدائرة ، فالتحديات الاقتصادية لليبيا تكمن في الآتي :

1 . القاعدة الاقتصادية للصادرات الليبية لا تشمل صناعات تحويلية تستطيع منافسه الصناعات الأوروبية فالنفط هو الاساس في الصادرات الليبية لاوروبا ، وحتى هذه المادة تخضع لظروف ومؤثرات خارجية تجعل اسعارها منقلبة ، الامر الذي يلقى بظلاله الاقتصادية على ليبيا .

2 . هناك شروط تفرضها الدول الأوروبية من خلال وثيقة الشراكه وهى تتعلق بخصخصة القطاع العام في الدول العربية ، هذا يعنى المساس بسيادة الدول الداخلة في الشركة .

3 . تنظر دول اوروبا الى ليبيا على انها سوق استهلاكية مهمة وحيث ان احدى اسس الشراكه تقوم على حرية التجارة فمن الطبيعي ان تلقى الصناعات الليبية صعوبة في المنافسة مع مثيلاتها من الصناعات الأوربية .

4 . ليبيا تعانى انكشافا اقتصاديا تجاه دول اوروبا فاعتماد ليبيا بشكل رئيسي على الواردات الأوربية وخاصة السلع الأساسية يخلق تبعية اقتصادية لليبيا تجاه دول الاتحاد الأوروبي لهذا رأت ليبيا في قمة برشلونه مؤتمرا لتكريس السيطرة والهيمنة على الأسواق والمقدرات في المنطقة التي تعد من اهم واخطر المناطق على الساحة الدولية ، ولكن بحكم الموقع الجغرافي لليبيا وحجم التبادلات التجارية بين ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي ، قد يتم دخول ليبيا كعضو في اتفاقيه الشراكه في المتوسط وخاصة بعد ما تم تسويه أزمة لوكربى والتي بدورها فتحت مجالات للحوار والتعاون مع مختلف دول اوروبا . فليبيا باعتبارها بلد متوسطي لا تملك الا التفاعل مع الاحداث التي تجرى في المتوسط بالرغم من أنه في بعض الاحيان قد تشكل لها هذه الاحداث تحديات عديدة ، فالمصالح الليبية مع دول اوروبا كثيرة ومعقده ، إضافة الى ليبيا نأمل بان يكون لاوروبا مواقفها المستقلة ازاء القضايا الاستراتيجية في الساحة الدولية وفى المتوسط على وجه

الخصـــوص لهذا كان لليبيا علاقات جيده مع فرنسا نظرا لسعى فرنسا لاستقلالية الدور الأوروبي عن الهيمنة الامريكية .

3 . التحدي الثقافي

ان ظهـــور الاســـلام وانتشــــاره في القرنين السابع والثامن غير الى الابد الجغـــرافيا السياســـية والدينية لحوض المتوسط . (52) فقد اصبح المتوسط مكانا لالـــتقاء الحضـــارة العربية الاسلامية والحضارة الغربية . هذا الالتقاء ولّد سبل للتواصـــل والصـــراع عـــبر التاريخ والشاهد على ذلك الحملات الصليبية التي تعرض لها الوطن العربي ، ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر . غير ان النظرة الصراعيه للدول الغربية تجاه الدول العربية والتي تمثل المحور في العالم الاســـلامي استمرت لكن بطرق اخرى وذلك لسيطرة العالم الغربي على وسائل الـــثقافة ، والـــتي اصبحت تشكل تحد للخصوصيات الثقافية للدول المستقبلة لهذه التقـــنيات ، وهـــو ما درج على تسميته (بالعولمه) وهذا يعني ان الانسيابية في الـــثقافة تحـــدث هنا من الشمال الى الجنوب ، أي من الدول المتقدمة الى الدول الساعية للنمو . (53)

ونـــتيجة لذلـــك ادركت ليبيا بوصفها من الدول التي تؤكد دائما على حفظ وصـــيانة الخصوصـــيات الـــثقافية للدول الساعية للنمو عموما وللوطن العربي خصوصا على خطورة التحديات الثقافية التي تواجه هذه الدول . ونتيجة لادراك الـــدول الأوروبيـــة لخطـــورة واهمية المكون الثقافي للشخصية السياسية للدول المتوسطيه وخاصة الدول العربية تضمن مشروعها في برشلونه البعد الثقافي وقد ضـــمن فـــي هـــذا الشأن ضرورة التأكيد على ان الحوار والاحترام بين الثقافات والاديـــان ضـــروريان للتقارب بين الشعوب ، هذا ما يفهم من المدلول الظاهري للعرض الأوروبي ، ورؤيته للبعد الثقافي في تدعيم العلاقات في المتوسط ، غير ان الواقع يؤكد ان الدول الأوروبية بعرضها للبعد الثقافي، تحاول وتسعى لاحتواء

اهم المقومات في الشخصية السياسية للدول العربية ، هذا الواقع يجعل ليبيا تؤكد دائمــا عــلى ضرورة التشبث ، بالاصول والثقافة العربية الاسلامية في مواجهة الغــزو الــثقافي الغربي،ويظهر ذلك من خلال المواقف والرؤى التي عبر عنها صــانع القــرار السياسي الليبي في العديد من المرات فمنع الكتابة باللغة الأجنبية عــلى الشــوارع والمحــلات التجارية في ليبيا تعبيرا عن اصرار صانع اقرار بضــرورة التمســك باللغة والثقافة العربية ، ناهيك عن اصرار ليبيا على ابراز اللغة العربية في كافة المحافل الدولية وهذه الإجراءات تأتي ضمن مواجهة الغزو الــثقافي الغربي ، والذي يستهدف الانسان في جوهره وعلاقاته بالمكان والزمان والــتاريخ . إضــافة الى ذلــك فان ما تعرضه اوروبا من تعدديه حزبية ، وفقا لــلديمقراطية الغــربية يمثل تحديا للفلسفة الليبية حيال مسألة الديمقراطية المبنية اساسا على نص قران كريم (وأمرهم شورى بينهم) . (54) صدق الله العظيم .

يتجلى حضور العامل الجغرافي في هذه الدائرة المتسعة ، بوصف ان ليبيا دولـه تقع في قلب الاحداث الدولية وهى همزة الوصل بين مجموعه من الدوائر السياسية ، إضافة الى ثروتها النفطية والتي زادت من الميزة الاستراتيجية للموقع الجغــرافي لليبيا ، مما ادخل ليبيا ضمن المخططات الاستراتيجية للقوى الكبرى ســواء كــان ذلك اثناء الحقبة الاستعمارية المتمثلة في ايطاليا الفاشية او في ظل السيطرة الأجنبية في عهد الحكومة الملكية إضافة الى وضع ليبيا في ظل القطبية الثنائية مرورا بمرحلة الاحادية القطبية

فليــبيا على مر التاريخ كانت بمثابة الحلقة التي تسعى اليها الدول الكبرى لــتكمل بهــا سيطرتها على سلسلة المناطق الاستراتيجية على الخارطه العالمية. وذلك نظرا لموقعها الجغرافي ، جاء احتلال ايطاليا ليبيا ليوضح اهميه موقع ليبيا لوصــل ايطاليا بمستعمراتها في افريقيا ، ايضا التقسيمية التي سادت بعد الحرب العالميــة الثانية على ارض ليبيا توضح اهمية موقع البلاد للدول الغربية فاستئثار فرنســا بالجنوب يعطيها فرص التواصل مع مستعمراتها في عموم افريقيا. ايضا القــرب الجغــرافي لــبرقه من مصر والمستعمرات الإنجليزية في الشرق جعل بريطانيا تولى اهتماما بهذه المنطقة ، اما الولايات المتحدة فبقاءها في غرب ليبيا يمكــنها الســيطرة عــلى اهم المواقع التي تستخدمها الولايات المتحدة في بسط هيمنتها ومنافستها ضد اقطاب محتمله على الساحة الدولية

مــن هــنا نستطيع الولوج لفهم اهمية وحضور العامل الجغرافي في هذه الدائرة من خلال عرضنا لهذه النقاط وهى على النحو التالي :

1 . تأثيــر عوامــل الجغــرافيا السياسية على سلوك ليبيا في ظل القطبية الثنائية

2 . سلوك ليبيا في منظمة الدول المصدرة النفط

ان الموقع الجغرافي لليبيا وثروتها النفطية ، ادخلتا ليبيا ضمن المخططات الاستراتيجية للقوى الكبرى فالاتحاد السوفيتي كان يسعى للحصول على موطئ قدم على المتوسط منذ استقلال ليبيا وخصوصاً عندما طرد السوفييت من مصر عام **1972** إفرنجي سعى بقوة الى ان تكون ليبيا بديلا ، يسمح له بالحصول على امتيازات عسكرية واقتصادية ، وخاصة ان ليبيا احدى الدول التي لا تكلف الخزينة السوفيتية شيئا ، فليبيا دوله لها القدرة على الايفاء بالتزاماتها المالية تجاه مجالات التعاون بين ليبيا والاتحاد السوفيتي .

اما موقع ليبيا في التخطيط الإستراتيجي السوفيتي ، فيكمن في ان السوفيت يسعوا الى اكمال مثلث العلاقة الإستراتيجي في القارة الافريقية والذي يضم ، (موزمبيق ، انغولا ، ليبيا) ، ايضا تحقيق الحلم السوفييتي في الوصول الى الشواطئ الدافئة في المتوسط ، وذلك لمواجهة الحلف الأطلسي .

لكن نتيجة لادراك صانع القرار السياسي الليبي ، لخطورة وضع ليبيا ضمن الاستراتيجية السوفيتية ، في صراعها مع القطب الامريكي ، جعلها تصر دائما على وضعيه تمكنها من تجنب، أي التزامات تجاه ظاهرة الصراع بين القطبين .

وبالرغم من حاجة ليبيا للسلاح السوفيتي ، الا ان السوفيت لم يستطيعوا الضغط على ليبيا لتبنى مواقف وسلوكيات تساعد السوفيت في مواجهتهم للقطب الامريكي . فالاستراتيجية السوفيتية تقوم على امداد دول العالم الثالث بصفقات من السلاح باعتباره اهم ادوات الدبلوماسية السوفيتية لكسر تبعية هذه الدول للغرب وخلق نمط جديد من التبعية ، اضافة الى بناء شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذه الدول على اساس من المصالح المتبادلة لكل طرف ، كذلك اشاعة تضامن إيديولوجي غامض مبني على أساس العداء للاستعمار والإمبريالية، فضلا عن الالتقاء حول افكار التغيير الثوري والاشتراكية . (55)

وبالـــنظر الى جغــرافية ليـــبيا السياسية نرى مدى ما وفرته من معطيات جعلت للسياسة الليبية استقلالية .فموقع ليبيا الجغرافي حتم عليها ضرورة التبادل التجاري والاقتصادي مع الدول القريبة منها (اوروبا) ، ايضا اعطى النفط لليبيا القـــدرة فـــي ان تحدد علاقاتها بالاتحاد السوفيتي على اساس انه صديق وليس حليف ، الامر الذي نتج عنه اتسام السياسة الخارجية الليبية تجاه الاتحاد السوفيتي بالـــندية بالـــرغم مـــن حاجـــة ليبيا لمواقف وسلوكيات الاتحاد السوفيتي الداعمة والمؤيدة للقضايا الاستراتيجية لليبيا وللوطن العربي ولدول العالم الثالث .

وحسب ما ارى ان مواقف الاتحاد السوفيتي ، لم تكن تتصف بالجدية تجاه قضيه الصراع العربي الاسرائيلي . لهذا سعت ليبيا دائما الى تفعيل دور الاتحاد السوفيتي تجاه القضايا التي تمس المنطقة العربية ، وبالرغم من ذلك فان الاتحاد الســـوفيتي وفـــر لليـــبيا نوعـــا من الضمان ، فلولا وجود الاتحاد السوفيتي ،لما اســـتطاعت ليـــبيا ان تتدخل بهذه القوة التي تدخلت بها في تشاد ، ايضا العدوان الامريكي في مراحله المتعاقبة ، ابتداء من 1973 الى عام 1986 إفرنجي اتصف بالمحدوديـــه لعـــدة اسباب منها اصرار ليبيا على المواجهة مهما كانت النتيجة ، اضـــافة الى وجود الاتحاد السوفيتي كقطب فعال على الساحة الدولية له مصالح كـــبيره فـــي ليـــبيا وصفوة القول ان ليبيا بادراكها لاهمية جغرافيتها السياسية ، حـــاولت دائما ان تكون لها سياستها المستقلة عن الاتحاد السوفيتي ، بالرغم من حجم العلاقات الدبلوماسية والعسكرية ، حيث بلغت قيمة الصادرات السوفيتية من الاســـلحة الى ليـــبيا ابـــتداء مـــن 1971 وحتى عام 1985 إفرنجي مبلغ وقدره (17000) مليون دولار. (56)

أمـــا سياســـة ليبيا تجاه الولايات المتحدة ، فإنها اتسمت على طوال ثلاثة عقـــود بالصراع والتنازع فمنذ جلاء القواعد الامريكية ، عن ليبيا في (يونيو) 1970 إفرنجي ، تحددت العلاقات الليبية الامريكية ، على اساس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . (57)

غيـــر ان التخطيط الإستراتيجي الامريكي ، كان يطمح في السيطرة على ارض ليـــبيا عـــلى طريق الشركات العاملة في قطاع النفط من جهة وللنفاد من داخـــل ليـــبيا لافـــريقيا ، وذلـــك لمنافسه الوجود الفرنسي في افريقيا حيث يوفر موقـــع ليـــبيا الجغـــرافي لهـــذه الاســـتراتيجية مبتغاها في الوصول الى افريقيا من جهة اخرى .

لكـــن بادراك القيادة في ليبيا لابعاد الاستراتيجية الامريكية جعلها تقدم في ثـــاني خطواتها على تأميم النفط باعتباره اداه مهمة في صنع الشخصية السياسية لـــلدولة الليبية وبالتالي عنصر قوه يضاف الى عناصر القوه العربية في مواجهه امريكا والعدو الاسرائيلي.(58)

من هنا اصبح منطق الصراع يفرض نفسه في العلاقات الليبية الامريكية ، فليبيا دوله تستجيب في سلوكياتها لمحددات جغرافيتها السياسية المتجسدة في كامل ابعادهـــا والـــتي اشـــرنا اليها في تحليلنا في هذا الفصل ، الامر الذي لا يروق لـــلولايات المتحدة ، وخاصة ان منطق سياستها يقوم على الظفر باموال الاغنياء وجعـــل الفقراء يطلبون الحماية على حد تعبير مادلين اولبيرايت وزيرة الخارجية الامريكية ****.

ويـــرجع سلوك ليبيا هذا الى ضرورة الابتعاد عن سياسة الاستقطاب التي كـــانت ســـائدة في ظل الثنائية القطبية ، غير ان ليبيا ، سعت دائما الى ان يكون للاتحاد السوفيتي ، السياسة المناصرة والمؤيدة للقضايا الاستراتيجية لليبيا ، ايضا كـــان لليبيا سلوكها الواضح تجاه الولايات المتحدة التي ترغب في السيطرة على مقـــدرات الشـــعوب ومســـاندتها للكيان الصهيوني ، الذي يشكل التهديد المباشر لـــلوجود العـــربي ، لهذا رفضت ليبيا المضي في فلك السياسة الامريكية ، أيضاً الصدام الذي حصل جراء ادعاء الولايات المتحدة بدولية المياه في خليج سرت .

أمـــا بالنســـبة للسلوك السياسي الليبي تجاه فرنسا والتي كان احد محدداتها الموقع الجغرافي لليبيا فالتواجد الفرنسي في تشاد شكل تهديدا مباشر لليبيا ، نتيجة للـــتجاور الجغرافي والصلات الثقافية والدينية والتاريخية بين ليبيا وتشاد ، الامر الذي ادى الى سوء العلاقات بين ليبيا وفرنسا .

ولكـــن فـــي المقـــابل نلاحـــظ تشجيع لبيا لفرنسا ، في ان تقود الاتحاد الأوروبـــي بعيدا عن الهيمنة الامريكية ، وبالتالي ظهور قطب يستطيع التأثير في جمله من المعطيات على الساحة الدولية على وجه العموم ، وفي منطقه المتوسط عـــلى وجه الخصوص ، فظهور القوه الأوروبية ربما يخفف من حدة القيود التي وضعتها السيطرة الأحادية للولايات المتحدة على التفاعلات في الساحة الدولية .

وبالرغم من ذلك ، عملت ليبيا على ان يكون لمنظمة عدم الانحياز ، دورا مهمـــا عـــلى الساحة الدولية ، ايمانا منها بضرورة انشاء كيان يجمع دول العالم الثالث ، بعيدا عن التنافس بين القوى الكبرى ، يعطى لدول العالم الثالث ، امكانية الاستقلالية في اتخاذها لقراراتها السياسية وبمعزل عن تأثير القوى الكبرى ، لهذا ســـعت ليبيا ، ان يكون لها الحضور القوى في هذه المنظمة والتي تعبر عن مبدأ مـــن مبادئ سياسة ليبيا الخارجية تجاه القوتين العظمتين في ظل الثنائية القطبية ، او في ظل الأحادية المتمثلة في الولايات المتحدة .

2 . سلوك ليبيا في منظمة الدول المصدرة للنفط

يعتـــبر النفط اهم الموارد التي تحويها الأراضي الليبية ، لهذا كان له دور مهم في تنمية وتحديث المجتمع الليبي ومن تم اعطاء ليبيا تلك القوة السياسية التي مكنـــتها فـــي ان تـــلعب ادوارا مهمة في مختلف الدوائر السياسية لهذا كان من الحـــتمي، الـــتخطيط لهذه المادة وفق إستراتيجية تضمن لليبيا ان يكون لها وزن سياسى اقتصادي في المجتمع الدولي

لهـــذا حرصت ليبيا على الحضور والمشاركة بفاعليه في جميع مؤتمرات منظمة الاوبك وكانت تستهدف منها تحقيق الآتي :

1 . محاولة جعل النفط اداه للضغط على الدول الكبرى

2 . جعـــل اســـعار النفط تتحدد وفق رغبات البائعين وليس وفق رغبات المستهلكين

3 . احترام حصص الانتاج المخصصة لكل دوله وعدم تجاوزها

4 . حث الدول الاعضاء على عدم استنزاف الموارد النفطية

وحتى يتم تحقيق هذه الاهداف كان لليبيا السلوك الواضح الذي يتعامل مع هـــذه المادة وفق إستراتيجية تعطى لهذه المادة كافة ابعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتي بدورها تعكس قوة الدولة الليبية .

ففـــي عام 1973 قامت ليبيا بتأميم الثروة النفطية ، بنسبة 51 % للجانب الليبي كحد أدنى و 49 % للشركات الأجنبية كحد اقصى (59) .

ثم اخذت حصص لمشاركة الليبية ترتفع قياسا مع الشركات الاجنبية ومع ذلـــك بـــدأت ليبيا تسعى ، لان يكون لها استثمارات كبيره في مجال النفط ، حتى تضـــمن تصريف النفط الليبي ، من خلال منافذ تكون تحت يد ليبيا وحتى يمكنها تحقيـــق قدر من الحركية والاستقلالية في السوق العالمي وتحرير القرار النفطي من أي ضغوط خارجية .

وما زالت تشكل سياسة ليبيا النفطية حجر عثرة في طريق سياسات الدول الكـــبرى ، والـــتي تســـعى للوصول الى السيطرة الكاملة على مورد النفط لدى

المنـــتجين ، ولقد كانت حرب الخليج الثانية في جوهرها من اجل تأمين السيطرة على نفط الخليج .

ونـــتيجة لموقـــع ليبيا الجغرافي من حيث قربها من الاسواق العالمية في اوروبا الغربية ، ولنقاوة النفط الليبي وخلوه من الشوائب ، حيث يعد النفط الليبي مـــن انـــقى واجود انواع النفط في العالم الامر الذي قلل من امكانية فرض خطر نفطـــي على بيع النفط ومشتقاته الى اوروبا ، في ظل الضغوط الأمريكية والتي مورست عام 1986 على دول الجماعة الأوروبية .

وإجمـــالاً فإن سلوك ليبيا ضمن هذه المنظمة ، أتى بوعي لخطورة واهمية هـــذه المادة في خلق التأثير على جملة من التفاعلات الاقتصادية والسياسية على الســـاحة الدوليـــة ، الامر الذي حدا بليبيا لان تكون لها سياساتها النفطية المعبرة والمدركـــة لضـــرورة السيطرة على هذه المادة ، وجعلها عامل قوة وليس عامل ضـــعف فـــي تـــركيب الجسد السياسي لليبيا بوصفها احدى الدول المصدرة لهذه المادة .

هوامش الفصل الثالث

1 . سعيد عريبى حفيانه ، العلاقات الليبية الفرنسيه الماضي والحاضر والمستقبل (ندوة) ، مجلة الدراسات العليا ،السنه الثانية، (طرابلس اكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية ، خريف ، 1428 ، ص 138 .

2 . جميل مطر ، على الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي دراسة العلاقات العربية ، ط5،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986)،ص 163

3 . وليم زارتمان ، السياسة الخارجية الليبية السعي الى البطولة (تحرير) على الدين هلال ، الطبعة الاولى (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية) 1994 ، ص 378

4 . للزيادة حول الموضوع يمكن الرجوع ، حسين الطنطاوى ، الدولة الجديدة : بنغازي (دار مكتبة الاندلس) بدون تاريخ ص 30

* ظهور جبهة الصمود والتصدي في 1978 مؤلفه من العراق وسوريا والجزائر وليبيا.

5 . للتأكيد على وجهة نظرنا يمكن الرجوع الى ، عطا محمد صالح زهره ، في الامن القومي العربي ، الطبعة الاولى (بنغازي : منشورات جامعة قاريونس) 1991 ،ص 13

6 . كلمة قائد الثورة في 7 ناصر 1991 ف ، السجل القومي ، المجلد السنوي الثاني والعشرون ، 90 . 91 ، ص 1251 .

7 . هنري حبيب ، ليبيا في الماضي والحاضر ، (ترجمة) شاكر ابراهيم ، الطبعة الاولى (طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان 1981 ف ، ص 284 .

8 . عبد الملك عوده ، وآخرون ، العرب وافريقيا ، (ندره) ، مركز دراسات الدول العربية ، الطبعة الاولى ، 1984 ، ص 187 .

9 .DIRK VENDEWALLE, LIBYA SINCE INDEPENDENCE, I.B TAURIS PUBLISHERS-LENDON, 1998 P.36.

**هــذه الشكوك تتمثل في ايهام تونس بان ليبيا في سلوكها نحو الوحدة لا يخرج في كونه طريق للتأثير والاحتواء.

10 . العلاقات المشتركة بين الجماهيرية والدول الصديقة ، أمانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي ، ص 170 .

11 . الطاهــر عــراب ، واخرون ، ثورة الفاتح من سبتمبر والواقع العربي ، الكتاب الثاني والعشرون ، المعهد العالي لتثقيف المنتجين ، 1985 ، ص 163 .

12 . مفــتاح محمــد جعيه ، الخبر السياسى فى الصحافة الليبية ، رسالة ماجستير ، جامعة قار يونس ، 1998 ، ص 152 .

13 . JOHN DAVIS. ORIGINAI LIBYAN POLITICS TRIBE AND REVOLUTION.(TRANSLATION) ISABELL RICRER. I . B TAURIS AND COLTED LONDERS . 1987 . P . 25

14 . سعيد حيفانه ، مرجع سبق ذكره ، ص 139 .

15 . كلمة القائد في الجلسة الاستثنائية لمؤتمر الشعب العام ، السجل القومي ، المجلد السنوي الثاني والعشرين 1990 . 1991 إفرنجي ص 306

16 . السجل القومي ، 1990 . 1991 مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

17. السجل القومي نفس المرجع السابق ، ص 155.

18 . زايــد عبيد الله مصباح ، اتحاد المغرب العربي : الطموح والواقع ، (بيروت : مركــز دراســات الوحــدة العربية) ، المستقبل العربي ، العدد (236) ، 1998 ، ص 31 .

*** ســعت دول اوروبــا بعد حرب الخليج الثانية للتوجه الى شمال افريقيا والدول المتوســطيه (في اطار مؤتمر برشلونه 1995 ف) وذلك بعد نجاح الولايات المتحدة

فـــي استثمار نجاحات حرب الخليج وتحقيقها لاهدافها في السيطرة على منابع البترول والوصول الى تسويه الصراع العربي (الإسرائيلي)

19 . زايـــد عبيد عبد الله مصباح ، اتحاد المغرب العربي : الطموح والواقع ، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

20 . محمـــد رياض ، الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقيه على الشرق الاوسط ، الطبعة الثانية (بيروت دار النهضة 1979)، ص 371 .

21 . كمـــال شاتيلا ، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، (مؤتمر) ، (باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي) 1994 ، ص 81 .

22 . ابـــراهيم نصـــر الديـــن ، العلاقات العربية الأفريقية ، (ندوة) جمعية الدعوة الإسلامية ، ب ، ت ، ص 325 .

23 . محمد شريف جاكو ، العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا قضية اوزو من 1960 حتى 1990 ، الطبعة الاولى (مكتبة مدبولي) 1998 ، ص 45 .

24 . مجموعـــه من الباحثين ، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي الابعاد السياسية والإســـتراتيجية والقانونية ، الطبعة الاولى (مالطا : مركز ودراسات العالم 1992 ، ص 166 .

25 . محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية 1969 – 1977 م ، الطبعة الاولى ، (الزاوية : مطابع الوحدة العربية) 1994

26 . بـــوب وادوارد ، الهـــدف الشرق الاوسط الحروب السرية للمخابرات المركزية الأمريكية ، الطبعة الاولى ، (القاهرة : سينا للنشر) 1990 ، ص 22

27 . مجموعـــة مؤلفين ، ليبيا الثورة في 30 عاما ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 . 1999 ف ، الطبعة الثانية (مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والاعلان) ، 1425 ميلادية ، ص 220 ، 221 .

28 . محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية والأفريقية ، مرجع سبق ذكره ص 104 .

29 . عطا محمد صالح ، فوزي احمد تيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، الجزء الثاني الطبعة الاولى ، (بنغازي : جامعة قار يونس) 1988 ، ص 417

30 . محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات الأفريقية 1969 . 1977 م، الطبعة الاولى (الزاوية : مطابع الوحدة العربية) ، 1994 ص 206

31 . حلمي عبد الكريم الزعبي ، مخاطر التغلغل الصهيوني في افريقيا ، الطبعة الاولى (الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع 1995 ، ص 23

32 . محمد المبروك يونس ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص 205

33 . موجز التقرير العام للتعاون العربي لإفريقي ، المكتب الشعبي للاتصال الخارجي، ادارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الإفريقي ، ب.ت ، ص 6

34 . مجموعة من الباحثين ، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي ، الابعاد : السياسية والإستراتيجية والقانونية، الطبعة الاولى ، (مالطا : مركز دراسات العالم الاسلامي 1992 ف ، ص 182

35.انظر شبكة المعلومات على الموقع الآتي :

LIBYA RELATICNS WITH SUB-SAHRAN A AFRICA . HATTP.//LEWEB2LOC – GOV/EGI-BIN,GUERY/R?FRD/CSTDY @ FIELD (DOCID+ IYO126).

36. امين هويدى ، البحر المتوسط في عمليه التوازن الدولي ، المستقبل العربي ، العدد (5) ، يونيو 1979 ص 36

37 . مجموعه مؤلفين ، العالم الإسلامي والمستقبل ، (ندره) ، الطبعة الاولى (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي) 1992 ، ص 163

38 . مجموعه مؤلفين ، العالم الإسلامي والمستقبل ، نفس المرجع السابق ، ص 11

39 . عـــلاء طاهـــر ، العـــالم الإسلامي في الإستراتيجية العالمية المعاصر ، الطبعة الاولى ، (بيروت دار بلال) ، 1998 ، ص 109

40. مجموعـــه مـــن الباحثين ، قضية لوكربي ، مستقبل النظام الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 175

41 . مجموعه مؤلفين العالم الإسلامي والمستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص 196

42 . ميـــلود المهذبي ، الامن والسلام في المتوسط في الإستراتيجية الدولية اتصال ام انفصال ، (ندوة الامن والتعاون في منطقه المتوسط) ، مجلة الدراسات العليا، السنه الـــثانية ، (طرابـــلس : اكاديميـــة الدراسات العليا البحوث الاقتصادية) . 1428 ، ص 31.

43 . محمـــد ابـــو عشه ، أي مدخل لفهم القضاء المتوسطي ، (ندره) نفس المرجع السابق ، ص 36.

44 . علاء ظاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 447 .

45 . عبد الرحمن مطر ، قراءة اولى في مؤتمر برشلونه للشراكه والتعاون الأوربي – المتوسطي) المستقبل العربي ، العدد (215) ، 1997 ، ص 61 .

46. عبد الله ابراهيم ، موسوعة التاريخ والسياسة في افريقيا ، الطبعة الاولى (القاهرة: دار النشر المكتب المصري لتوزيع المطبوعات) 1997 ، ص 509 .

47. عـــبد الـــرحمن مطـــر ، الامن والسلام في المتوسط ،(ندوة الامن والتعاون في منطقه المتوسط) مرجع سبق ذكره ص 98 .

48. كـــاظم هاشـــم نعمـــة ، محـــدودات الواقع السياسي في المتوسط ، (ندوة الامن والتعاون في منطقة المتوسط) نفس المرجع السابق ، ص51.

49. Mansour .F .M.Alshukry. The Role Leadership in Libya Relations with Britain (1951-1984), Continuity and Breakdown , 1996, p.212-213.

50 . الســيد عوض عثمان ، المواجهة الأمريكية الليبية قراءة في الخلفية التاريخية ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (42) ، اكتوبر ، 1992 ص3 .

51 . محمد الاطرش ، المشروعات الأوسطي والمتوسطى والوطن العربي، المستقبل العربي العدد(210) ، (مركز دراسات الوحدة العربية) 1996.

52 . بشاره خضر ، اوروبا والوطن العربي (القرابة والحوار) ، الطبعة الاولى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) 1993 ، ص 24

53 . نــبيل دجانى ، البعد الثقافي والاتصالى في ضوء النظام العالمي الجديد ، مجلة المستقبل العربى ، العدد (224) ، 1997 ، ص 61

54 . سوره الشورى ، الآية رقم 38

55..RONALD BRUCE ST. JOHR. ((THE SOVIET PENETRETION OF LIBYA)) THE WORLD TODAY VOL 38 (APRIL 1982) P.136

56 . سامي منصور ، تجارة السلام والامن القومي لعربي ، مكتبة مدبولى ، 1991 ، ص 103

57 . مــنجزات ثــورة الفاتح من سبتمبر ،الجمهورية العربية الليبية ، وزارة الاعلام سبتمبر ، 1971 ، ص 120

58 . هنري حبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 305

****تصريح مأخوذ من جريدة العرب الصادرة بلندن في عام 1993

59 . عمــرو كمال حموده ، السياسة النفطية للجماهيرية احتمالات المقاطعة والخطر للنفط الليبي الطبعة الاولى (مالطا : مركز دراسات العالم الإسلامي) ، 32 ص 21.

الخاتمة

فـــي نهاية هذه الدراسة والتي كانت معنية بتناول إشكالية محددة تتمثل فـــي حضور العامل الجغرافي وتأثيره في السياسة الخارجية الليبية في الفترة من 1973 إلى 1998 إفـــرنجي. حـــاولت من خلال تقسيمي لفصول الدراسة أن أوظف ثلاث حلقات تنطلق منها السياسة الخارجية لأية دولة حتى نصل الى هدف الدراسة .

فعـــالج الفصل الأول المقومات البيئية لجغرافية ليبيا ، انطلاقاً من أن أية سياســـة خارجيـــة لابد أن يكون لها قاعدة تنطلق منها ، فكان الحديث عما تحويه أرض ليـــبيا مـــن مقومات طبيعية وبشرية . هو الأساس للولوج الى حلقة ثانية تتحدث عن العامل الجغرافي وحضوره في أدراك صانع القرار السياسي الليبي ، فعنصـــر الإدراك مهمّ جداً لأي دراسة في السياسة الخارجية ، ذلك لأن الإدراك هـــو الـــنظّارات التي يرى من خلالها صانع القرار للبيئة الداخلية والخارجية . والـــذي بـــدوره يقودنا إلى إتمام الحلقة الثالثة ، والتي تتحدث عن وجود العامل الجغرافي كعامل محرك في دوائر سياسة ليبيا الخارجية ، الأمر الذي جعلني في نهايـــة هـــذه الدراســـة ، أصـــل إلى النتائج التالية والتي توضح حضور العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية وهى على النحو التالي :

أولاً : لعـــب الموقـــع الجغرافي لليبيا دورًا مهماً في تحديد السلوك السياسي لليبيا تجـــاه مختلف الدوائر التي تعاطت معها السياسة الخارجية الليبية ، فنظراً للموقع المركزي والمحوري الذي يجعل من ليبيا دوله تقع في قلب التفاعلات والأحداث الدوليـــة. نتج عنه زيادة وضخامة التفاعلات السيسية بين ليبيا ومختلف الدوائر السياسية .

ثانياً :أعطى الموقع الجغرافي لليبيا ، إمكانية الحركة في اكثر من إ تجاه ووضع بدائـــل وخيارات أمام صانع القرار ، لان يتحرك ويتعاطى مع أكثر من جبهة ، فعـــلى سبيل المثال جاء التوجه نحو إفريقيا بعد الانتكاسات التي واجهتها ليبيا في تعاملاتها في الدائرة العربية. هذا التوجه جاء استجابة لعوامل الجغرافيا السياسية مـــن تجـــاور جغرافي إلى ترابط ثقافي واجتماعي يجعل من التوجه إلى إفريقيا خيارا أملته عوامل الجغرافيا السياسية اكثر من أي عوامل أخرى .

ثالثاً : مكـــنت المـــوارد الطـــبيعية ، (وخاصـــة النفط)ليبيا ، بأن توسع مجال تحـــركاتها في مختلف الدوائر ، فلولا النفط لما استطاعت ليبيا أن يكون لها هذا الـــزخم مـــن التفاعلات ، والتي ربما تعدى حجمها كدولة من دول العالم الثالث الصـــغيرة ، أضـــافه إلى إن صـــانع القرار الليبي قد سيّس هذه المادة التي تمثل عصـــب الحياة في العالم ، الأمر الذي نتج عنه زيادة أهمية الأدوار التي تقوم بها في مختلف الدوائر من جهة ، وزيادة اهتمام الدول الكبرى بهذا البلد الصغير من جهة أخرى،ومن ثم تولد وضخامة التفاعلات بجانبيها(الصراع ، والتعاون) .

رابعاً : جـــاء أدراك صانع القرار الليبي ليوضح مدى حضور العامل الجغرافي ،كعـــامل مهم في تقرير السياسة الخارجية الليبية، حيث رأينا كيف كانت استجابة صـــانع القرار لعوامل الجغرافيا السياسية استجابة قوية أعطت في بعض الأحيان الأولوية للعامل الجغرافي على باقي العوامل التي تحدد السياسة الخارجية الليبية.

خامساً : لعب موقع ليبيا الجغرافي دوراً مهماً في أن يربط بين المشرق العربي والمغـــرب العـــربي. حيـــث كـــانت ليبيا بمثابة حلقة الوصل التي تصل وتسمح بالتواصـــل بين المشرق والمغرب العربيين وان تدخل المغرب العربي في خضم الأحداث التي حدثت في المشرق العربي .

سادساً : كـــون أن التركيبة الجغرو سياسية لليبيا بها العديد من الأبعاد ، كبعد العـــروبة والإســـلام والـــبعد الافريقي والمتوسطي ، كان من الطبيعي أن تكون الاســـتجابة لهـــذه الأبعـــاد اســـتجابة قوية معبرة على حضور عوامل الجغرافيا السياسية في تفاعلات وتحركات ليبيا في مختلف دوائر السياسة الخارجية .

سابعاً : اســـتطاع صـــانع القرار الليبي أن يوظف عوامل الجغرافيا في خدمة القضايا الإستراتيجية، ومثال ذلك استخدام النفط كسلاح في حـــــرب 1973 بين مصر والعدو الصهيوني، وذلك للضغط على القوى الكبرى التي تساند العدو حتى تعدل من سياساتها إزاء الصراع. أيضاً استخدمت العوائد المالية الآتية من النفط فـــي دعـــم ونصرة العديد من القضايا في مختلف دوائر سياسة ليبيا الخارجية ، وربما في التأثير على سلوكيات دول معينه في بعض الأحيان .

ثامناً : هـــناك وهـــن إســـتراتيجي في جغرافية ليبيا السياسية يكمن في ضعف المـــوارد الـــزراعية، الأمر الذي نتج عنه تبعية قتصادية للخارج ، ونتيجة لذلك عمـــلت ليـــبيا عـــلى ضرورة التخفيف من حدة هذا الوهن ، وذلك بخلق تبادلية اعتمادية مع بعض الدول ، التي تستورد منها ليبيا المواد الغذائية من جهة وتوسع وتـــنوع مصـــادر هذه المواد ، إضافةً إلى أن ليبيا إحدى الدول التي ترفع شعار الاكـــتفاء الذاتي ، وهذا الشعار يندرج تحت استراتيجية الترشيد في الاستهلاك ، إدراكا لاحتمالية وإمكانية حدوث المقاطعة الشاملة ضد ليبيا .

تاسعاً : لا تشـــكل الدول المحيطة بليبيا تحديات أمنية مباشرة ، هذا الأمر جعل توسع النشاطات بالتحركات الليبية أمراً طبيعياً وخاصة في غياب التهديد المباشر من الجيران ، فليبيا لا تعاني من وهن أمني إلاّ في الشمال أي في البحر المتوسط ، فليـــبيا لا تـــتوجس مـــن المحيـــط الملاصق لها وإنما تخاف من يؤثر في هذا المحيـــط ، والدليل على ذلك تدخل ليبيا في تشاد جاء نتيجة لوجود القوى الكبرى في هذا البلد .

عاشراً : ربما تفرض الخصوصية الليبية ، المتمثلة في النفط والموقع الجغرافي الهـام حضورها في التعامل الاقتصادي مع أوروبا، بالرغم ما لهذا التعامل من خطـورة فـي ظـل أوروبا التي تسعى لأن تتوحد ، أي أن مسألة الشراكة التي تطرحها أوروبا على الدول المتوسطية ، والتي قد لا تملك ليبيا إلاّ أن تكون طرفاً مـن أطراف الشراكة في ظل غياب رؤية عربية واحدة، الأمر الذي يولد انكشافاً اقتصادياً لليبيا تجاه دول أوروبا .كذلك لعبت الخصوصية الليبية المتمثلة في النفط الموقع الجغرافي دوراً هاماً في تباين مواقف الدول الغربية خلال ما يسمى بازمة لوكـربي وذلك لحاجة هذه الدول للنفط الليبي في جانبين هما نقاوته وجودته من جهة وقربه من هذه الدول من جهة أخرى .

أحد عشر :هناك التزام إستراتيجي فرضه الموقع الجغرافي لليبيا ، على صانع القـرار السياسي فعدم دخول ليبيا في سياسة الاستقطاب في ظل الثنائية القطبية ، أي عـدم تمكيـن الاتحاد السوفيتي من الحصول على امتيازات استراتيجية على الأراضـي الليبية بالرغم من الصداقة بين ليبيا والاتحاد السوفيتي يعطينا الأبعاد الكاملة لقيمة الموقع الجغرافي في ذهنية صانع القرار السياسي الليبي .

المراجع

1- المراجع العربية

أولا : الوثائق والتقارير

. المركــز العــالمي لدراســات وابحاث الكتاب الاخضر ، السجل القومي ، بيانات وخطب واحاديث قائد ثورة الفاتح العظيمة ، 73 ، 88 . 90 . 9791 . 1998 ف.

– النصــوص المــنظمة لمؤسســات تجمع دول الساحل والصحراء ، الامانة العامة طرابلس

– العلاقــات المشتركة بين الجماهيرية والدول الصديقة ، امانة اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي .

– موجز التقرير العام للتعاون العربي الأفريقي ، المكتب الشعبي للاتصال الخارجي ، ادارة الشئون الاقتصادية والتعاون الأفريقي ، ب . ت .

– تقرير المؤسسة الوطنية للنفط ، لعام 1981 م .

– الكتيب الإحصائي : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق لسنة 1998 إفرنجي .

– خطــة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985 م اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، الجزء الاول .

– مسودة المخطط الطبيعي الوطني طويل المدى ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشــتراكية ، امانــة البلديات وامانة التخطيط ، 1984 - 2000 ف ، طرابلس 1979 م .

- مصلحة الاحصاء والتعداد النتائج الاولية للتعدادات السكانية 1973 - 1984 م
- النتائج النهائية لعام 1424 ميلادية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .
- الاحصاءات الحيوية لعام 1998 إفرنجي الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

ثانيا : الكتب

1. ابـــراهيم ، عبد الله ، موسوعة التاريخ والسياسة فى افريقيا ، ط 1 ، القاهرة : دار المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات ، 1997 م .
2. ابـــو عيانـــه . فتحي بمحمد ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، بيروت : دار النهضة العربية ، 1983 م .
3. ابو لقمة الهادى ، القزيرى . سعد ، (تحرير) الساحل الليبى ، ط 1 ، بنغازى : منشورات جامعة قاريونس ، 1997 م .
4. ابـــو لقمة . الهادى ، القزيرى سعد ، اجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، ط 1 ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1995 م .
5. ابو لقمة ، الهادى دراسات ليبيه ، ط 1 بنغازى : منشورات جامعة قاريونس . 1998 م .
6. ابـــو العلا محمد ، متولى محمد ، الجغرافيا السياسة ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، 1997 م .
7. احـــواس . خليفه صالح ، اللامركزية فى ليبيا بعد الثوره دراسة قانونية تحليليه مقارنه ، ط 1 ، بنغازى : منشورات قاريونس ، 1998 م
8. البســـكرى ، ابو عجيله مسعود ، المواجهة والتحدى ، ادارة الاعلام الخارجي ، قسم المعلومات ، الجزء الاول ، 1989 م .
9. جعيـــة ، مفتاح محمد ، الخبر السياسى فى الصحافه الليبية ، رسالة ماجستير ، جامعة قاريونس ، 1998 م .

10. جــاكو ، محمد شريف ، العلاقات السياسة بين تشاد وليبيا ، قضية اوزو من 1960 حتى 1990 ، ط 1 ، مكتبة مدبولي ، 1998 م .

11. حبيب ، هنرى ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، (ترجمة) شاكر ابراهيم ، ط 1 ، طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع ، 1981 م

12. حــتى ، ناصيف . يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية ، ط 1 ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985 م .

13. حســنى ، محمد ابراهيم ،حوض البحر المتوسط دراسة تحليليه لتنوع مصادر المياه وارتباطها بمظاهر التنمية الاقتصادية ، (مراجعه) الهادى ابو لقمة ، ط 1 ، بنغازى ، جامعة قريونس ، 1997 م .

14. حمــدان ، جمــال ، دراســة الجغرافية السياسية للجماهيريه العربية الشعبية الاشتراكية العظمى ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، 1996 م .

15. حمدى ، عادل . محمود ، الاتجاهات المعاصرة في نظم الادارة المحلية ، ط 1 بيروت : دار الفكر العربية ، ب . ت .

16. خضر ، بشارة ، اوروبا والوطن العربى (القرابة والجوار) ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1993 م.

17. خشيم ، مصطفي . عبد الله ، موسوعة علم العلاقات الدولية ، ط 1 ، سرت ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1425 م .

18. دورتى ، جيمــس ، روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدوليــة ، تــرجمه وليــد عــبد الحى ، ط 1 ، الكويت : كاظمة للنشر والترجمه والتوزيع ، 1985 م .

19. الديــب محمــود ، الجغرافيا السياسة منظور معاصر ، القاهرة : دار الانجلو المصريه ، 1989 م .

20.رياض ، محمد ، الاصول العامه فى الجغرافيا السياسة والجيوبوليتيكا ، ط 2 ، بيروت : دار النهضه العربية ، 1979 م .

21.ربيع ، حامد ، نظرية الامن القومي العربي ، القاهرة : دار الموقف العربي ، 1984 م .

22. الزعبى ، حلمى عبد الكريم ، مخاطر التغلغل الصهيونى فى افريقيا ، ط 1 ، الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، 1985 م .

23. سعيد ، عبد المنعم ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، ط 1 ، مركز دراسات الوحده ، 1987 م .

24. سكريبه ، بيير ، الجغرافيا السياسة والجغرافيا الاستراتيجية ، ترجمة ، احمد عبد الكريم ، ط 1 ، دمشق : الأهالي للطباعه والنشر والتوزيع ، 1988 م .

25.شــرف ، عــبد العزيــز طريح ، جغرافيا ليبيا ، ط 3 ، الاسكندرية : مركز الاسكندريه للكتاب ، 1995 م .

26. شمبش ، على محمد ، العلوم السياسية ، ط 3 ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1988 م .

27. شاتيلا ، كمال ، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، باريس : مركز الدراسات العربي الاوروبى ، 1994 م

28. صالح ، عطا محمد ، النظم السياسة العربية المعاصرة ، الجزء الثانى ، ط 1 ، بنغازى : منشورات قاريونس ، 1988 م .

29. صالح ، عطا محمد ، في الامن القومي العربي ، ط 1 ، بنغازى : منشورات جامعة قاريونس ، 1991 م .

30.الصـــاوى ، احمد ، الاقليات التاريخية فى لوطن العربي ، القاهرة ، ب ، ن ، 1989 م .

31.الصـــفرانى . عمـــران عبد السلام ، السيادة على الخلجان التاريخيه والسيادة العربية الليبية على خليج سرت ، ط 1 ، بنغازى : منشورات قاريونس ، 1994 م

32. الطـــنطاوى ، حســـين ، الدوـــله الجديـــده ، بـــنغازى : دار مكتـــبة الاندلس ، ب . ت .

33.ظاهـــر علاء ، العالم الاسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة ، ط1 ، بيروت : دار بلال ، 1998 م .

34. عـــثمان ، السيد عوض ، التدخل الأمريكي الفرنسي في شمال ووسط افريقيا مع اشارة خاصه لحالة كل من ليبيا وتشاد ، ط 1 ، بيروت : معهد الانماء العربي ، 1989 .

35. عثمان ، السيد عوض ، العلاقات الليبية الامريكية من 1940 - 1992 ، ط 1 ، المركز الحضارى العربي ، ب . ت .

36.عجـــام ، صاحب . متيم ، دراسات في الاقتصاد الليبى ، ط 1 ، القاهرة : دار عروه للنشر والتوزيع ، 1992 م .

37.عراب ، الطاهر ، واخرون ، ثورة الفاتح من سبتمبر والواقع العربى ، الكتاب الثانى والعشرون ، المعهد العالى لتثقيف المنتجين ، 1985 م

38. عـــوده ، عبد الملك ، وآخرون ، العرب وافريقيا ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1984 م .

39. غلبى ، عاطف ، الجغرافيا الاقتصادية والسياسة والسكانية والجيوبوليتيكا ، ط 1 ، بيرون : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1989 .

40. الـــنيهوم الصادق ، تاريخنا ليبيا من القرن العاشر الهجرى حتى مطلع القرن الحالي ، ب . و . ن م .

41. غانم ، شكرى ، النفط والاقتصاد الليبي 1953 – 1970 ، ط 1 ، بيروت : معهد الاتحاد العربي ، 1985 م .

42. فـــرحات ، محمد لطفي ، واخرون ، دراسة اقتصاديات الموارد الطبيعيه في الجماهيرية العظمى ، تاجوراء : مركز البحوث الاصناعية ، ب . ت .

43.الفيـــتورى ، عطيـــة المهدى ، واخرون ، تنمية الصادرات الليبية ، بنغازى : الهيئة القومية للبحث العلمى ، 1992 م .

44. قـــدور ، عمـــر احمد ، شكل الدوله واثرة في تنظيم مرفق الامن ، ط 1 ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1996 م .

45. الكيـــالى ، عـــبد الوهاب ، واخرون ، موسوعه السياسة ، ط 1 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1983 م .

46. مصباح ، زايد عبيد الله ، السياسة الخارجية ، ط 1 ، منشورات ELGA ، 1994 م .

47.مكـــريديس ، روى ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة ، حسن صعب ، ط 1 ، بيروت : دار الكتاب العربي ، 1966 م .

48.المهدوى ، محمد المبروك ، جغرافيا ليبيا البشرية ، ط 1 ، بنغازى منشورات جامعة قاريونس ، 1998 م .

49. نجـــم ، محمـــود عبد الله ، واخرون ، مبدىء في الجغرافيا السياسة ، ط 1 مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1993 م.

50. نعمـــه ، كـــاظم هاشم ، نظرية العلاقات الدولية ، ط 1 ، طرابلس : اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 1429 م .

51. نصر الدين ، ابراهيم ، العلاقات العربية لافريقيه (ندره) ، ط 1 ، جمعية الدعوة الاسلامية ، ب . ت .

52. العـــزابى ابـــو القاســـم ، صــــالح ابو صفره ، الطرق والنقل البرى والتغيير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية تحليل جغرافي ، ط 1 ، طرابلس : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع ، 1981 م .

53.هـــلال ، عـــلى الدين ، جميل مطر ، النظام الاقليمى العربى دراسة العلاقات العربية ، ط 5 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 م .

54. هلال على الدين ، بهجت قرنى (تحرير) السياسات الخارجية للدول العربية ، ط 1 ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسة ، 1994 م .

55. هـــلال . عـــلى الدين ، واخرون ، العرب والعالم ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1988 م .

56. وردوارد . بـــوب ، الهـــدف الشـــرق الاوســـط الحرب السرية للمخابرات المركزية الامريكية ، ط 1 ، القاهرة : سيناء للنشر ، 1990 م .

57.يونس ، محمد المبروك ، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الافريقية 1969 - 1977 م ، ط 1 ، الزاروية : مطابع الوحدة العربية ، 1994 م .

58. يونس ، محمد المبروك ، تاريخ التطور السياسى للعلاقات العربية الافريقية ، ط 1 ، طرابلس : مطابع الثورة العربية ، 1988 م .

مجموعة من الخبراء ، اغتيال ليبيا ، مكتبة مدبولى ، 1992 م .

مجموعـــة من الاساتذه ، ليبيا الثورة فى 25 عام ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، 1994 م .

مجموعـــة مـــن الباحثين ، قضية لوكربى ومستقبل النظام الدولى الابعاد السياسة الاستراتيجية والقانونية ، ط 1 ، مالطا : مركز دراسات العالم العربي ، 1992 .

مجموعـــة مؤلفيـــن ، ليـــبيا الثوره في 30 عاما ، التحولات السياسة الاقتصادية والاجـتماعية 1969 - 1999 ف ، ط 2 ، مصـــراته : الدار الجماهيرية للنشر والاعلان 1429 م .

مجموعـــة مؤلفيـــن ، العـــالم الاسلامي والمستقبل ، ندره ، ط 1 ، مالطا : مركز دراسات العالم الاسلامى ، 1992 م .

المـــنظمة العـــربية للـــتربية والـــثقافة والعلوم ، المعجم العربى الاساسي ، تأليف واعداد جماعه من كبار اللغويين العرب ، تونس : لاروس ، 1988 م .

مـــنجزات ثـــورة الفاتح من سبتمبر ، الجمهورية العربية الليبية ، وزارة الاعلام، سبتمبر 1971 م .

ثالثا : الدوريات

1. ابو عشه ، محمد أى مدخل لفهم الفضاء المتوسطى ، مجلة الدراسات العليـــا (ندوه) ، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 1428 م .

2. دجـــانى ، نـــبيل ، البعد الثقافي والاتصـالى في ضو النظام العالمي الجديد ، المستقبل العربى ، العدد (224) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 197 م .

3. الرمـــلى ، ابو بكر ، تجمع دول الساحل والصحراء خطوط عريضه لمقومات النجاح ، مجلة الثقافة العربية ، العدد الاول ، السنة السابعة والعشرون ، 1425 م

4. الاصـــفهانى ، نـــبيه ، تشـــاد من الحرب الاهلية الى حرب التحرير ، السياسة الدولية ، عدد (88) ، ابريل ، القاهرة : مؤسسة الاهرام .

5. الاطـــرش ، محمـــد ، المشروعات الاوسطى والمتوسطى والوطن العربي ، المستقبل العربى ، العدد (210) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 م .

6. عثمان ، السيد عوض ، المواجهه الامريكية الليبية قراءه في الخلفيه التاريخيه ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد (42) اكتوبر ، 1992 م .

7. مطـــر ، عـــبد الرحمن ، قراءة اولى في مؤتمر برشلونه للشراكه (التعاون الاوروبى والمتوسطى) ، المستقبل العربى ، العدد (215) ، 1997 م .

8. مصـــباح ، زايد عبيد الله ، اتحاد المغرب العربي : الطموح والواقع ، المستقبل العربى ، العدد (236) ، 1998 م .

9. المهدبى ميلود ، الامن والسلام في المتوسط في الاستراتيجية الدولية اتصال ام انفصال ، (ندوة الامن في منطقة المتوسط) ، مجلة الدراسات العليا ، السنة الثانية ، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 1428 م .

10. نعمة ، كاظم . هاشم ، محددات الواقع السياسي في المتوسط ، مجلة الدراسات العـــليا ، (ندوة الامن في المتوسط) السنة الثانية ، طرابلس : اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 1428 م .

11. هويدى ، امين ، البحر المتوسط في عملية التوازن الدولي ، المستقبل العربي ، العدد (8) يونيو ، 1979 م .

12. الجريدة الرسمية ، عدد خاص (5) ، السنة الحادية عشر ، 1973 م .

13. الجريدة الرسمية عدد (34) ، السنة الحادية والعشرون ، 1983 م .

2 - المراجع الإنجليزية

1- Alshukri. Mansour.F.M, The Role Leadership in Libya Relations with Britain (1951-1984) , Continuity and BreakDown , 1996.

2 – Bruce, Ronald .. (The Soviet Penetretion Of Libya)) The World Today . VOL 38 . (APRIL 1982) .

3 - Davis, John ,Original Libyan Politics: Tribe And Revolution (Translation) . Isabelle Ricner . 1.B Taurus And Coltd . Londers .1987.

4 - Dirk Vend Wake, . Libya Since Independence . 1. B . Taurus Publisher- London , 1998.

5 - Libya Relations With Sub - Saheran A frica .H TTP // LEWEB 2 . IOC- GOV/EGI BIN QUERY / R ? FRD / AS TDY . @FIELD (DOCID + 1YO 126)

الملاحق

1 . القرارات والقوانين .

2 . الجداول .

3 . الخرائط .

قرار مجلس قيادة الثوره
بخصوص حدود المياه الاقليمية
للجمهوريه العربيه الليبيه
فى خليج سرت

تعلن الجمهوريـــة العـــربيه اللـــبيه ان خليج سرت الواقع فى اراضيها وحدوده الشرقيه والجنوبيه والغربيه اليابسه وحده الشمالى خط عرض 32 درجة و30 دقيقه شمالا ، يعتبر جـــزءا لا يـــتجزا من اقليمها ويخضع لكامل سيادتها بأعتباره مياها داخليه يبدأ من بعدها بحـــرها الاقليمى ، وذلك بالنظر الى تغلغله فى اقليمها وتداخله فيه وممارستها عليه حقوق الســـياده عبر التاريخ الطويل دون منازعة باعتباره ملكا لها فضلا عن حيويته بالنسبه لامن الجمهوريـــه العربيه الليبيه وضرورة الإشراف عليه إشرافا تاما لضمان امن وسلامة البلاد بالنظر الى وضعه الجغرافى الذى يشرف على قلب البلاد .

وبـــناء على ما تقدم ، تعلن الجمهوريه العربيه الليبيه ان خليج سرت المبينه حدوده اعـــلاه يخضع لكامل السياده والاختصاص الوطنى وذلك من النواحى التشريعيه والقضائيه والاداريه وغيرها . وذلك بالنسبه لما قد يوجد فيه السفن والأشخاص ، ولا يجوز للسفن الاجنبيه العامه او الخاصه دخول هذا الخليج بغير إذن سابق من سلطات الجمهوريه العربيه الليـــبيه ، وطـــبقا للنظم التى تضعها فى هذا الشأن ، كما تحتفظ الجمهوريه العربيه الليبيه بحقوق الصيد فى هذا الخليج لمواطنيها ، وبصفه عامه تمارس الجمهوريه العربيه الليبيه كامل حقوق السياده عليه شأنه فى ذلك شأن أى جزء من اقليم الدوله .

مجلس قيادة الثورة

الثلاثاء 13 رمضان 1339 هـ

الموافق 9 أكتوبر 1973 هـ

قانون رقم (20) لسنة 1423 م

بشأن تحصين وحماية الساحل العربي الليبي

" مؤتمر الشعب العام "

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبيه الاساسيه فى دور انعقادها العادى الثانى سنة 1403 و . ر الموافق 1993 والتى صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبيه الاساسيه واللجان الشعبيه الاتحادات والنقابات والروابط المهنيه " مؤتمر الشعب العام " فى دور انعقادها العادى الثانى فى الفتره من 10 الى 17 شعبان 403 و . ر الموافق من 22 الى 29 أي النار 1423 م .

وبعد الاطلاع على إعلان قيام سلطة الشعب

وعلى القانون رقم (116) لسنة 1972 م بتنظيم التطوير العمراني .

وعلى القانون رقم (37) لسنة 1974 م بشأن العقوبات العسكريه .

وعلى القانون رقم (2) لسنة 1979 م بشأن الجرائم الاقتصاديه .

وعلى القانون رقم (5) لسنة 1982 م بشأن المراعى والغابات وتعديلاته .

وعلى القانون رقم (3) لسنة 1984 م بشأن الشعب المسلح .

وعلى القانون رقم (21) لسنة 1984 م بشأن تقرير المنفعة العامة والتصرف فى الأراضي .

وعلى القانون رقم (7) لسنة 1986 م بشأن الغاء ملكية الارض .

وعلى القانون رقم (9) لسنة 1987 م بشأن الخدمه الوطنية .

وعلى القانون رقم (5) لسنة 1988 لسنة 1988 م بشأن انشاء محكمة لشعب وتعديلاته .

وعلى القانون رقم (15) لسنة 1989 م بشأن حماية الحيوانات والاشجار .

وعلى القانون رقم (21) لسنة 1991 م بشأن التعبئة العامه .

وعلى القانون رقم (9) لسنة 1992 م بشأن حماية الاراضى الزراعية .

وعلى قانون العقوبات . وعلى القانون رقم (3) لسنة 1423 م بشأن اللجان الشعبيه

صيغ القانون الآتي

المادة الأولى

تحصين وحماية الساحل العربى الليبي مسئوليه المؤتمرات الشعبيه الاساسيه وتتولى تنفيذه وحمايته وفقا لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذه له .

المادة الثانية

فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالساحل العربى الليبي شواطىء الجماهيريه العظمى وكذلك الاراضى التى تخصص لهذا الغرض ويصدر بتحديدها قرار من اللجنه الشعبيه العامة .وتعتبر مساحات الأراضي التى تخصص لتحصين وحماية الساحل العربى الليبي من اعمال المنفعه العامة .

المادة الثالثه

يقسم الساحل العربى الليبي الى قواطع توكل مهمة تحصينها للمؤتمرات الشعبيه الاساسيه والمناطق الدفاعيه ويصدر بتحديد تلك القواطع والجهات المنوطه بها مهمة تحصينها قرار من اللجنه الشعبيه العامه .

المادة الرابعة

تسخر الامكانيات البشريه والمادية والفنية للمؤتمرات الشعبيه الاساسيه وكذلك الهيئات والمؤسسات والشركات وما فى حكمها للمساهمه فى تنفيذ تحصين الساحل العربى الليبي .

المادة الخامسة

تتولى حماية التحصينات المقامة أو التى ستقام المؤتمرات الشعبية الاساسيه وتباشرها بواسطه

أ . الدفاع الشعبى المحلى

ب . وحدات المناوبه الشعبيه المسلحة .

ج . الأمن والشرطة .

د . أية جهة اخرى يتم تكليفها لهذا الغرض .

على أن يتم التنسيق بين تلك الجهات للقيام بهذا الواجب .

المادة السادسة

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من خرب او اتلف، او عبث بالتحصينات او المواد المكونه لها او قام بسرقتها . وتكون العقوبه السجن المؤبد إذا أرتكب الفعل فى زمن الحرب .

المادة السابعة

يعاقب بالسجن كل من علم بارتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة السابقه ولم يبلغ عنها .

المادة الثامنه

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسميه وفى وسائل الاعلام المختلفه . ويعمل من تاريخ نشره فى الجريدة الرسميه .

" مؤتمر الشعب العام "

صدر في : سرت بتاريخ : 17 / شعبان / 1403 و٠ ر

الموافق : / أي النار / 1423 م

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (746) لسنة 1993 م

بشأن إنشاء جهاز تحصين الساحل

اللجنة الشعبية العامة بعد الاطلاع على قانون النظام المالى للدولة واللوائح والقرارات المنفذه له
وعلى القانون رقم (5) لسنة 1969 م بشأن تخطيط وتنظيم المدن والقرى وتعديلاته .

وعلى القانون رقم (2) لسنة 1971 م بشأن المناجم والمحاجر .

وعلى القانون رقم (55) لسنة 1976 م بشأن الخدمة المدنية .

وعلى القانون رقم (15) لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجماهيريه العربيه الليبيه الشعبيه الاشتراكية .

وعلى القانون رقم (13) لسنة 1990 م بشأن اللجان الشعبيه .

وعلى قرار اللجنه الشعبيه العامه الصادر فى 20 / جماد الاخر / 1389 م و . ر الموافق 6 / الماء / 1980 م بشأن لائحة العقود الادارية وعلى موافقه اللجنة الشعبية العامة خلال اجتماعها العادى الثانى عشر لعام 1993 م .

قررت

مادة (1)

ينشأ وفقا لاحكام هذا القرار جهاز يسمى " جهاز تحصين الساحل " يتبع اللجنة الشعبيه العامه .

مادة (2)

يكون المقر الرئيسى للجهاز ومحله القانونى بمدينه (مصراته) 9 على ان تكون له مواقع عمل فى الاماكن التى يتولى اداء واجباته بها . وتحدد هذه المواقع بقرار من اللجنه ادارة الجهاز فى اطار البرامج المعتمدة لعمل الجهاز .

مادة (3)

يتولى الجهاز تنفيذ كافة الأعمال اللازمة لتحصين الساحل ، بما فى ذلك توفير مستلزمات العمل لما ينفذ ذاتيا او تطويعا وغير ذلك من الأعمال التى تقوم بها جماهير المؤتمرات الشعبية أو الجهات الشعبيه العامة . وله التعاقد على تنفيذ بعض الأعمال مع الجهات الوطنية أو غير الوطنية التى توافق عليها اللجنه الشعبيه العامه وتخضع إجراءات التعاقد للتشريعات النافذه ، وله على وجه الخصوص مباشرة ما يلى :

1 . اعداد الدراسات الفنية والتصميمية والتخطيطيه اللازمة لتنفيذ المشروع .

2 . حصر الاراضى الواقعه داخل نطاق المشروع ومتابعة تسجيلها والتصرف فيها لصالح المشروع وفقا للتشريعات النافذه .

3 . القيام باعمال التحصين واقامة الحواجز الترابية والخنادق والفتحات ووسائل الاعاقة الى غير ذلك من الاعمال الداخله فى تنفيذ المشروع .

4 . توفير الاليات والمعدات والمستلزمات وغيرها من الامكانيات الاخرى الداخلة فى تنفيذ المشروع .

5 . الاشراف على اعمال الحفر والازالة التى تقوم بها الجهات المنفذه .

6 . اقتراح الميزانية التقديريه اللازمة لتنفيذ المشروعات المكلف بها الجهاز .

7 . اية اعمال اخرى يعهد اليه بتنفيذها .

مادة (4)

يجوز للجهاز – فى سبيل انجاز مهامه – تكوين فرق عمل بمواقع التنفيذ ،ويصدر بانشاء هذه الفرق وتحديد اختصاصاتها وتوزيع العمل فيما بينها قرار من لجنة ادارة الجهاز .

مادة (5)

تتولى ادارة الجهاز لجنة ادارة ، يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية العامة . ولها على وجه الخصوص ما يلى :

1 . وضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ اغراض الجهاز .

2 . مباشرة كافة الاجراءات الادارية والماليه والفنية التى شأنها توفير الامكانيات اللازمة لتنفيذ برامج الجهاز .

3 . اعداد مشروع الميزانية السنويه والحساب الختامى للجهاز .

4 . اختيار مواقع المشروعات المكلف بها الجهاز .

5 . وضع اللوائح الداخليه للجهاز . ولا تكون القرارات الوارده فى البنود (1 . 3 . 6) نافذة الابعد اعتمادها من اللجنة الشعبية العامة .

مادة (6)

تجتمع لجنة ادارة الجهاز مرة على الاقل كل شهرين بناء على دعوة امينها ولا يكون اجتماعها صحيحا الا بحضور ثلثى اعضائها على الاقل وتصدر القرارات باغلبيه الحاضرين وفى حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الامين .

مادة (7)

يتولى امين لجنة الادارة الجهاز اعمال الجهاز التنفيذية ويختص بما يلى :

1 . تنفيذ قرارات لجنة الادارة .

2 . تطوير ومتابعة نظام العمل بالجهاز .

3 . توقيع العقود الداخلة فى عمل الجهاز وفقا لما تحدده اللوائح والتشريعات .

4 . تقديم التقارير الدورية للجنة الشعبية العامة عن العمل الجهاز وموافاة الجهات الرقابية بكافة المعلومات والبيانات التى تطلب منه .

5 . اتخاذ كافة التدابير والاجراءات الامنية بالتعاون والاستعانه بالجهات المختصه لحراسة مشروعات واملاك الجهاز .

6 . تمثيل الجهاز فى علاقاته مع الغير وامام القضاء .

7 . تشكيل لجان الارساء للتعاقدات .

مادة (8)

تكون بلجاز – في حدود ميزانيته المعتمدة - ملاحية الشاء والتعاقد على توفير الاليات والمعدات والمواد والادوات اللازمة لنشاطة .

مادة (9)

تكون للجهاز ميزانية خاصة تعد قبل بداية السنة الماليه بثلاثة اشهر ، وتبداء السنة الماليه له مع بداية السنة الماليه للدولة وتنتهي بانتهائها . على ان تبداء السنة الماليه الاولى اعتبار من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي بانتهاء السنة الماليه التاليه .

مادة (10)

تتكون موارد الجهاز من الآتي :

1 . الاعتمادات التي تخصص له سنويا من الميزانية العامة للدوله .

2 . حصيلة القروض التي يعقدها .

3 . أية موارد أخرى يسمح له بالحصول عليها بموافقة اللجنة الشعبية العامة .

مادة (11)

يفتح للجهاز حساب خاص تودع فيه امواله وايراداته وكافة الاعتمادات والمبالغ التي يتحصل عليها .

مادة (12)

تتولى امانة اللجنة الشعبيه العامة للرقابة والمتابعة لشعبيه فحص ومراجعة حسابات الجهاز وذلك وفقا للتشريعات النافذه .

مادة (13)

يلحق بالجهاز العدد الكافي من العاملين يتم تعيينهم او نقلهم او ندبهم وفقا لاحكام التشريعات النافذه .

مادة (14)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره . وينشر فى الجريدة الرسميه .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى 16 ربيع الاخر / 1403 و . ر

الموافق : 3 / 10 / 1993 م

هـ. (10) " عشرة فى المائة من قيمة كل تحويل من التحويلات التى يجريها الى الخارج الاشخاص الطبيعيون الليبيون والشركات والمنشآت العامة الليبيه وغيرها من الاجهزة العامة القائمة بذاتها التى لا نمول من موارد الميزانية العامه للدوله .

و. (5) " خمسة فى المائة من قيمة كل عقد من عقود فتح الاعتمادات المستنديه والمستندات الوارده برسم التحصيل التى يقوم بفتحا الاشخاص او الجهات المشار اليهم فى الفقره السابقه والمسحوبه عليهم على ان يتحمل المدين عبء هذا الرسم ولا تخضع لهذا الرسم الاعتمادات المستنديه والمستندات الوارده برسم التحصيل الخاصه بالمؤسسة الوطنية للسلع التموينية والادويه والمعدات الطبيه واللحوم

المادة الرابعة

يلغى الدعم المقرر للحوم ويرصد كمورد من مورد تنفيذ المشرع المشار اليه . وتتولى امانه الخزانه ايداعه فى حساب المشروع فى نهاية كل سنه ماليه .

المادة الخامسة

يخصص مبلغ سنوى مقداره (000 . 000 . 30) ثلاثون مليون دينار ليبي من اموال صندوق الجهاد كمورد لتمويل المشروع المذكور وعلى الصندوق توريد هذا المبلغ لحساب المشروع قبل نهاية كل سنة ماليه .

المادة السادسة

يقوم مصرف ليبيا المركزى والمصارف التجاريه الاخرى لعامله بالجماهيريه العربيه الليبيه الشعبية الاشتراكيه بتقديم قرض للمشروع فى حدود مبلغ (000 . 000 . 600) ستمائة مليون دينار ليبي وذلك لمواجهة أى عجز ينشأ نتيجة عدم كفاية الموارد المبينه بالمواد الثالثه والرابعة والخامسة لتغطية نفقات المشروع .

المادة السابعة

يجوز للجنة الشعبيه العامة ان تتخذ ما تراه لازما من الاجراءات بهدف توفير النقد الاجنبى الضرورى لتنفيذ المشروع . وللجنة الشعبيه العامه تحقيقا للغرض المشار اليه فى الفقره السابقه ان تقترح على المؤتمرات الشعبيه الاساسيه اصدار التشريعات اللازمة التى تكفل الحد من اوجه صرف النقد الاجنبى القائمة . وتكون لمتطلبات الانفاق من النقد الاجنبى على المشروعات الاولويه على غيرها من متطلبات النقد الاجنبى لاوجه الانفاق الاخرى .

المادة الثامنه

ـدد المبالغ التى يجرى سحبها من القرض المشار اليه بالمادة السادسة من هذا القانون من الموارد خصصه للمشروع والمنصوص عليها بالمواد الثالثه والرابعه والخامسه من هذا القانون .

المادة التاسعة

ح للمشروع بمصرف ليبيا المركزى او احد المصارف الاخرى العامله التى يحددها مصرف ليبيا ركزى حساب خاص مستقل باسم المشروع تورد اليه تلقائيا وشهرا بشهر حصيله الايرادات المنصوص ا بالمواد الثالثه والرابعه والخامسة . من هذا القانون كما تودع به المبالغ التى يتم سحبها من ض المشار اليه بالمادة السادسه تبعا لمراحل تنفيذ المشروع وحاجته الى الموارد اللازمة .

المادة العاشرة

م مصرف ليبيا المركزى والمصارف التجاريه المحليه والشركة العامة للتبغ وشركة البريقه لتسويق ط بتحصيل المبالغ المحددة فى هذا القانون - بحسب الاحوال - وايداعها شهريا لدى حساب روع خلال ميعاد اقصاه عشرة ايام من نهاية كل شهر . وعلى كل جهة من الجهات التى تتولى سبل الايرادات المخصصه للمشروع المنصوص عليها لهذا القانون . ان توحى ضرورة توريد الحصة ب المشروع اولا بأول ويخطر عليها الاحتفاظ لاى سبب من الاسباب بما تحصله لهذا الغرض ضمن ' لـا . ويجرى اخطار كل من جهاز تنفيذ المشروع وامانة الخزانه بما يتم ايداعها من اموال لحساب روع من قبل الجهة المودعه .

المادة الحادية عشرة

ـ فى حالة التأخير فى توريد المورد والرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون فى الميعاد ـدد لها ، غرامه قدرها (6 ٪) " ستة فى المائة " من قيمة الرسوم او الموارد عن الشهر الاول يضاف سبة (1 ٪) واحد بالمائة ، عن كل شهر او جزء منه فيما يجاوز الشهر الاول ، وذلك كله مع عدم لال باية جزاءات اخرى تقتضى بها التشريعات المعمول بها .وتحصل الغرامة المنصوص عليها فى مادة فى ذات الوقت الذى يحصل فيه الرسم او المورد .

المادة الثانية عشرة

، بغرامة لا تقل عن (200) مائتي دينار ولا تجاوز (1000) " الف دينار " كل مسئول عن ادارة خاضعه لاحكام هذا القانون يتخلف عن مسك الدفاتر والسجلات واعداد الحسابات اللازم مسكها دها فى هذا الخصوص .

المادة الثالثه عشرة

يستمر فرض وتحصيل الموارد المنصوص عليها فى المواد (الثالثه) و (الرابعة) و (الخامسة) من هذا القانون وذلك الى حين الانتهاء من تنفيذ المشروع والوفاء بكامل الالتزامات المترتبه عليه .

المادة الرابعة عشره

يكون للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من اللجنة الشعبيه العامه صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق احكام هذا القانون .

المادة الخامسة عشرة

تصدر اللجنة الشعبية العامة القرارات التنفيذيه لهذا القانون بناء على عرض امين اللجنه الشعبيه العامة للاستصلاح الزراعى وتعمير الاراضى .

المادة السادسة عشرة

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر فى الجرائد الرسميه

مؤتمر الشعب العام

صدر فى 29 من ذى الحجة 1392 من وفاة الرسول

الموافق 6 اكتوبر 1983 م

-2- الجداول

جدول رقم 1

يبين قيمة الصادرات والمستوردات حسب اقسام السلع لعام 1997

اقسام السلع	الصادرات
مواد غذائية وحيوانات حيه	9.123.625
مواد خام غير صالحة للاكل	2.790.108
مواد الوقود	3.275.199.138
مواد كيماويه	112.610.870
الآت ومعدات نقل	1.258.961
مصنوعات مختلفه	101.628
المجموع	3.455.634.157

المصدر مأخوذ عن احصائيات التجارة الخارجيه لعام 1997 . الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق

جدول رقم 2

المساحات المزروعه وكميات الانتاج الزراعي من بعض المحاصيل الزراعيه الرئيسيه 1990 - 1996 افرنجي

AREA SOWN AND PRODUCTION OF PRINCIPAL CROPS 1990-1996

	DESCRIPTION	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990		البيان
AREA SOWN 000 HECTARES	1 . WHEAT	19.0	11.6	17.8	82.2	114.4	165.5	104.0	قمح طرى -1	ا - المساحة المزروعه (بالاف هكتار)
	2 . BARLEY	17.0	73.0	178.9	248.4	252.9	256.1	296.0	شعير - 2	
PRODUCTION OF PRINCIPAL CROPS 000 TON	1 . WHEAT	28.2	23.0	44.4	72.6	89.6	98.0	128.0	قمح طري- 1	ب - الانتاج من اهم المحاصيل الزراعية (الف طن)
	2 . BARLEY	124.0	17.0	80.3	160.1	198.0	183.0	141.0	شعير-2	
	3 . TOMATOES	230.8	230.8	153.4	146.5	201.8	167.0	150.0	طماطم - 3	
	4 . ONIONDRY	170.9	170.9	158.3	152.5	152.4	147.0	140.0	بصل جاف - 4	
	5 . POTATOES	206.1	206.1	190.9	183.7	187.5	180.0	145.0	بطاطس - 5	
	6 . APPLES	41.9	40.0	40.0	40.0	49.2	49.2	40.7	تفاح - 6	
	7 . OLIVES	185.7	168.8	168.8	168.8	156.0	186.9	169.0	زيتون- 7	
	8 . GRAPES	36.0	30.0	30.0	28.2	28.2	28.2	35.2	عنب - 8	

المصدر : الكتيب الاحصائي الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات 1998 ف

جدول رقم 3

قيمة القروض الزراعية الممنوحة خلال السنوات 1990 - 1995 الوحدة الف دينار

السنوات	قروض قصيرة الاجل	قروض متوسطة الاجل	قروض طويلة الاجل	المجموع
1990	13000	8782	8766	30548
1991	7443	8757	7760	19960
1992	12333	3600	3517	19450
1993	3642	2916	2371	8929
1994	10090	1755	710	12555
1995	13400	2650	2100	18150

المصدر : الكتيب الاحصائي : الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات 1998 ف

جدول رقم 4

تطور الانتاج الزراعي والحيواني خلال الفترة (1070 - 1991)

بالاف الاطنان

الانتاج	1970	1975	1980	1985	1987	1990	تقديري 1991	الزيادة المطلقة 70 / 91	معدل النمو السنوي المركب %
القمح	27 2	75 1	240 5	210 0	185 0	195 0	120 0	92 8	7 5
الشعير	52 8	191 8	71 0	105 0	176 0	134 0	178 0	125 8	6 0
البقول	13 7	21 1	12 6	12 0	17 0	18 0	19 5	5 8	1 7
الخضراوات	205 2	562 3	667 5	827 5	725 0	982 0	1016 0	811 3	7 9
الفواكه	90 3	130 4	187 5	280 0	268 0	300 0	349 0	258 7	6 6
الزيتون	69 2	150 4	161 0	145 0	147 0	150 0	169 0	99 8	4 3
[illegible]	[illegible]	57 7	58 0	94 0	130 0	144 5	157 0	104 7	6 4
الحليب	52 4	86 6	99 1	150 5	200 0	210 0	250 0	197 6	7 7
[illegible]									
مليون بيضة	45 5	160 0	258 4	554 5	607 5	840 0	675 0	629 6	13 7
العسل طن	30 0	235 0	360 0	500 0	400 0	600 0	700 0	670 7	16 2

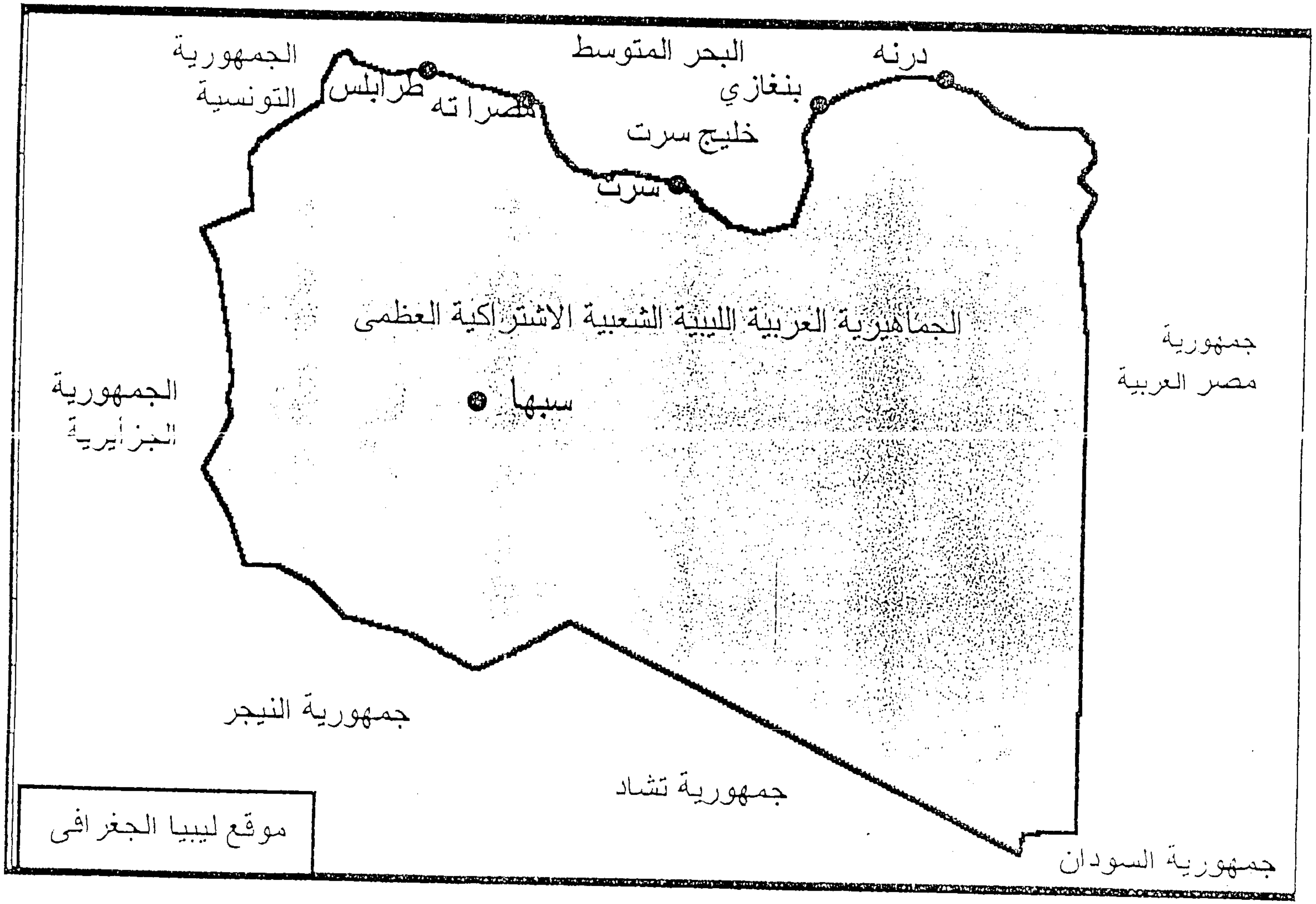
المصدر : امانة اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد اضواء على منجزات الاقتصاد الوطني

جدول رقم (5)

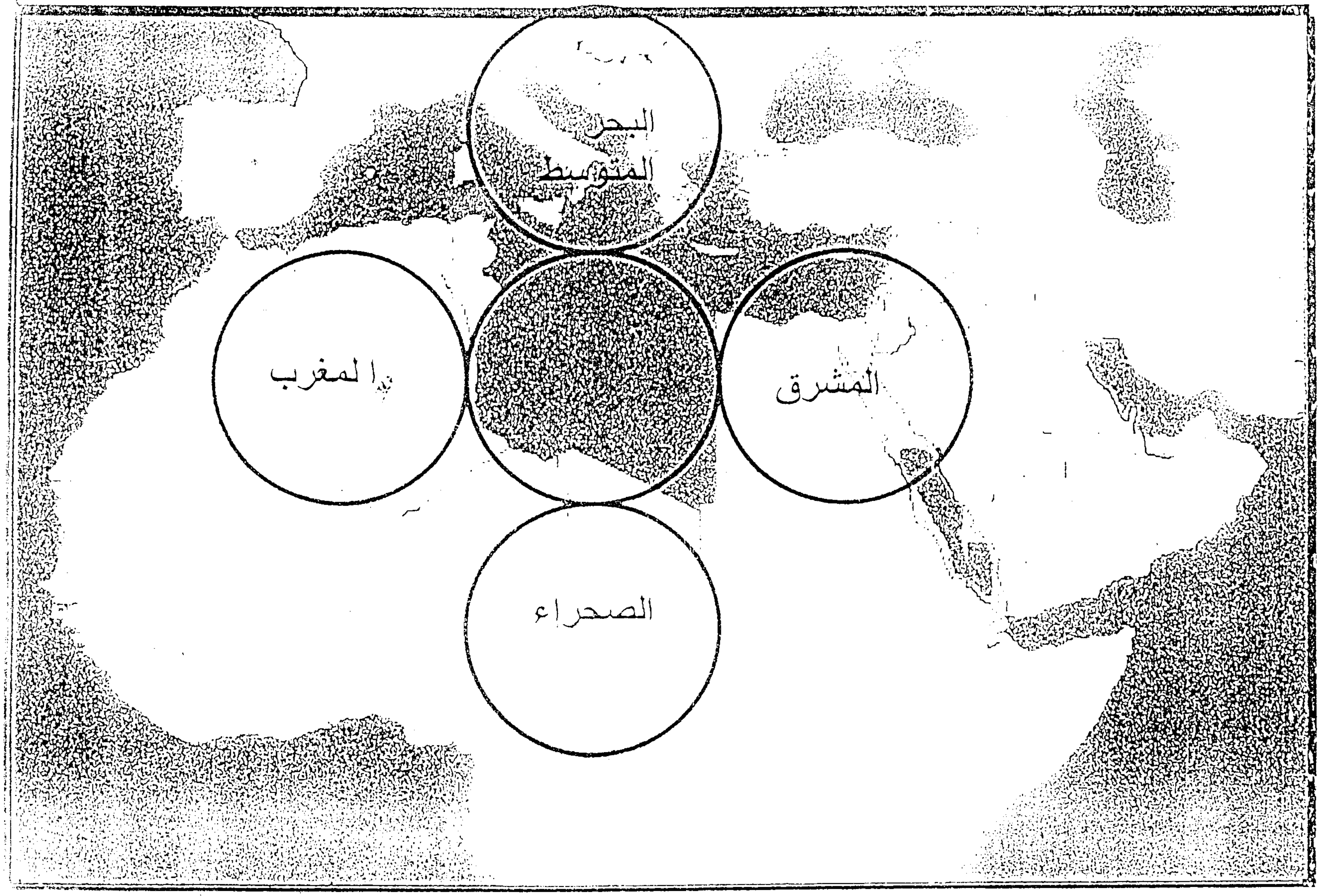
يوضح الموقف المائي الحالي في الجماهيرية العظمى ، 1990 - 2025 المتر مكعب

البند / السنة	1990	2000	2010	2020	2025
الزراعة	4275	4800	5325	5850	6640
الشرب	408	647	1015	1512	1759
الصناعة	74	132	236	422	556
الاجمالي	4757	5579	6576	7784	8965
المتاح					
مياه متجددة	500	500	500	500	500
مصادر غير تقليدية	105	127	155	188	206
النهر الصناعي	——	1642	2226	2226	2226
الاجمالي	104	2269	2881	2914	2934
العجز	4153	3310	3395	4870	6031

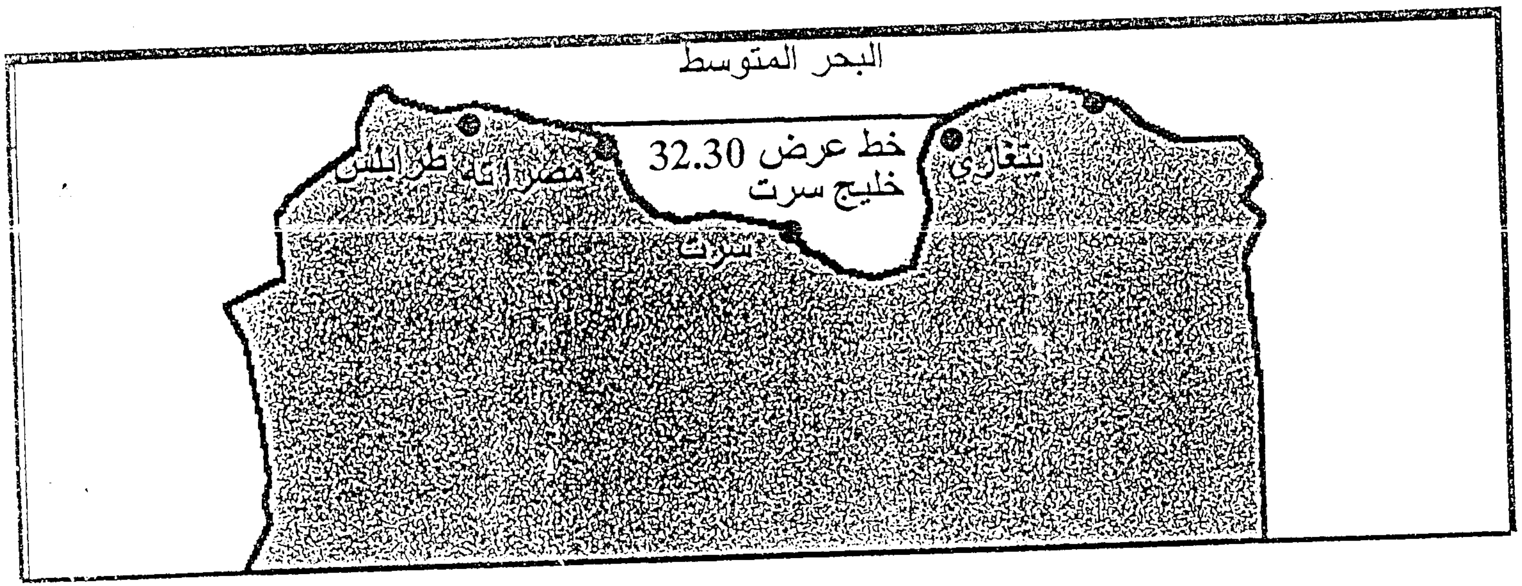
المصدر : الهيئة العامة للمياه ، تقرير ، 1992 افرنجي



موقع ليبيا الجغرافى



خريطة رقم 2



خريطة رقم 3